التقرير
الترجمة العربية

obeikandl.com

أولا: أحوال الدولة العثمانية

غير المسلمين فى الإدارة العثمانية

اهتم " رشيد باشا " [وهو الصدر الأعظم فى الدولة العثمانية] بإعداد كوادر من رجال الدولة [إعدادا سياسيا]، أما " عالى باشا " [1](وهو الصدر الأعظم العثمانى المعروف) فكان الناس يتهمونه بأنه لم يفكر فى إعداد رجال للدولة فحسب، بل وقف حجر عثرة فى سبيل ذلك.

والواقع أن الشئون الخارجية للدولة (العثمانية) كانت من قبل فى يد كبار موظفى " الروم الفناريين " [2] التابعين للكنيسة الأرثوذكسية. وعندما صارت الدولة لا تطمئن إليهم، أمر السلطان " محمود الثانى "، بحظر استخدام المترجمين "

---

(1) عالى باشا (١٢٣٠: ١٢٨٨هـ / ١٨١٥: ١٨٧١م): هو " محمد أمين عالى باشا "، التحق بالديوان السلطانى، وعمل فى حجرة الترجمة، وتعلم اللغة الفرنسية. عمل سفيرا للدولة العثمانية فى لندن عام ١٨٤١م.وظل فى هذا المنصب مدة ثلاث سنوات، تولى منصب الصدارة العظمى خمس مرات، المرة الأولى وهو فى الثامنة والثلاثين من عمره، ولعب دورا فعالا فى إصدار فرمان التنظيمات الثانى. أصبح وزيرا للخارجية ثمان مرات، ورئيسا لمجلس التنظيمات مرتان. كان السلطان "عبد العزيز" لا يحب " عالى باشا "، لكنه كان يدرك مهارته السياسية، ومكانته لدى الساسة الأوربيين، وخاصة الفرنسيين، كان يميل فى سياسته الخارجية إلى فرنسا، وقام بعد توليه منصب الصدارة بإبعاد سفير إنكلترا " استراتفورد رودقليف " عن إستانبول ، لتصبح الغلبة للسفير الفرنسى، ولذا كان محبوبا من "نابليون الثالث" (١٨٠٨: ١٨٧٧م)، وكان موضع إعجابه. اهتم "عالى باشا" بحقوق غير المسلمين، بموجب فرمان التنظيمات، فوسع من صلاحياتهم وحقوقهم، وأفسح لهم مكانا فى وظائف الدولة الهامة، وسعى للأخذ بالقوانين الأوربية الوضعية، وتعليم غير المسلمين إلى جانب المسلمين، ويعتبر "عالى باشا" تلميذا "لرشيد باشا" فى سياسة الاتجاه نحو الغرب والماسونية.

(2) يطلق هذا الاسم على الروم، الذين عملوا فى خدمة الدولة العثمانية، وقد أطلق عليهم هذا الاسم لأنهم كانوا يجتمعون فى بطريركية الروم، الموجودة فى حى " فنار" بإستانبول ، وكانوا يتولون أعمال الترجمة والكتابة فى الدولة العثمانية. وقد حكم بعضهم إمارة الأفلاق والبغدان.

الأروام " فى قلم الترجمة بالباب العالى [١]، وقصر العمل فيه على المسلمين فقط. وفى أيام شبابنا كان العاملون والسكرتارية فى وزارة الخارجية كلهم من المسلمين، باستثناء نصرانى واحد يدعى "صرافين" كان بمنزلة كبير الكتاب[٢] (أى السكرتارية)، وآخر مارونى (سكرتيرا) للغة العربية. كما كان لدى " رشيد باشا "سكرتيرا للغة الفرنسية، يدعى "آغوب " يُعَدُّ ضمن العاملين بمكتبه، وبالتالى لم يشترك فى أى عمل رسمى فى الباب العالى.

خلاصة القول؛ إن " رشيد باشا " التزم بالأصول والنظم، التى وضعت فى زمن السلطان " محمود الثانى ". فلما تولى " عالى باشا " الصدارة العظمى مكانه، أولى الأرمن عناية فائقة، فامتلأت بهم إدارة المكاتبات الخارجية فى وزارة الخارجية، وبالتدريج زحفوا على الوظائف التى يشغلها المسلمون والموظفون الأرمن المخلصين للدولة، وأزاحوهم منها واحدا تلو الآخر. ولأن الأرمن الذين ألحقهم عالى باشا بهذه الإدارة فيما بعد، كانوا ممن يتفقون معه فى أفكاره، فقد سيطروا على الوظائف الحساسة بوزارة الخارجية. وهذه إحدى السيئات التى بدأها " عالى باشا " واستمرت من بعده. فقد كان " عالى باشا" يخشى من المسلمين ويقول إنه لو ظهر من بينهم رجال أصحاب خبرة فى شئون السياسة الخارجية، فإنهم سيصبحون منافسين له.

والواقع أن استخدام النصارى فى وظائف الدولة (كلها) كان ضرورة لازمة بعد حرب القرم [٣]، بموجب فرمان الإصلاحات

---

(1) الباب العالى: اسم يطلق على مركز إدارة الدولة العثمانية. وبه مقر الصدر الأعظم، والديوان السلطانى، ووزارتا الداخلية والخارجية.

(2) هو الموظف الذى يتولى عرض الأوراق الرسمية للدولة على جلالة السلطان لختمها، وهو المكلف بوضع الخاتم السلطانى على الخط السلطانى، بعد أن يكتبه السلطان. ويتولى كتابة الأوراق التى تتعلق بالأمور السياسية للدولة. وقد تغير هذا الاسم بعد فترة التنظيمات، وأصبح " باش كاتب ".

(3) حرب القرم (١٢٧٠ : ١٢٧٣هـ/ ١٨٥٣ : ١٨٥٦م): نشبت بين روسيا فى جانب، والدولة العثمانية وإنكلترا وفرنسا فى جانب آخر، فقد كان القيصر الروسى " نيقولا الأول " يرى أن الأرثوذكس فى الدولة العثمانية تحت حمايته، وطالب بحق حماية الأماكن المقدسة. وفى الوقت نفسه طالب " نابليون الثالث " بحق حماية الأماكن المقدسة فى الدولة العثمانية، و كان هذا الخلاف ممهدا لنشوب "حرب القرم "، التى استمرت ثلاث سنوات، وانتهت الحرب باستسلام روسيا، وعودة الحدود التركية الروسية إلى ما كانت عليه قبل الحرب، وعقد معاهدة باريس سنة ١٨٥٦م.

obeikandl.com

العـالي[1]. وكان الأصوب والأولى أن يشتغلوا بالشئون المالية، التى اعتادوا الاشتغال بها منذ أمد بعيد، وليس بالشئون السياسية والخارجية التى هى بمنزلة الروح للدولة. (لذا كان اشتغال النصارى بالوظائف السياسية والشئون الخارجية) أحد الأسباب الرئيسة التى أدت إلى كراهية الأمة الإسلامية "لعالى باشا"وبغضها له.

ولأن " فؤاد باشا"[2] لا مبدأ له، فقد تعاون تعاونا وثيقا مع "رشيد باشا" أيام كان صاحب السلطة والنفوذ، وسلك السلوك نفسه مع "عالى باشا" فى فترة زمالتهما. لكنه لم يقف حجر عثرة فى طريق أحد، بل كان يقدم العون للآخرين إذا تهيأت أمامه فرصة طبيعية لذلك. وكان " فؤاد باشا " متهاونا ويغض الطرف عن تصرفات عائلته واستهانتها بالتقاليد مع علمه بها. ذلك لأن صهره "أحمد أفندى" كان نصيريا[3]، والنصيريون معرفون بعدم الاكتراث بالشرف والحمية، وقد ورثت زوجته هذا الاستهتار عن والدها كذلك التهاون الذى اشتهر به أخوه "كامل بك"[4] تشريفاتى الخارجية المعروف. فقد كان هذا (التسيب) ميراثا أبويا.

---

(1) أى مرسوم التنظيمات الثانى الصادر سنة ١٨٥٦.

(2) فؤاد باشا (١٢٣٠: ١٢٨٦هـ/ ١٨١٤: ١٨٦٩م): هو " كچه جى زاده محمد فؤاد باشا ". يعتبر التلميذ الثانى " لرشيد باشا "، أحد أقطاب التنظيمات العثمانية، وأحد ثلاثة وضعوا البرنامج التنفيذى لتغريب الدولة العثمانية وفى عهده اكتسبت فرنسا نفوذا كبيرا فى الدولة العثمانية. وقد عارض " فؤاد باشا " رغبة السلطان " عبد العزيز " فى تطوير الأسطول العثمانى بحجة الأزمة المالية. وقد حدث أن قال " فؤاد باشا" فى اجتماع له مع بعض الساسة الأوربيين، وأثناء بحث مدى قوة كل دولة من الدول العظمى: " إن الدولة العثمانية هى أقوى دولة، فأنتم تعملون من الخارج على تحطيمها، ونحن نعمل فى الداخل على هدمها، ومع هذا لا نستطيع أن نحطمها". توفى " فؤاد باشا " فى فرنسا، حيث كان يعالج هناك من مرض القلب.

(3) النصيرية، فرقة من غلاة الشيعة، وهؤلاء يؤلهون عليا (ﷺ)، ويرون أن الله يظهر للإنسان ليوحى إليه ويسمى المعنى. لأن تعاليمه تكمن فى حروف القرآن. ولعلى عندهم نفس صورة الحاكم عند الحروفية، وهم تابعون للحركة الإسماعيلية الكبرى فى القرن الرابع الهجرى. ويشكلون بقايا القرامطة فى غرب سورية. وتجلى الألوهية فى " على " أصل العقيدة لديهم. ويقول هؤلاء بالتناسخ، وهو انتقال الروح من جسم إلى آخر. انظر، الشهرستانى، الملل والنحل، دار الفكر، بيروت ٢٠٠٢، ط٢، ص١٥١-١٥٢.

(4) هو الموظف المختص بتنظيم وإدارة أعمال التشريفات فى المراسم الرسمية، والتشريفات هى الأصول الواجب مراعاتها فى المراسم الرسمية من تقدم أو تأخر أصحاب المناصب والرتب حسب درجاتهم، وتشريفاتى الخارجية هو الذى يتولى هذه الأعمال فى وزارة الخارجية.

والأرجح أن تهاون "فؤاد باشا"، سببه مرض القلب الذى ورثه عن والده، وكان يعلم بمرضه هذا، لأنه تخرج فى المدرسة الطبية. ومعلوم أن علاج هذا المرض يكمن بالدرجة الأولى فى عدم الانفعال ولهذا لم يكن يكترث بشيء.

وكانت أواصر المودة قد انعقدت بينه وبين أسرة "أحمد أفندى". مما اضطره لبسط رعايته عليها بعد أن لجأت إليه، لاعتبار إنسانى. وهكذا عاش "فؤاد باشا" حياة يشوبها الاستهتار، أما ولداه، فلم يعمرا طويلا وتوفيا فى ريعان الشباب متأثرين بمرض القلب،كما أصيب أحفاده بهذا الداء أيضًا.

أعمدة الدولة الثلاثة

كانت شئون الدولة العثمانية تدار بالتوازن فى الكفاءة والجدارة بين رجال السيف (الجيش) ورجال القلم (الإدارة) والعلماء. فلما فسدت قوانين الدولة ونظمها، وخرج كل شيء عن مجراه الطبيعى، تمردت الانكشارية وخرجوا عن السيطرة، وبناء عليه ألغى السلطان "محمود الثانى" فرق الجيش القديم، وأنشأ جيشا حديثا.

وقد نشأ "رشيد باشا" بين أرباب القلم (أى رجال الإدارة)، واهتم بدوره بإعداد رجال للدولة أمثال "عالى باشا"، "وفؤاد باشا". أما أغلب من تسنموا المناصب العلمية الرسمية، فكان يغلب عليهم الجهل (إذ لم يتطوروا بالشكل المناسب) باستثناء عدد محدود من فحول العلماء، أمثال "عارف حكمت بك" [1]، "والمولى رشدى"، "وعارف أفندى" [2]، ممن حافظوا على مكانة هيئة العلماء وهيبتها. وبذهابهم ظلت أماكنهم خاوية، وأصبح الأكفاء من العلماء يشار إليهم بالبنان. وفقدت هيئة العلماء الكثير من اعتبارها وشأنها القديم. وسأعرض واقعة تبين درجة فهم كبار العلماء آنذاك لما يجرى حولهم.

---

(1) عارف حكمت بك (١٢٠١: ١٢٧٦هـ / ١٧٨٦: ١٨٥٩م)، شيخ الإسلام الخامس بعد المائة فى الدولة العثمانية، تولى منصب شيخ الإسلام فى الفترة من ١٨٤٦: ١٨٥٤م، وهو من خيرة العلماء فى الدولة العثمانية، حقق شهرة واسعة، ليس فى تركيا فحسب، لكن فى إيران والهند أيضا.

(2) عارف أفندى (ت: ١٢٧٩هـ / ١٨٥٨م): أحد العلماء، كان شيخا للإسلام مدة خمس سنوات (١٢٧٠هـ / ١٨٤٩م)

ذات يوم وُجِّهَت الدعوة إلى الأشخاص الواجب حضورهم حفل تدشين البارجة السلطانية " فتحية"، التى انتهى بناؤها فى يوم الأحد، السادس عشر من شهر ربيع الآخر، من عام ١٢٧٣هـ (١٨٥٦م). وعادة ما يحضر مثل هذا الاحتفال بتدشين السفن، جميع أعضاء المجالس وأمناء الباب العالى، وأصحاب المناصب الديوانية. وبسبب كثرة أصحاب الرتب السابقين، وكثرة الشخصيات الرسمية، لم يدع لحضور الاحتفال من هم دون الدرجة الأولى من العلماء، ومن هم دون رتبة قاضى العسكر[١]، ومن نالوا رتبة إستانبول [٢] فى أثناء صدارة "عالى باشا".

وأثناء انتظار المدعوين فى الترسانة العامرة[٣] تشريف جلالة السلطان، تحركت البارجة " فتحية " من تلقاء نفسها، وانزلقت إلى صفحة الماء سالمة. فجرح فى هذا الحادث بضعة أشخاص، وتوفى عدد آخر راحوا ضحية البارجة.

وسبب ذلك أن الطابق الأعلى من البارجة لا يتم بناؤه عادة فى الحوض (الجاف لبناء السفن)، إنما يتم بناؤه بعد إنزال البارجة إلى البحر لكن البارجة " فتحية "، بنيت بأكملها داخل الحوض الجاف، وعند سحب أحد القوائم الصغيرة التى تتكئ عليها البارجة (تمهيدا لنزولها إلى صفحة الماء)، تحطم أحد القوائم الكبيرة بسبب ثقل البارجة. فاهتزت بقية القوائم وتحطمت، وانزلقت البارجة إلى البحر. وكان " زاده أفندى " مفتى " تكفور طاغ "، وقاضى إستانبول حاضرا الاحتفال، ولجهله بمثل هذه الأمور لم يستطع تعليل الحركة التلقائية للبارجة، وظن أن الملائكة أنزلتها. وهمس بهذا إلى أحد الجالسين إلى جواره، فقال أحد الظرفاء: " نعم، من المحتمل أن تكون الملائكة قد أنزلت البارجة، غير أن شيطانا تدخل فى الأمر فتسبب فى مصرع عدة أشخاص".

---

(1) رتبة قاضى العسكر هى أعلى الرتب العلمية فى الدولة العثمانية بعد رتبة شيخ الإسلام.

(2) أحد الرتب العلمية، وهى تعادل رتبة الفريق فى الجيش، ويستحق حامل هذه الرتبة لقب "فضيلتلو"، أى صاحب الفضيلة

(3) الترسانة العامرة أى مكان تصنيع لوازم السفن والبحارة، ويتم فيه تدريب وتعليم جنود البحرية وإدارة شئون البحرية.

وكان أغلب كبار العلماء يقولون مثل هذا الكلام المضحك، فصاروا مثارا للسخرية. واهتزت مكانتهم وضعفت هيبتهم، وبالتالى ضاع ما كان لهذه الوظائف العلمية من هيبة ووقع فى النفوس. لذا؛ عندما صدر " الوسام المجيدى "[1] للمرة الأولى، على أن تمنح الدرجة الثانية منه إلى قضاة العسكر، والثالثة إلى كل العلماء الحائزين على رتبة إستانبول ، لم يُمنح أىٌّ من هذه الأوسمة إلى أحد من أصحاب الدرجات العلمية. أما عبدكم، فكنت أعمل فى ذلك الوقت مدرسا، فلما أصبحت عضوا بمجلس المعارف، حصلت على وسام سلطانى مرصع من الدرجة الثالثة. وعند استرداد الأوسمة المرصعة، سحب منى هذا الوسام ومنحت بدلا منه وسام "مجيدى" من الدرجة الثالثة. فلما حصلت على رتبة إستانبول ، لم تكن ثمة ضرورة لتبديل وسامى هذا.

موجز الأحوال السياسية

عندما كانت منطقة " الروم ايلى " - وهى أجمل مناطق أوربا- فى حوزة الدولة العلية، كان الأوربيون يعتبرون الدولة العلية دولة غير أوروبية. وبعد حرب القرم (١٨٥٦م) اعتبروا الدولة العلية دولة أوروبية ولها نفس حقوق الدول الأوروبية.

وقد تصارع سفراء إنكلترا وفرنسا[2] لبسط نفوذهم فى إستانبول ، والتزم "رشيد باشا " كعادته جانب السياسة الإنكليزية. أما "عالى"، "وفؤاد باشا" فقد

---

(1) أحد الأوسمة العثمانية، صدر سنة ١٢٦٨هـ/ ١٨٥٢م. وينسب إلى السلطان " عبد المجيد ". وهو خمس درجات، ويصدر بأعداد محددة. خمسين وسام من الدرجة الأولى، ومائة وخمسين من الدرجة الثانية. وثمانمائة من الدرجة الثالثة، وثلاثة آلاف من الدرجة الرابعة، وستة آلاف من الدرجة الخامسة. ويمنح هذا الوسام إلى من يقدمون خدمات جليلة للدولة، ويمنح لرجال الجيش فى أوقات السلم، ولرجال الحكومة والعلماء، الذين أمضوا فى خدمة الدولة مدة أطول من عشرين سنة. ويأخذ الرتبة الأولى من هذا الوسام مبلغ ألفان وخمسمائة قرش، وحامل الرتبة الثانية منه مبلغ ألف وخمسمائة قرش، وحامل الرتبة الثالثة مبلغ سبعمائة وخمسين قرشا، وحامل الرتبة الرابعة مبلغ خمسمائة قرش، وحامل الرتبة الخامسة مبلغ مائتين وخمسين قرشا.

(2) المقصود هنا السفير الإنكليزى فى فترة حرب القرم، وهو "لورد ستراتفورد دو رودوقليف كاننج"، وتولى السفارة فى الفترة من ١٨٤١: ١٨٥٨م. أما السفير الفرنسى فى إستانبول فى تلك الفترة فكان " بندتى Benedetti ".

التزما جانب السياسة الفرنسية. وكان "رضا باشا"[1] دوما بمنزلة الخادم (لأهداف) السفارة الفرنسية. وفى حال تصالح إمبراطورَى فرنسا والنمسا، كانت السفارة الفرنسية فى إستانبول تعمل ضد "رشيد باشا"، لرغبتها فى تفوق نفوذها فيها على النفوذ الإنكليزى.

وعندما كان "فؤاد باشا" مديرا لأمناء مجلس الوزراء الخاص[2]، و" محمود نديم بك "[3] أمينا (أى سكرتيرا) له، كانا يقطعان أمسياتهما فى السمر. ثم ترقى " فؤاد باشا " بخبرته ومعلوماته، وكاد أن يصبح على قدم المساواة مع "عالى باشا". أما "محمود نديم بك"، فكان متلونا، فضلا عن عدم كفاءته، حتى ضاق "رشيد باشا" بأسلوبه وتصرفاته، وقال عنه ذات يوم: "إن السيد سكرتيرنا يشبه الصابونة المهترئة، لا تغسل يدا، ولا تنظف ملبسًا". فلما ضاق محمود نديم بك من بقائه فى وظيفة مستشار الخارجية وعدم تمكنه من الترقى، وقلبت السفارة الفرنسية " لرشيد باشا" ظهر المِجَن، واستدل من هذا على أفول نجم "رشيد باشا"، تعلق بذراع "رضا باشا"، فإن لم تثمر علاقته به شيئا، فلا أقل من منصب الولاية مقرونة بالوزارة. وعندما أسندت إليه ولاية "صيدا" مقرونة بالوزارة، عام ١٢٧١هـ (١٨٥٤م)، أراد "رضا باشا" أن يدفع به إلى رئاسة المجلس الأعلى[4]. ذلك لأن

---

(1) رضا باشا: أحد الوزراء فى زمن السلطانيين " عبد المجيد "، " وعبد العزيز "، وقد شغل " رضا باشا " منصب وزير الحربية ثمان مرات. توفى ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٦م.

(2) رئيس الإدارة التى تتولى أمر الاتصال بين الباب العالى والقصر السلطانى، وهو رئيس كتاب مجلس الوزراء ويسمى "آمدجى"

(3) محمود نديم (١٢٣٣: ١٢٩٩هـ/ ١٨١٨: ١٨٨٣م): هو الصدر الأعظم " محمود نديم باشا "، عمل سكرتيرا لمجلس الوزراء، ثم مستشارا للصدارة، ووالياً على كل من صيدا والشام وأزمير، تولى منصب الصدارة للمرة الأولى ١٨٧١م، بعد وفاة " عالى باشا "، ثم تولاه للمرة الثانية ١٨٧٥م. أثار بتصرفاته غير المدروسة غضب الدول الأوربية تجاه الدولة العثمانية. يرى " جودت باشا " أنه هو المتسبب فى خلع السلطان " عبد العزيز ".

(4) أى رئاسة المجلس الأعلى للأحكام العدلية، وهو المجلس الذى شكل سنة ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م. وله حق إبداء الرأى فى الأمور الهامة فى الدولة ومحاسبة الوزراء، وإعداد اللوائح الجديدة، التى تتطلبها الإصلاحات. وقد حل محل المجلس العالى للتنظيمات مجلس الأحكام العدلية. وينقسم هذا المجلس إلى ثلاثة أقسام، قسم الإدارة، وقسم للتنظيمات، وقسم للقضاء. وقد قسم هذا المجلس بعد ذلك إلى قسمين، هما ديوان الأحكام العدلية، ومجلس شورى الدولة.

أكثر أعمالها تتعارض مع المجلس الأعلى بسبب ما بين "رضا باشا"، "وصفوتى باشا"[1] من التزامات، أما "كامل باشا" [2] رئيس المجلس الأعلى، فقد راجع رشيد باشا وبين له أن إسناد رئاسة المجلس الأعلى إلى محمود نديم باشا من شأنه أن يسهل أعمال رضا باشا التى لا يسمح هو بالتساهل فيها وكان بدوره يرفض أعمالها المخالفة للقوانين، وقد تفهم "رشيد باشا" ما يرمى إليه فلم يستجب (لرضا باشا)، وبينما كان "محمود باشا" يهيئ نفسه لتقلد رئاسة المجلس الأعلى، سافر مرغما إلى "صيدا".

ومع كثرة النزاع بين السفراء الإنكليز والفرنسيين، على النحو المذكور سلفا، تم تغيير عدة سفراء فرنسيين. لكن إمبراطور فرنسا[3] أرسل إلى إستانبول سفيرا اسمه "طوونيل"[4] ليتولى السفارة بشكل دائم ولا يعزل. وكان هذا بدوره يضغط على الباب العالى، معارضا (السفير الإنكليزى) "كاننج"[5] بصورة علنية. ولهذا السبب ضعف نفوذ " كاننج "، فسافر مؤقتا إلى لندن عام ١٢٧٤هـ (١٨٥٧م).

---

(1) صفوتى موسى باشا (ت: ١٢٨١ هـ / ١٨٦٤م): رجل دولة عثمانى، كان عضوا بالمجلس الأعلى سنة ١٨٤٠م، ووزيرا للمالية سنة ١٨٤١م، ووالياً على قسطمونى سنة ١٨٥٠م، ووزيرا للتجارة سنة ١٨٥٤م.

(2) كامل يوسف باشا (١٨٠٨: ١٨٧٦م): زوج السيدة " زينب " ابنة " محمد على باشا " والى مصر، كان عضوا بمجلس المعارف والمجلس الأعلى، ثم وزيرا للتجارة. حاول أن يتدخل من أجل عرقلة مشروع قناة السويس، ولما شعرت السفارة الفرنسية بهذا، استقال وسافر إلى مصر. ثم عاد إلى إستانبول أثناء صدارة " رشيد باشا " سنة ١٨٥٦م، وتولى رئاسة المجلس الأعلى، ثم أصبح صدرا أعظم سنة ١٨٦٣م.

(3) هو " شارل لوى ناپليون پونابارت " " ١٨٠٨: ١٨٧٧م أعلن نفسه إمبراطورا على فرنسا، باسم "نابليون الثالث " سنة ١٨٥٣م.

(4) طونل Thowenel " ادوارد طوونل " (١٨١٨: ١٨٦٦م):سياسى فرنسى مديرا للأمور السياسية، ووزيرا للخارجية الفرنسية، وعمل سفيرا لفرنسا فى إستانبول سنة ١٨٥٥م.

(5) كاننج: ستراتفورد دو رتقليف كاننج "Lord stratfaord de Redclliffe Caning " (١٧٧٠: ١٨٢٧م): من أشهر الساسة الإنكليز، عمل وزيرا لخارجية إنكلترا للمرة الأولى سنة ١٨٠٧م، وللمرة الثانية سنة ١٨٢٢م. ثم رئيسا للوزراء سنة ١٨٢٧م، وكان سفيرا لإنكلترا فى إستانبول أثناء صدارة " رشيد باشا " سنة ١٨٥٨م.

وذات ليلة ذهب " كاننج " قبل سفره، إلى مأدبة طعام أعدها "رشيد باشا" بهذه المناسبة فى منزله الساحلى، وكان عبدكم حاضرا المأدبة. وألقى "رشيد باشا" هذه الكلمة:

"أتمنى لجناب اللورد "استراتفورد روتقليف" (كاننج) سفير دولة إنكلترا الفخيمة الموجود بيننا فى هذا المجلس، دوام الصحة. إن نجاحه فى أثناء مقامه فى إستانبول فى تدعيم العلاقات المخلصة بين الدولة العلية، ودولة إنكلترا وتوفيقه فى هذا بمنتهى المهارة واللياقة، لهو أمر يجعله يستحق وعن جدارة شكرنا جميعا. وبقدر امتناننا فإن قرب رحيله عنا يحزننا لكن يخفف من هذا الألم أملنا فى عودته قريبا".

وبعد أن شكره " كاننج " لقوله هذا، قال مخاطبا هذا العبد العاجز:

"السيد المؤرخ الرسمى لن أسامحكم إذا لم تسجلوا هذه الخطبة بنصها فى تاريخكم"[1] قلت: "سأسجلها بنصها، وإن شاء الله يمد الله فى عمرينا، وأرسل لكم نسخة، مطبوعة منها. ". وقد شكرنى " كاننج" على، هذا أيضًا شكرا خاصا.

وعاد "كاننج" مؤخرا إلى إستانبول بعد وفاة "رشيد باشا "، فلم يطل مقامه فيها، إذ مال ميزان السياسة تماما ناحية فرنسا، فرجع إلى لندن على أن يعود فيما بعد.

الأحوال المالية

عندما كانت نفقات الدولة العلية متوازنة مع إيراداتها، كان الموظفون يتسلمون رواتبهم بانتظام ويدبرون معايشهم تبعا لها. ولم يكن هناك اهتمام بتجميل المنازل الشتوية أوالصيفية على النسق الإفرنجى، أما نفقات القصر السلطانى فكانت فى غاية الانضباط. فكما كان الأمراء مجبرين على ملازمة أجنحتهم، كذلك سيدات القصر كن لا يبرحنه. وكانت مصروفات الإسطبل السلطانى والفرسان، عبارة عن العلف فقط، فإذا حضر ضيوف ومست الحاجة إلى وسائل تقلهم، تستخدم

(1) يقصد تاريخ جودت.

المركبات المجهزة بالخيول الموجودة فى دوائر الوزراء، ولم تكن بالخزانة الخاصة مخصصات لمثل هذه الأشياء.

ولأن هذه الأحوال بدت قبيحة فى نظر الصديق والعدو لأنها مغايرة لنهج المدنية الذى ولجته الدولة العثمانية فى فترة التنظيمات. فقد رؤى أنه من لازمة الحال أن تتوفر فى القصر السلطانى عربات فخمة كتلك التى يركبها الوزراء والوجهاء، وسائر الكماليات حسب ضرورات العصر. وفيما بعد انعدم استخدام الخيل فى دوائر الوزراء. وصاروا فى الأيام الرسمية مضطرين إلى استخدام خيول الإسطبل السلطانى.

هذه الانقلابات كلها، كانت من الأحوال الطبيعية التى جلبتها احتياجات العصر. غير أن الأمر خرج فيما بعد عن مجراه الطبيعى، وبلغ الإسراف والسفه درجة الإفراط. وكما استدانت الدولة ذات مرة من أجل (تغطية) المصاريف الحربية، فقد اعتادت الاقتراض، وأصبحت بعد ذلك تقترض من أجل المصاريف اليومية.

وكان السلطان "عبد المجيد خان" منذ أمد بعيد، يحذر من مغبة الاقتراض ويراقب موازنة الدولة بدقة شديدة، لكنه بدوره عصفت به هذه الرياح وصار مجبرا على الاستمرار.

وفى مراسم الركاب السلطانى[1] الذى أجرى فى اليوم الرابع من شهر شوال سنة ١٢٧١هـ (١٨٥٤م) وجه السلطان إلى الوزراء خطابا حكيما جاء فيه:

"لقد بذلنا قصارى جهدنا لتجنب القروض، لكن الأحوال اضطرتنا لها، وتجاوز هذا الوضع لا يكون إلا بزيادة الإيرادات، وهذا بدوره مرهون بنشر العمران فى الدولة، بمعنى مد السكك الحديدية إلى كل أنحاء الدولة، عن طريق إنشاء شركات كسائر الدول. ويجب أن نوافق على إقامة هذه الشركات، كما ينبغى

(1) هى مراسم موكب السلطان، التى تجرى أثناء انتقال السلطان من مكان لآخر، والركاب السلطانى هم المعية المرافقة له فى الاحتفالات أو الذهاب للقتال.

أن نعمل فى الغاز. ومع زيادة الإيرادات ينبغى ترشيد الإنفاق، وإلا فلن نحقق النتيجة المرجوة، وهذا يعنى نهاية (الدولة). كما أن قصر بَشِكْطاش"[1] صار فى منتهى التكلف، ويمكن أن يكون أكثر بساطة". فقال "فتحى باشا"[2]، و"خليل باشا"[3] وزير البحرية: "إن هذا لا يمثل شيئًا بالنسبة لمولانا"، فقال: "كلا كلا،إننى أشهد إنها زائدة، و قلبى مطمئن إلى هذا".

تحولات المجتمع الإسلامى

والحقيقة أن جلالة السلطان أبدى عناية واهتماما بالغين للحَدِّ من القروض، لكنه لم يستطع الصمود أمام ضرورات العصر.

فقد هاجر من مصر فى فترة ولاية "عباس باشا" كثير من الباشاوات والبكوات والسيدات، وجاءوا إلى إستانبول، وامتلكوا فيها القصور والمنازل الساحلية الغالية، وأثثوها، وجمَّلوها على النسق الإفرنجى، وأنفقوا أموالا كثيرة وأسرفوا، وأصبح الوزراء وأغنياء إستانبول يتنافسون مع هذا التدفق القادم من مصر. واندفعت زوجات الوزراء أيضا فى الإسراف والبذخ، وتقليد السيدة " زينب " كريمة " محمد على باشا " [4]، ولهذا بلغ الإنفاق فى دائرة "عالى باشا" حوالى ثلاثة أو أربعة آلاف ذهبى[5] شهريا. وكانت نفقات شاب يدعى "على " تكفى للإنفاق على منزل رجل من الأفندية بصورة كريمة. لهذا صارمرتب الصدر الأعظم لا يكفيه.

---

(1) هو القصر السلطانى المعروف باسم " قصر طوله باغچه "، بناه السلطان "عبد المجيد " سنة ١٨٥٣م. .

(2) هو " الداماد أحمد فتحى باشا " ١٨٠١: ١٨٥٤م، زوج الأميرة " عطية " ابنة السلطان " محمود الثانى "، عمل سفيرا دائما للدولة العثمانية فى كل من النمسا وإنكلترا وفرنسا، وكان عضوا بالمجلس الأعلى، واشتغل وزيرا للتجارة والحربية.

(3) هو " خليل رفعت باشا " (ت: ١٨٥٥م)، زوج الأميرة " صالحة " ابنة السلطان " محمود الثانى ". عمل سفيرا للدولة العثمانية فى روسيا سنة ١٨٢٩م، كما شغل منصب وزير الحربية ووزير البحرية.

(4) محمد على باشا (١١٨٣: ١٢٦٦هـ / ١٧٦٩: ١٨٤٨م): والى مصر ومؤسس الأسرة العلوية التى حكمت مصر حتى سنة ١٩٥٢، تولى ولاية مصر رسميا برتبة الوزارة عام ١٢١٥هـ / ١٨٠٥م.

(5) الذهبى عملة من الذهب. وقد وصلت قيمته سنة ١٨٧٩م إلى ٤٥٠ قرش.

أما الأميرات[1]، فبدأن ينفقن بغير حساب لكونهن فى كافة الأحوال وبحق أرقى من زوجات الوزراء. وغرقن فى الديون لأن مخصصاتهن لم تعد تكفيهن. كذلك زوجات السلطان اللاتى كن فيما مضى متسترات ومختفيات تحت المظلات فى حرم القصر السلطانى، بدأن فى التجول بالعربات حسب مستجدات العصر، وغرقن فى الإسراف والبذخ لأنهن بالطبع يتفوقن على نساء إستانبول، فغرقن فى الديون. وصرن هدفا لابتزاز عجيب من القهوجية والبالطه جيه[2]، الذين كانوا وسطاء لهن فى البيع والشراء. فإذا اشتروا (لسيدات القصر) بضائع من أحد التجار بمائة ألف قرش، أخذوا منه أيضا خمسين ألف قرش نقدا، وأعطوه إيصالا بمبلغ مائتين وخمسين ألف قرش، وهكذا ظهرت ديون على القصر السلطانى، بلغت ثلاثة ملايين كيس خلال ثلاث سنوات ليس هذا فحسب، بل رُهنت مجوهرات السلاطين والأميرات، لدى تجار الذهب فى " بك أوغلي "[3]. وخلاصة القول؛ إن تدفق النازحين من مصر، أفسد أخلاق أهل إستانبول ، وألحق بالأمة والدولة أضرارا بالغة.

بقى أن نقول إن أموال جنود إنكلترا وفرنسا الذين جاءوا إلى إستانبول فى أثناء حرب القرم، كانت تنساب كالماء. وحقق تجار إستانبول من ورائهم، أرباحا طائلة. أما الزواج السلطانى، الذى انعقد فى تلك الأثناء، فقد حقق التجار من ورائه مكاسب طائلة خاصة تجار الذهب، وبدأوا بدورهم يعيشون حياة تتسم بالفخامة، فاشتروا المنازل الساحلية، فى خليج "إستانبول". وفى هذه الأثناء، لم تكن منطقة " قاضى كوى "[4]، والجُزُر مأهولة بعد، ولم تكن منطقة " قيزل طوبراق "[5] معروفة بعد، وكانت الإقامة فى الشتاء مقتصرة على "إستانبول"،

---

(1) أى شقيقات وبنات السلطان العثمانى.

(2) صنف من العاملين فى القصر السلطانى.

(3) بك أوغلي Beyoğlu: أحد أحياء إستانبول ، وهو ما يعرف الآن باسم " حى تقسيم "، وكان يقيم فيه الأجانب.

(4) قاضى كوى Kadıköy: أحد أحياء إستانبول ، تقع فى الجزء الآسيوى منها على شاطئ بحر مرمرة.

(5) قزيل طوپراق KızıL Toprak:أحد أحياء إستانبول ، ويقع فى الجانب الآسيوى منها.

"وبك أوغلى"، وفى الصيف على "بوغاز إيجى" التى لم يعد فيها مكان صغير للإيجار، وأصبح استئجار منزل من أربع حجرات فى "بويوك دره" [١]، يُعدُّ انتصارا، وكأنه غاية المنى.

وحدث أن استأجر شيخ الإسلام "سعد الدين أفندى" [٢] منزلا للمصيف فى "بالطه ليمانى" [٣] لمدة ستة شهور بمبلغ أربعين ألف قرش. وكان هذا المنزل ملكا " لحليم باشا " المصرى [٤]. وجاء أحد الشيوخ لتهنئة " سعد الدين أفندى"، بهذا المسكن، وقال: "أعرف أن هذا المنزل بيع فيما مضى، بمبلغ أربعين ألف قرش". فأثار ذلك دهشة الحاضرين. فقد ارتفعت أثمان العقارات وإيجاراتها بهذا الشكل، وأصبح الربح عند التجار والعُمّال، أمرا فى غاية السهولة؛ يشبه صيد السمك وقت تجمعه.

والأمر الغريب، أنه قبل حرب القِرم، انتشر فى إستانبول وضواحيها كثير من اللصوص، أما عقب نشوب الحرب، فقد اختفى اللصوص تماما. مما يوضح أن كثرة اللصوص فى بلادنا، كان بسبب قلة النقود.

وقبل الحرب، كانت أجود أنواع الدخان الممتاز، تباع بستين قرشا، فارتفع ثمنه فى أثناء الحرب إلى ثلاثمائة قرش دفعة واحدة، ولم ينخفض عنها بعد ذلك. فقد أعجب الأوربيون بدخان "يكيجه"[٥]، وافتتحت فى باريس محال لبيعه. وفى تلك

---

(1) بيوك دره Büyükdere: اسمها القديم " باتيرياقس"، وهو يعنى الوادى العميق. تبعد عن قلب إستانبول أربعة عشر كيلو متر، وتقع على شاطئ البوسفور، فى الجانب الأوربى منه.

(2) سعد الدين أفندى (١٧٩٨: ١٨٦٦م): شيخ الإسلام السابع بعد المائة فى الدولة العثمانية، تولى هذا المنصب سنة ١٨٥٨م، لمدة خمس سنوات.

(3) بالطه ليمانى Balta Limanı: مرفأ صغير على بوغاز البوسفور فى الجانب الأوربى منه، سمى "بالطة"، نسبة إلى "قبودان بالطه أوغلى" أميرال الأسطول العثمانى أثناء الفتح العثمانى لتلك المنطقة.

(4) الأمير " عبد الحليم باشا (١٨٢٠: ١٨٩٤م): " ابن " محمد على باشا " والى مصر، شغل منصب الوزارة فى الدولة العثمانية، وهو والد الصدر الأعظم " سعيد حليم باشا ".

(5) يكيجه Yenice: قصبة بمركز ناحية تابعة لقضاء " اسكجه "، بولاية " أطنه " وينتج بها أشهر أنواع الدخان العثمانى.

الفترة كانت منطقة "بوغاز إيجى" تبدو وكأنها قطعة من الجنة، فمنظر الليالى القمرية، والفُلْك السابحة على صفحة الماء، تبدو وكأنها لوحة مرسومة. ومن المعروف أن أجمل الليالى القمرية تكون عند شاطئ "بَبَك"[1]، "وبيوك دَرَه"، فبعض الناس يقصدون ساحل "بيوك دره"، وبعضهم يقصد ساحل " ببك " لرؤية أشجار السرو الفضية، التى كانت مصدر إلهام الشعراء. وكم نظموا فيها أشعارا جميلة.

وما دمت ألزمت نفسى الصدق فيما أكتب. فينبغى أن أعرض حالى أيضا ؛ فقد كان عبدكم هذا مشغولا بكتابة تقارير الباب العالى والمضابط ودفاتر اليومية، وخصصت وقت فراغى لتأليف الكتب والرسائل، ومع هذا لم تخطئنى نسائم الصفاء والمتعة التى هبت على إستانبول . فكنت إذا فرغت من كتابة الشعر؛ أخالط الشعراء والساهرين فى ضوء القمر، وأقرض الشعر فى "أشجار السرو الفضية".

وازداد عشاق النساء، وقل الغلمان الصِّبَاحُ، وكأن قوم لوط لم تبق منهم باقية. ولما كان الحب والعِشق من الأمور المعروفة والمعتادة لدى الشباب فى إستانبول من قديم، فقد تحولوا إلى الفتيات كأمر طبيعى، وزاد الإقبال على ارتياد متنزهات "كاغد خانه "[2]، التى ألِفها أهل إستانبول منذ زمن السلطان " أحمد الثالث" [3]، وانتشرت طريقة الحب بالإشارة إلى المركبات، سواء هناك أو فى ميدان "بايزيد"[4].

---

(1) ببك Bebek: أحد أحياء إستانبول ، تقع على شاطئ البوسفور، فى الجانب الأوربى منه، كانت من قبل مصيفا للأثرياء، وكان يوجد بها كثير من القصور الصيفية الخاصة بهم.

(2) كاغد خانه Kağıthane منطقة فى إستانبول تقع الآن فى حى " شيشلى ". اشتهرت فى زمن السلطان " أحمد الثالث" وتشتهر " كاغد خانه " بحدائقها ومتنزهاتها، والتى يقضى فيها أهل إستانبول أيام عطلتهم.

(3) السلطان أحمد الثالث (١٦٧٣: ١٧٣٦م): عرف عصره بعصر الزهر " لاله دورى "، تولى العرش مدة عشرين عاما، وكان مرهف الحس، محبا للفنون والآداب، ارتفع فى عصره نجم الأدباء والشعراء والخطاطين. يوجد مكتبة باسمه فى قصر " طوپقاپى "، تضم أربعة آلاف وثلاثمائة وأربع وستين كتابا، فى عشرين فرع من فروع العلم.

(4) أحد الميادين المشهورة فى إستانبول ، ويقع أمام (دائرة أمور عسكرية)، التى كانت مقرا لوزارة الحربية آنذاك. وسمى بهذا الاسم نسبة إلى " جامع بايزيد " الموجود فى نفس هذا الميدان.

ولم يبق وجود لأتباع " كامل باشا " و" عالى باشا "، اللذين اشتهر عنهما بين الوجهاء، عشقهما للغلمان. وكان " عالى باشا " يجتهد فى إخفاء عشقه للغلمان، تجنبا لاعتراضات الأجانب.

ومع أن جلالة السلطان " عبد المجيد خان "، كان سلطانًا عالى الجاه، ملائكى الخصال، لكن أليس من البشر؟. فقد عصفت به تلك الرياح، وأصبح هو أيضا ضمن انقلابات هذا العالم، فأحب بعض النساء وعشقهن، وشارك الناس فيما يُعدُّ حلالاً بالنسبة لمعاملاتهم الحرام، ولم يستطع أحد أن يقول فى ذلك شيئا. وأثار الانتباه ذلك الضعف الذى تسلل إلى جسده يوما فيوم، بسبب الإسراف فى النساء واللهو. وأسف الناس لحاله هذا من فرط حبهم له.

وذات يوم قال أحد الشيوخ المتعصبين، لأحد الظرفاء: " لقد قل اللِّواط، لكن لو اختفى الزنا أيضًا، لانصلح حال العالم. ". فأجابه قائلا: "سيدى الشيخ، لن نرجع الآن إلى زمن سيدنا " عمر "، ولو قرأت تاريخ الدولة الأموية والعباسية، لعرفت قيمة هذا العصر ووفيته حقه. إن العالم الذى تنشده لن تجده الآن ولا حتى فى " بروسه "[1]، ولو أن قضاء " خادِم "[2] بقى على حاله أيام المرحوم [أبو سعيد] " الخادمى "[3]، فلك أن تذهب إلى هناك وتستريح".

وكان " رشدى باشا "[4] أكثر فُحشا من غيره، ويخفى أمره هذا، وينافق كل من يسأله الرأى.

---

(1) بورسه Bursa من أجمل مدن الدولة العثمانية. تبعد عن إستانبول مسافة ثمانين كيلو متر، كانت مراسم جلوس السلاطين ووفاتهم ودفنهم تتم فى " بورسه " قبل فتح إستانبول .

(2)أحد أقضية " قونية ".

(3) " أبا سعيد الخادمى "، أحد المتصوفة والفقهاء، وصاحب كتاب مجامع الحقائق. واسمه نسبة إلى "قضاء خادم ".

(4) رشدى باشا: يقصد الصدر الأعظم " مترجم محمد رشدى باشا " ١٢٢٦: ١٢٩١هـ / ١٨١١: ١٨٧٤م. أطلق عليه لقب " المترجم " لاشتغاله بأعمال الترجمة عن اللغة الفرنسية فى مقر وزارة الحربية. تولى منصب الصدر الأعظم خمس مرات. أولها سنة ١٢٧٦هـ / ١٨٦٠م، وآخرها سنة ١٢٩٥هـ / ١٨٧٨م. كان يشغل منصب الصدر الأعظم عند خلع السلطان "عبد العزيز الخامس"، وكان ضمن من اشتركوا فى مؤامرة خلعه.

وترددت رواية عن "فتحى باشا"، لا أود تصديقها، لأننى لو صدقتها، وجَبَ على أن أذمه. يقولون إنه أحضر من أوربا أدوية علاجية، لها نفس تأثير معجون القوة (الجنسيّة)، وقدمها إلى جلالة السلطان بدعوى الإخلاص لجلالته. ولو صحّت هذه الرواية، لكانت خيانة عظمى لولى نعمتنا، ليس بعدها خيانة.

كذلك، كانت خزينة الدولة تنوء بنفقات النساء اللواتى كن موضع إعجاب جلالة السلطان، وقد تنافس " فتحى باشا"، " ورشدى باشا"، فى تسهيل الأمر له، فكل منهما يريد أن يظفر بالسبق فى هذا المضمار. فلما عجزت خزينة الدولة فى نهاية الأمر عن تحمل هذه النفقات، فتح "عالى باشا" و"فؤاد باشا" باب القروض. وبعد ذلك عجزت عن دفع المرتبات الشهرية، التى أصبحت تمثل مشكلة، نتيجة انهيار موازنة الدولة.

أما أغلب تعاملات تجار إستانبول ، فكانت تتم مع من يتقاضون مستحقات شهرية من الخزانة، سواء بأنفسهم أو بالوساطة، ولم يتمكن هؤلاء أيضا من تقاضى مستحقاتهم. وغشيت إستانبول أزمة مالية مفاجئة. وكما ارتفعت أثمان العقارات فجأة، انخفضت مرة أخرى انخفاضًا شديدًا. وكان لدينا من قبل ثلاث وسائد للجلوس، كنا نضعها فى أجولة كبيرة لنقلها بالمراكب، فى أثناء التنقل بين مقر الإقامة صيفا أو شتاءً. واستبدلنا كرسى وأريكة باثنتين منهما، وقد تحطما أثناء نقلهما وأصبحا فى حاجة إلى إصلاح، فازدادت بذلك أوجه الإنفاق. وكانت لدينا مائدة طعام على النسق الأوربى، لكننا لم نستطع التخلى عن مائدة طعامنا القديمة فى إفطار رمضان. وبسبب مثل هذه الأمور، زادت نفقاتنا، وأصبحت المرتبات لا تكفى.

وأسقط فى أيدى الناس، فماذا عساهم أن يفعلوا. فالموظفون يريدون مرتباتهم أول كل شهر، والأميرات وسيدات القصر لا يعرفن من أين تأتى النقود التى ينفقنها، ولا يردن أن يعرفن، ويزعجن السلطان بطلب النقود. كما أصبح الصيارفة، والتجار، والباعة، يضغطون على الدولة للسبب نفسه؛ بينما الخزانة خاوية، والوزراء عاجزون، غشيت إستانبول أزمة طاحنة.

والآن من المخطئ ؟! كلّ لا يريد تحمل الخطأ، ويلقى التبعة على الآخر. الوزراء يقولون إن مصروفات الأميرات وسيدات القصر، أصبحت غير محتملة، فلتلزم السيدات الحريم كسابق عهدهن، وترجع نفقات القصر إلى سابق عهدها.

أما المعارضون للوزراء، فيقولون: " إن عالى باشا عاجز عن ضبط نفقات دائرته الباهظة. وعائلة " فؤاد باشا " تأتى كل شهر بتقليد جديد، للتشبه بالأوربيات. فأخلاق السيدات المسلمات الشريفات تفسد، و" فؤاد باشا " عاجز عن السيطرة عليهن. ومع هذا يعطون لأنفسهم الحق فى الحديث عن الاقتصاد فى نفقات القصر السلطانى، وعن زوجات السلطان الشرعيات. الأَوْلى أن يستقيم الوزراء أولا ويصلحوا من أنفسهم، ثم يُسْدُوا النصح للآخرين".

انهيار الوضع المالى للدولة

احتدم الجدل حول مشكلة النقود، وحدث خلل كبير فى المعاملات، والأسهم التى تشكل قوائم الإيراد والتى سبق ترتيبها بسبب ديون الخزانة الخاصة، تم سحب ربعها. لكن لم يمكن سحب بقيتها، لأن خزانة الدولة كانت ضامنا لها. وهذا يعنى ضم ديون الخزانة الخاصة إلى خزانة الدولة. فى حين أن مصروفات الخزانة الخاصة كانت على المكشوف، فانهار المركز المالى للدولة تماما ووصل إلى حد الإفلاس. وفى عام ١٢٧٤هـ [١٨٥٧م]، ارتفعت قيمة المائة ذهب إلى مائة وستين قرشا. وفى هذه الأثناء، اتضح أن النقود المقترضة من التجار والصيارفة للقصر السلطانى، بلغت فوائدها حوالى خمس وأربعين فى المائة من المبلغ الأصلى.

وبسبب هذه الوضع السيئ، جرى كتابة تقرير يتعلق بطلب الإذن بالنظر فى سبيل لمعالجة هذا الأمر بتشكيل لجنة من خواص الوزراء، لمناقشة الأمور المالية وتعديل المصروفات، ورفعت اللائحة إلى جلالة السلطان.وقد استاء جلالة السلطان لذلك، وجلس فى تهنئة عيد الأضحى متجهم الوجه، وتعجل التهنئة.

وفى المجلس المشار إليه تكلم " محمد باشا القبرصي "[1] طويلا عن ضرورة التشدد فى التقرير المذكور،ومما قاله: " إن الحل لا يكون بمثل هذه الأمور البسيطة، يجب أن يتضمن التقرير إغلاق المبانى الخاصة، وتخفيض نفقات القصر السلطانى". وكان التقرير متشددا بدرجة كبيرة وانعكست شدته على جلالة السلطان، فغضب على " القبرصى" كرد فعل طبيعى. ويروى أنه قال " يجب نفى هذا الخنزير ".

وكان " محمد على باشا "[2] وزير البحرية، يوحى للسلطان أنه وقّع على التقرير مسايرة للآخرين فحسب، وكان يرمى من هذا إلى إسقاط المجموعة العاملة مع "عالى باشا" من نظر السلطان، إلا أنه لم يوفق فى هذا.

وفى هذه الأثناء وصلت لسفارات إنكلترا وفرنسا وروسيا والنمسا، لوائح متحدة المضمون ولا تحمل توقيعا مفادها: " إن تصرف " عبد المجيد " غير مناسب، وكل العلماء والمشايخ سيثورون ويهاجمون السفارات لينقذوا السلطان من التدخلات الأجنبية. ". وعندما أرسلت هذه اللوائح إلى الباب العالى، تم استدعاء الوزراء فورا وعقد اجتماع، وطارت الشائعات بأن الناس سيثورون ويجلسون "عبد العزيز " [3] على العرش، وتسبب هذا فى إشاعة القلق بين أغلب الناس.

---

(1) قبرصى محمد باشا (١٢٢٨: ١٢٨٨هـ / ١٨١٣: ١٨٧١م): الصدر الأعظم " محمد أمين باشا "، عين واليا على حلب سنة ١٨٥٠م، بسبب الاضطرابات التى ظهرت فيها فى تلك الفترة، ثم مشيرا لجيش الجزيرة العربية سنة ١٨٥١م. ووزيرا للبحرية سنة ١٨٥٤م. تولى منصب الصدارة فى العام نفسه، خلفا " لرشيد باشا "، ثم رئيسا لمجلس التنظيمات، وصدرا أعظم للمرة الثانية ١٨٥٩م، وللمرة الثالثة ١٨٦٠م.

(2) محمد على باشا " الداماد " (١٢٢٨: ١٢٨٤هـ / ١٨١٣: ١٨٦٧م): تولى منصب الصدارة فى زمن السلطان " عبد المجيد "، ووزير البحرية عدة مرات، ومستشار البلاط السلطانى فى زمن السلطان "عبد العزيز "، ووزارة الخزانة الخاصة. وهو زوج " عادله سلطان " ابنة السلطان " محمود الثانى "، ولذا أطلق عليه لقب " الداماد ".

(3) يقصد السلطان عبد العزيز (١٨٣٠: ١٨٦٧م) ابن السلطان " محمود الثانى "، وكان أميرا حينذاك، تولى العرش عقب وفاة السلطان " عبد المجيد " سنة ١٨٦١م، ثم قام " حسين عونى باشا " بتدبير مؤامرة لخلعه سنة ١٨٧٦م. ثم قتل بعد ذلك بأربعة أيام، وأشاع مدبرو المؤامرة أنه انتحر. اهتم اهتماما كبيرا بتطوير الأسطول العثمانى، وهو أول خليفة عثمانى يزور مصر بعد "سليم الأول".

موقف السلطان عبد المجيد من نساء القصر

فى تلك الأثناء، كلف جلالة السلطان، "أغا دار السعادة "[1] بالتوجه إلى الأميرة " منيرة "[2]، ليبلغها بالآتى: "على الأميرات أن يتعقلن. لقد تجاوزن الآن كل الحدود، لن أكتفى بتأنيبهن، بل ربما يدفعننى إلى ضربهن ". بناء عليه أعيدت إلى التجار بضائع بعشرين ألف كيس.

وفى السابع من محرم سنة ١٢٧٥هـ [١٨٥٨م] عُزل " أشرف أفندى " وكيل أعمال الأميرة " رفيعة "[3]، وحبس فى منزله، ووضع شرطى على بابه لحين محاسبته.

وبعد عشرة أيام تفضل جلالة السلطان، بتشريف الباب العالى، وترجل عن جواده بكامل هيبته ووقاره، وصعد السلم دون أن يلتفت لأحد، ودلف إلى الدائرة السلطانية، ثم صعد الوزراء السلم واحدا تلو الآخر، وقد اعترتهم الدهشة والخوف، ودخلوا إلى مجلس التنظيمات[4]، واستدعى جلالة السلطان " عالى باشا " أولا لمقابلته، وبعد مناقشات طويلة، دخل " رضا باشا " وزير الحربية، " و محمد على باشا " وزير البحرية، لمقابلة جلالة السلطان. وعند النظر فى ديون الأميرة " رفيعة، اتضح أنها بلغت ستين ألف كيس، فعنَّفه السلطان تعنيفا شديدا، وعندما أقسم " محمد على باشا " أنه لا يعلم عن هذا الأمر شيئًا، ثار جلالة السلطان،

---

(1) دار السعادة أغاسى: ويطلق عليه أيضا " قيزلر اغاسى "، ورئيس الأغوات القائمين على حراسة جناح الحريم فى القصر السلطانى، وكان يتولى فى الوقت نفسه مباشرة أوقاف الحرمين الشريفين.

(2) منيرة سلطان (١٢٦٠: ١٢٧١هـ / ١٨٤٤: ١٨٦٢م): ابنة السلطان " عبد المجيد ". كانت قد خطبت " لإبراهيم إلهامى " ابن " عباس باشا " والى مصر، وبعد وفاته تزوجت من " إبراهيم باشا".

(3) رفيعة سلطان (١٢٥٧: ١٢٩٧هـ / ١٨٤٢: ١٨٨٠م): ابنة السلطان " عبد المجيد "، وشقيقة الأمير " محمد رشاد ".

(4) مجلس تنظيمات هو المجلس الذى تشكل ١٢٧٠هـ / ١٨٥٤م، ويختص باتخاذ القرارات، ومناقشة الإجراءات التى ستتخذ، من أجل إصلاح الدولة، ويعد اللوائح والقوانين، التى تتطلبها التنظيمات، له حق تعديل اللوائح الموجودة. ورأى المجلس استشارى، وتنفذ قراراته بعد موافقة السلطان، وتصديقه عليها. أدمج مع مجلس الأحكام العدلية سنة ١٢٧٨هـ / ١٨٦١م.

وأنحى عليه باللائمة، وقال: "إن قسمك هذا غير معترف به، ألست أنت الذى حرضت طلبة المدارس الدينية من قبل؟ أنت رجل خائن. خائن لدولتك وسلطانك.إن نفيك من قبل لم يكن برأى "رشيد باشا" وحده، كنت متفقا معه فى هذا الأمر". ثم التفت إلى "عالى باشا"، قائلا: "وأنت كيف ستصبح صدرا أعظم[1]، ولا تهتم بمثل هذه الأمور، يأخذون الخاتم ويسرعون بطرد الرجل[2]، إن المسئولية تقع على عاتقك". وكنا فى الخارج نسمع تلك الكلمات الحادة فنرتعد. وفى هذه الأثناء، جاء بقية الباشاوات أصهار جلالة السلطان، وقال جلالته لهم: "إن الحريم السلطانى يتنزهن فى ضوء القمر مساءً، وما كان لى ابنة تتنزه فى ضوء القمر، وسوف أردهن عن هذا، إن تصرفات هؤلاء الحمقى، أصبحت الآن تمس شرفى". ووبخ كل أصهاره وأنحى عليهم باللائمة، خاصة "على غالب باشا "[3]. ثم تفضل بتشريف حجرة المجلس، وأمر باستدعاء الوزراء والموظفين. وانصرف بعد أن قرأ عليهم خطا همايونيا[4]، يتعلق بما ينبغى مراعاته فى التصرفات، وتفضل بالعودة إلى مقره السلطانى، دون أن يلتفت إلى أحد.

إجراءات السلطان عبد المجيد لضبط أمور الدولة

وبعد يوم واحد، عُزل كل أصهار السلطان من وظائفهم، وعين "محمد باشا القبرصي" رئيس مجلس التنظيمات وزيرا للبحرية بدلاً من "محمد على باشا"، و"رشدى باشا" رئيسا لمجلس التنظيمات، بدلا منه، وأصبح "محمود نديم باشا"،

---

(1) الصدر الأعظم:رئيس الجهاز الإدارى فى الدولة العثمانية أى رئيس الوزراء، وهو بمثابة وكيل السلطان فى كافة الأمور وكالة مطلقة،ويحمل الخاتم السلطانى. تغير لقب الصدر الأعظم إلى لقب رئيس الوزراء ثلاث مرات فى الأعوام ١٨٣٨م، ١٨٣٩م، و ١٨٧٨م. وللصدر الأعظم صلاحيات واسعة، فهو يقابل السفراء، ويرأس الديوان، ويخرج على رأس الجيش.

(2) ضرب مثل

(3) على غالب باشا: ابن الصدر الأعظم " مصطفى رشيد باشا "، وكان زوج للأميرة " فاطمة " ابنة السلطان " عبد المجيد "، عمل وزيرا للخارجية والأوقاف والخزانة الخاصة، وعضوا بمجلس التنظيمات (ت: ١٢٧٥).

(4) الأمر الذى يصدره السلطان بخصوص عمل ما. وكان يطلق عليه من قبل اسم "امر شريف"، ويكتبه السلطان بخط يده أو بيد أحد كتاب البلاط السلطانى، ويقوم السلطان بالتوقيع عليه.

وهو من أعضاء مجلس التنظيمات (الصدر الأعظم فيما بعد) وزيرا للتجارة، بدلا من "على غالب باشا".

بعد يومين عُزل كل وكلاء أعمال الحريم السلطانى، وعُين بدلا منهم رجال من قدامى رجال الدولة، وشاع فى تلك الأثناء أن عربات وزير الحربية "رضا باشا" الموجودة فى القصر السلطانى، قد ربطت بالسلاسل الحديدية حتى لا تستعملها سيدات القصر. وبعد عدة أشهر عُزل "محمود نديم باشا" (الصدر الأسبق)، وأصبح "أدهم باشا " ـ وهو من أعضاء مجلس التنظيمات ـ وزيرا للتجارة، بدلا منه، وانشغل الوزراء بتفاصيل الإدارة والحكم، وكانوا يكرهون استمرار تلك الشدة التى أظهرها جلالة السلطان، لدرجة أنه ضحى بأصهاره.

إن وصول جلالة السلطان إلى هذا الحد، ألقى بكل المسئولية على عاتق الوزراء. وكأنه ضحى بالوزير فى لعبة الشطرنج. ووقع الوزراء فى حيرة لأن استمرار مثل هذا الأسلوب أمر صعب عليهم لكثرة ودوام مساءلتهم. وكان لتصرفات السلطان هذه صدى طيب، فى دول أوربا، مما وفق " فؤاد باشا " الموجود هناك فى عقد قرض بمبلغ خمسة ملايين ليرة، وقد أُبلغنا بهذا برقيا، مما كان باعثا للسرور ثم بدأنا فى التراخى شيئا فشيئا.

وفى أثناء انشغال مجلس خواص الوزراء[1] ببحث أمور بسيطة مثل القوارب الخماسية، واستخدام المراكب الثلاثية، وإجراء تعديلات بين أغوات[2] ومرافقى الباب العالى، بهدف الاقتصاد فى النفقات، شرف جلالة السلطان قصر "طوپقپو"[3] واستدعى الصدر الأعظم، وقال له: "إن القوارب الخماسية من

(1) هو المجلس الذى ينعقد تحت رئاسة الصدر الأعظم، ويتكون من الوزراء، وشيخ الإسلام. ويطلق عليه أيضا اسم " مجلس الوكلاء "، " ومجلس الخاص ".

(2) يطلق لقب " أغا " على الموظفين التابعين للقصر السلطانى، أو الجيش كما يطلق أيضا على وكلاء الأعمال وعلى كبار القوم والأعيان والأشراف فى المناطق خارج إستانبول .

(3) يقع عند مدخل بوغاز البوسفور، وقد شرع فى بناء قصر " طوپقپو " سنة ١٤٦٥م. وتم الانتهاء من بنائه ١٤٧٨م، وهو مقر انعقاد مجلس الوزراء، وحجرة العرض على السلطان.

مخصصات الدولة، ولوازم السلطنة منذ زمن طويل ولن يبطل استخدامها، وإلغاؤها لن يحل من الأمر شيئا، إذ إنها ليست السبب فيما وصلنا إليه من حال، عليكم بالاهتمام بما هو أجدى، يجب ألا تدفع المرتبات فى غير موضعها، وألا تجامل أحدا، وأن تُعَدِّل المجالس".

وفى هذه الأثناء، ظهر نجم مذنَّب، وانشغل به المولعون بأحكام النجوم، كما انشغل الوزراء أيضا بالتعديلات التى تجرى.

ولم يكن هناك أعضاء زائدون فى المجلس العالى للتنظيمات، لذا لم نتأثر بهذه التعديلات، لكن أُخرج " ده ده باشا " من المجلس، وهو رجل مجتهد تقدمت به السن وأصبح عاجزا عن إبداء الرأى فى مجلس التنظيمات، فأخرج منه بمرتبه كاملا، وألغى مجلس الأشغال تماما، وأجريت تعديلات فى مجلس الشئون المالية.

واستُبعد الأعضاء الزائدون من المجلس الأعلى، وأعطى لكل منهم مرتب. وعند بحث هذه التعديلات، اشترط " رشدى باشا " استبعاد المولى[1] " صديق " ابن شيخ الإسلام، حتى لا تكون هناك حجة لمن سيخرجون من المجلس. ولم يستطع والده الاعتراض، فكتب اسم " المولى صديق " على رأس قائمة المستبعدين. وكان " المولى صديق " سليط اللسان، فانطلق يذم الوزراء جميعا ويقدحهم خاصة " رشدى باشا " ولم يتوان عن الإساءة إليه والتشهير به، كذلك عكف بقية المعزولين على ذم الوزراء وقدحهم. ومما أثار الأقاويل بين الناس، أن هذه التعديلات لم تمس أحدا من رجال عالى باشا فلم يخرج أحد منهم من المجلس الأعلى أو من مجلس الشئون المالية. وشاع بينهم أن السلطان ضحى بأصهاره بغية الإصلاح، أما الوزراء فلم يتخلوا عن بطانتهم ومنافقيهم. وقد بلغ هذا الكلام مسامع جلالة السلطان.

---

(1) يطلق لفظ " ملا " أو " مولى " أو " منلا " على العلماء ممن يحصلون على رتبة " المولوية ". ثم أطلق أيضا على ذوى المكانة العلمية والاجتماعية البارزة، وعلى القضاة من الدرجة الأولى، والمعنى اللغوى لكلمة " ملا "، هو " العالِم "، أو الفاضل، أو الفقيه.

وكان "رجائى أفندى"[1] الكاتب المعروف، من أعضاء المجلس الأعلى المستبعدين، ويوم عُزل، احتسى الخمر حتى صار فى حال سُكْرٍ بَيّن، ثم انطلق إلى منزل " عالى باشا " ودخل إليه، فلما وقعت عيناه على النجم المذنب، وقال له وهو يترنح: " لقد أبقيت " زيوار باشا "[2] لصلته بك، ماذا تريد منى أيها الظالم. لقد أَحلتُ عليك شؤم ذلك النجم المذنب. " قال هذا ثم انصرف.

انتابت الوزراء نوبة من السكون بعد أن شاعت عنهم الأقاويل ولاكتهم الألسنة وساءت سمعتهم، واتهموا بالتواطؤ والمماألأة. كما أن جلالة السلطان لم يقدر على رفض رجاء شقيقته الأميرة " عادلة " [3]، فأعاد "محمد على باشا " لوزارة الحربية، ولم ينقض وقت طويل إلا وعادت الأمور إلى ما كانت عليه.

كانت السلوى فى القرض الذى عقده " فؤاد باشا "،لكنه غير مجدٍ للقصر السلطانى، إذ كان مشروطا بإلغاء القوائم النقدية [أى العملات الورقية]، وعدم استخدامه فى نفقات الخزانة الخاصة. وفى هذه الأثناء، كان "رضا باشا" وزير الحربية، رجلا نافذ الكلمة، بل كان يتدخل فى تصرفات القصر السلطانى، وذات مرة أعلن " تحسين أغا " القائم على جناح الحريم عن تشريف جلالة السلطان لدائرة (السيدة "سرفراز"[4]، بالزيارة، فقالت السيدة "سرفراز ": (هل استأذن

---

(1) رجائى أفندى (١٨٠٣: ١٨٧٤م): هو رجائى محمد أفندى رجل دولة وشاعر تركى، عمل كاتبا لديوان " خليل رفعت باشا"، ثم عضوا بمجلس المعارف.

(2) زيوار أفندى (١٧٩٣: ١٨٦٢): هو " أحمد صادق زيور أفندى "، شغل عدة وظائف هامة فى الدولة العثمانية، مثل رئاسة الترسانة ١٨٤٨م، ورئاسة المدرسة الطبية ١٨٥٠م، ورئاسة الخزانة الخاصة ١٨٥٤م، ثم تولى شياخة الحرمين الشريفين مقرونة برتبة الوزارة سنة ١٨٦١م.

(3) عادله سلطان (١٢٤١: ١٣١٦هـ / ١٨٢٦: ١٨٩٩م): ابنة السلطان " محمود الثانى ". كانت شاعرة، ولها ديوان شعر غير مطبوع مودع بمكتبة " قصر طوپقابى ". تزوجت من " محمد على باشا". شهدت عصور أربعة سلاطين، وهى التى أمرت بطبع أشعار السلطان " سليمان القانونى "، باسم " ديوان محب ".

(4) سرفراز خانم: وهى أحب " زوجات " السلطان " عبد المجيد " إليه كانت تتمتع بقدر كبير من الجمال، والحرية فى تصرفاتها، دون أن يجرؤ أحد على الاعتراض على تصرفاتها. عرفت بإسرافها، فقد كانت تنفق فى العام الواحد حوالى مائة وعشرين ألف كيس.

جلالة السلطان " رضا باشا "). وقيلت هذه الكلمة بين ثلاثة أشخاص، ولما كان (كل سر جاوز الاثنين شاع). فقد انتشر الأمر، وأعقب ذلك عزل " تحسين أغا "، وعُيِّن " خير الدين أغا " قائما على جناح الحريم، بدلا منه.

آثار الأزمة المالية

فى شهر شعبان من عام ١٢٧٥هـ [١٨٥٨م]، حدث أمر مؤسف، فقد تجمع عمال المبانى السلطانية الخاصة حول القصر السلطانى، وأخذوا يصرخون فى طلب النقود، بعدما صدر أمر جلالة السلطان بإغلاق المبانى الخاصة وتحويل مخصصاتها وقدرها أربعة آلاف كيس، لسداد ديونها.

اشتدت الأزمة المالية بمرور الأيام، واشتد ضيق جلالة السلطان منها. وفى ربيع الأول سنة ١٢٧٦هـ [١٨٥٩م]، استدعى جلالته الوزراء إلى البلاط السلطانى، وعندما مثلوا بين يديه، قرأ عليهم الخط السلطانى، الذى سيبلغ إلى الباب العالى، ومضمونه:

(لما كان النهوض بالدولة يتوقف على قدرتها المالية، والوضع المالى للدولة مضطرب منذ أمد بعيد، إذ تم ولأسباب مختلفة الاقتراض من تجار وصيارفة " بك أوغلى " بشروط مجحفة ؛ لهذا يجب على جلالة السلطان والوزراء من الآن فصاعدا بذل كل الجهود لإيجاد حلول لهذه الأزمة وعرضها أيا ما كانت).

فكان رد" عالى باشا " على ذلك: " إن دولتكم العلية انتهت، وتحتاج إلى همتكم السلطانية.". فانزعج جلالة السلطان من قوله هذا واعتراه الضيق.

وبعد ذلك، أبلغ الخط السلطانى المذكور إلى الباب العالى، ولم يقرأ على الملأ، إنما قرئ فى حجرة العرض[1]، على موظفى الباب العالى، وأعضاء المجالس. وقد أعدت مضبطة فى مجلس الوزراء، للرد على الخط السلطانى، وردت فيها كلمات شديدة اللهجة، ومن هذه الكلمات: " من المستحيل حل هذه الأزمة إذا لم ترجع الدولة إلى ما كانت عليه فى أعوام ١٢٦٣هـ: ١٢٦٥هـ [١٨٤٦ : ١٨٤٨م]".

(1) هى الحجرة التى يقابل فيها السلطان سفراء الدول الأخرى، وتوجد فى قصر " طوپقابى ".

ولما كان السلطان على علم بالمناقشات التى تدور داخل مجلس الوزراء، فقد عزل "عالى باشا" فى الحال بدون أن يتيح له الفرصة لعرض هذه المضطبة وتقديمها إليه، وعين " محمد باشا القبرصي " ـ مع كراهيته له ـ صدرا أعظم. وفى اجتماع الصدارة، دارت المناقشة حول الأزمة المالية، وعبَّر جلالة السلطان عن حزنه وغمه الشديدين، وأنه آسف لما حدث سلفا، بقوله: " لقد ضاعت أموال كثيرة هباء، وليت ذلك لم يحدث، ولكن لم نكن نملك من الأمر شيئا ".، ثم قال: " لقد خبرت إخلاصكم جميعا، وما زلت آمل استمرار هذا الإخلاص بالوصول إلى حل لوضعنا هذا". فقال الصدر الأعظم الجديد: " إنها لأزمة، وسبق أن مرت الدولة العلية بمثل هذه الأزمات، وبإذن الله ستجتاز هذه الأزمة أيضا، فليس هناك مستحيل.علينا فقط معرفة الأسباب التى أدت بنا إلى هذا الوضع، ثم نتجنبها، وإلا فلا جدوى من الأسف. ". واستطرد وهو يشير إلى الوزراء: " إن كل هؤلاء سيبذلون قصارى جهدهم ".

وبعد ذلك لم يغير الصدر الجديد المرتبات كلها، واتجه إلى طريق مسدود بتخفيض مرتبات الموظفين الإداريين فقط، وكأنه بهذا قد سد الثغرة التى فى الخزانة، ومجموع هذه المرتبات خمسمائة ألف كيس سنويا، حتى إذا لم تدفع كلها، فإنها لا يمكن أن تفى بالمصروفات الضرورية، والوضع لا يسمح بعقد قرض جديد، بسبب تدهور مركز الدولة المالى.

وخصصت إيرادات السنة حتى نهايتها، لتسديد ديون تجار " بك أوغلي "، وفوائد الديون السائرة. والحاصل أن الدولة يلزمها ما لا يقل عن خمسمائة ألف كيس لإدارة شئونها حتى نهاية العام. وتأخر دفع كل المرتبات. ولن يمكن دفعها، حتى لو تم تخفيضها إلى النصف.

وقد هاجر من روسيا إلى الدولة العثمانية هذا العام، كثير من المهاجرين "الشراكسة"، "والنوغاى"[1]. ولا شك أن متطلبات إسكانهم أدت إلى زيادة الأزمة المالية.

---

(1) النوغاى: جنس من المغول، تتركوا واستوطنوا القوقاز جنوب شرق روسيا، وهم من أكبر قبائل الشراكسة، وكلهم من المسلمين. انظر، أحمد جودت، قريم وقافقاسى تاريخجه سى، ص ٤٩.

كـان "رضـا باشـا" وزيـر الحـربيـة يعمـل ضـد "القبرصى". وحدث أن استدعى جلالة السلطان كلا من "القبرصى"، "وفـؤاد باشـا" ـ وذلك يوم الخميس السابع والعشرين من شهر جمادى الأولى ـ ليريهما الهـدايا التـى سيرسلها إلى إمـبراطور روسيا(١)، ودخـل "القبرصى" أولا عنـد جلالة السلطان، وعندما أثير موضـوع الجمارك، قـال "القبرصى": "إن المرحـومة والـدة جلالة السلطان (٢) أخذت هى الأخرى رشـوة مـن الجمارك". فـثار جـلالة السلطـان، وغضب، واستدعى " فؤاد باشا " فى الحال. وعندما دخل " فؤاد باشا "، كـان السلطـان يبدو عليه الضيق، وبعد انصرافهما، ذهب السلطان إلى الحـريم(٣)، وقال: "ماذا يريد هذا الرجل من المرحومة والدتى حتى يتهمها بالرشـوة ؟!"، وغـداة يوم الجمعة، أمر باسترداد الخاتم السلطانى منـه [وهـو ما يعنى عزله من منصبه]، وفى صباح يوم الجمعة التالى، أسند منصب الصدارة إلى "رشدى باشا" رئيس مجلس التنظيمات، ورئاسة مجلس التنظيمات ـ الملغى ـ إلى " عالى باشا" الصدر الأسبق، وقد شغل "القبرصى" منصـب الصـدارة هـذه المـرة مـدة سـتة وسـتين يـوما، ومن غرائب الصدف أنها تساوى بحساب الجمل كلمتى "پك دلى" أى مجنون جدا.

العزم على إلغاء العملة الورقية

لما بلغت الأزمة المالية ذروتها، واضطربت المعاملات من جراء انخفاض قيمة

---

(1) هو آلكساندر الثانى " (١٨١٨: ١٨٨١م):تولى حكم روسية سنة ١٨٥٥م قبل انتهاء حرب القرم بعام واحد، وافق على بنود مؤتمر الصلح الذى عقد فى باريس سنة ١٨٥٦م لإنهاء حرب القرم، ثم أعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية سنة ١٨٧٨م، بسبب اضطرابات الجبل الأسود والصرب، وانهزمت جيوش الدولة العثمانية، واضطرت إلى توقيع معاهدة " سان ستيفانو " سنة ١٨٧٨م، وبمقتضاها خسرت الدولة العثمانية جميع الولايات الأوربية، وأنشئت بمقتضاها دولة بلغاريا، تابعة للروس، بحيث تكون منفذا لهم على البحر المتوسط.

(2) " والده سلطان " يقصد " بزم عالم " سلطان "والدة السلطان " عبد المجيد "

(3) الحريم هو المكان المخصص للنساء فى منازل المسلمين، والحريم السلطانى هو الجزء الخاص بالنساء فى قصر " طوپقاپى ".

العملات الورقية[1]، والارتفاع المضطرد فى قيمة المائة [ذهبى]، اتضح من استمرار هذه الحال، أن إصلاح الوضع المالى أمر غير ممكن، وبناء عليه قرر الصدر الأعظم " رشدى باشا " جمع وإلغاء العملات الورقية، وجمع إعانة من أصحاب العقارات فى إستانبول ، وذلك ضمن إجراءات مواجهة هذه الأزمة.

تكونت لجنة برئاسة عبدكم لتنفيذ هذه الإجراءات، وقصرنا عليها جل جهودنا على مدى بضعة شهور، وبعد جمع العملات الورقية، أَبلغتُ "رشدى باشا" ليحرقها علنا فى فناء الباب العالى، فقال: "كلا، إن هذا ليس من شأننا،إنه اختصاص وزارة المالية، ومهمتنا هى جمع العملات الورقية فقط". وحتى لو قلت له إن إحراق العملات الورقية على دفعات، من شأنه بث الطمأنينة فى نفوس الناس، وبذلك نجرؤ على جمع التبرعات بدون خجل، فلن يقبل بهذا الرأى، لأنه منفرد برأيه. وكنا كلما انتهينا من جمع مجموعة من العملات الورقية أرسلناها إلى خزانة الدولة، وجمعنا القسم الأكبر منها بهذه الطريقة. وعندما انخفض المطروح منها للتداول إلى أقل من خمسمائة ألف كيس، بدأت قيمة الذهب فى التراجع، وكانت العملات الورقية مخصصة لمدينة إستانبول ولا تتداول خارجها. واتضح من هذه التجربة أن تعاملات إستانبول لا تستوعب أكثر من خمسمائة ألف كيس من العملات الورقية كحد أقصى. وكلما اشتدت الأزمة بسبب تخفيض العملات الورقية، فقدت الخزانة مكانتها. كما انخفض مقدار العملات الورقية المطروحة إلى حوالى خمسمائة ألف كيس، وانخفضت قيمة المائة ذهب إلى مائة وخمسة قروش. وانشغل "رشدى باشا" بتدارك الأمر، إذ لم يكن هناك مقابل نقدى لتغطية مبلغ المائة وخمسين ألف كيس. وعندما اشتدت حاجة القصر السلطانى إلى النقود، وطلبت مبالغ كبيرة من وزير المالية "حسيب باشا"، قيل إنه أخذ مائة ألف كيس من العملات الورقية التى أرسلت إلى الخزانة لإحراقها، وأرسلها سرا إلى القصر

(1) هى العملات الورقية، التى أصدرتها الدولة العثمانية، أثناء الأزمة المالية، لتحل محل العملات الذهبية. صدرت للمرة الأولى فى عهد السلطان " عبد المجيد " سنة ١٨٤١م، بفائدة قدرها ٨٪. وفى عهد السلطان " عبد العزيز " ألغيت هذه الفوائد، وأصبحت مجرد عملة ورقية للتداول، إلى أن ألغاها الصدر الأعظم " فؤاد باشا " سنة ١٨٦٢م.

السلطانى. وقد مرض "رشدى باشا" أو ادعى المرض، وقبع فى الحريم لا يغادره. ومع حلول شهر رمضان المبارك، انقطع الحديث بشأن العملات الورقية، وفى أثناء حضور الاحتفال بعيد الفطر فى غرة شهر شوال، صدر إعلان رسمى، يعتذر عن تعذر جمع بقية العملات الورقية نتيجة ظهور بعض الصعوبات. وبعد العيد، صدر إعلان لاحق بعدم وجود ضرورة ملحة لإحراق كل العملات الورقية.

مناقشة ديون الخزانة

نظرت اللجنة التى تشكلت سابقا برئاسة " رضا باشا " وزير الحربية فى ديون القصر السلطانى، وتم التصديق عليها، وحُولت بدفتر إلى خزانة المالية، وعرفت بها الخزانة الجليلة، و سُددت بعض الديون على شكل أسهم، والبعض الآخر على شكل سندات دين، وظلت بعض الديون بلا سداد، أو أرجئ سدادها، مما كان سببا فى انطلاق جمهرة من صغار التجار إلى الباب العالى، وبدأوا فى عرض شكواهم، غير أن الباب العالى لم يلق لهم سمعا، وأعلن الوزراء عجزهم عن إصلاح الأمور المالية بقولهم: "إنه لا سبيل إلى سداد الديون التى تسببت فيها الأميرات، وسيدات القصر، خصوصا السيدة" سرفراز". وقالوا أيضا (إن النفقات غير العادية لجيش الروم ايلى بلغت ثمانمائة ألف كيس. والملابس التى صدر الأمر بعملها لأبناء القصر السلطانى، وما أنفق على شراء احتياجاتهم بلغ ما يساوى هذا المبلغ تماما، فهل من حيلة فى هذا؟".

ولم تدفع المرتبات مدة ثلاثة أو أربعة أشهر، واجتاحت الناس أزمة عامة، بسبب تأخر المرتبات وقلة النقود، وأغلقت أكثر الدكاكين الكبيرة، علاوة على إفلاس كثير من الصيارفة والتجار، وعجز أصحاب العقارات عن تحصيل الإيجار من المستأجرين، وكانوا يبيعون مجوهراتهم بثمن بخس ليتمكنوا من الوفاء بالضروريات، ووصل الأمر بالموظفين حد الكفاف، وعندما احتاجت الدولة إلى عدد من الجند على حدود الصرب والبوسنة، تم استدعاء الجند الاحتياطى فى الروم ايلى، وكان من الضرورى توفير ما يغطى مثل هذه النفقات.

بناء على ذلك،استأذن الوزراء فى اقتراض مبلغ من المال من صيارفة " بك أوغلى " عندئذ، أرسلت تذكرة سنية[1] إلى الباب العالى،جاء فيها: "لماذا الاقتراض، ألا يمكن تحقيق المصلحة بشيء من التدبير ؟ ". فعرض الوكلاء مضبطة بالرد جاء فيها، "لقد بذلنا كل ما فى وسعنا، ولا سبيل أمامنا بعد ذلك سوى الاقتراض"، فتكدر السلطان لقولهم هذا.

وحدثت فى أثناء هذه الأزمة أشياء يؤسف لها، ذلك أنه عندما رفض الباب العالى شكاوى التجار النصارى من رعايا الدولة، ممن لهم مستحقات لدى القصر السلطانى، تجمع هؤلاء التجار وتوجهوا إلى القصر السلطانى لتقديم عريضة، ولما كان جلالة السلطان متكدرا، فقد صرفهم "رضا باشا" وزير الحربية، بقوله: "إن مسألتكم موضع دراسة". وفى اليوم الرابع من شهر ذى القعدة، استأجر بضع مئات من هؤلاء التجار النصارى باخرة، وأعلنوا عن ذهابهم لتقديم شكاواهم إلى سفارات فرنسا وإنكلترا وروسيا.

وشاع فى هذه الأثناء أن دول أوربا اجتمعت لبحث أمر تقسيم الدولة العلية. فقد جمع وزير خارجية روسيا[2]، سفراء الدول الأجنبية فى بلاده، وقال لهم: " لقد أمرنى جلالة الإمبراطور أن أوضح لكم أن الدولة العلية مريضة، وستلفظ أنفاسها بين أيدينا، وسينجم عن هذا أزمة بين دول أوروبا، وها أنتم ترون أن حالها يزداد سوءا يوما تلو الآخر. فيجب أولا إيجاد حل لهذا الأمر، وعرض التقارير الواردة من بلغاريا على جلالته [3]".

---

(1) تذكرة سنية: هى التذكرة التى يكتبها السلطان، والتذكرة هى المراسلات الرسمية، التى تتم داخل الدولة العثمانية، أما المراسلات الخارجية فتسمى " تحريرات "، والتذكرة التى يكتبها الصدر الأعظم تسمى " تذكرة سامية ".

(2) يقصد " غورچاقوف Gorçakov " ١٧٩٣: ١٨٦١م، كان وزيرا لخارجية روسيا فى الفترة من ١٨٥٧: ١٨٦٧م.

(3) الكساندر الثانى قيصر روسيا Çar Alexandre ".

اشتداد الأزمة المالية

سبق أن رغب الصدر الأعظم إلى عبدكم هذا، الانتقال من سلك العلماء الذى أنتمى إليه، وأن ترفع رتبتى وأصبح مستشارا للصدر الأعظم، بدلا من "حباب أفندى" مستشار الصدر الأعظم المتوفى. لكن عبدكم، كنت أتجنب تغير طبيعة عملى. وسبق أن اعتذرت من قبل عن رتبة الوزارة، ومنصب والى "ودين" [1]، ومرة أخرى عن ولاية " البوسنة "، واعتذرت هذه المرة أيضا عن منصب المستشار. ولم يمض وقت طويل، إلا ورقى عبدكم العاجز إلى رتبة إستانبول .

عند وصولنا إلى إستانبول ، على النحو السالف، كانت تجتاحها أزمة مالية يعجز القلم عن وصفها، وفى أثناء تولى " رشدى باشا " منصب الصدارة فى العام الماضى، كان قد أعلن فى أثناء الاحتفال بحلول عيد الفطر، عن إلغاء العملات الورقية تماما، وفى هذا العام شغل " القبرصى " منصب الصدارة، وفى أثناء الاحتفال بحلول عيد الفطر، أعلن أنه تأييدا لرأى " رشدى باشا " وإجراءاته، فقد صدرت نشرات تقول بأن العملات الورقية، سوف ترفع من التداول فى كل مكان من الممالك العثمانية المحروسة (فسبحان محول الحول والأحوال).

أحداث محزنة

توفى " عمر باشا الشركسي " مشير الجيش السلطانى بمنطقة الروم ايلى فى أثناء وجوده فى " الهرسك "[2] سنة ١٢٧٧هـ لتأديب المتمردين هناك، فأُسند منصب مشير جيش الروم ايلى إلى السردار الأكرم[3] " عمر

---

(1) ويدين:تقع فى شمال غرب بلغاريا على مسافة ستة عشر كيلو متر شمال صوفيا.

(2) الهرسك Hersek:الجزء الجنوبى الغربى من إقليم البوسنة، تقع الآن فى يوغوسلافيا، وهى جزء من جمهورية البوسنة والهرسك. دخلت حوزة الدولة العثمانية تماما سنة ١٥٤٨م. ثم ألحقت بإمبراطورية النمسا والمجر سنة ١٨٧٨م، بموجب معاهدة برلين، ثم استقلت عنها بعد الحرب العالمية الأولى.

(3) يطلق لقب " السردار الأكرم " على القائد العام للجيش، الذى يتوجه إلى القتال فى وقت الحرب، وعادة ما يحمل رتبة المشير. ويلقب فى الأوراق الرسمية بلقب " دولتلو رافتلو ". كما يطلق لقب "السردار الأكرم" على الصدر الأعظم، عندما يتوجه إلى القتال على رأس الجيش، بدلا من السلطان.

بـاشـا"[1]، على أن يتوجه إلى منطقة " الهرسك". فلما توجه "عمر باشا " إلى البلاط السلطانى، لوداع جلالة السلطان "عبد المجيد خان " وكان جلالته سقيم المزاج مهموما للأسباب سالفة الذكر. وعندما مثل بين يديه قال جلالة السلطان " عبد المجيد خان ": "ستعود قريبا سالما وموفقا إن شاء الله، لكن لن تجدنى، إن زوجاتى وبناتى قضين علىَّ". والواقع كان ضعفه يزداد يوما بعد يوم.

وبينما جلالة السلطان الملائكى الخصال على هذه الحال، أنعم على كل واحد من قضاة العسكر السابقين، بوسام مجيدى من الدرجة الأولى، وعلى أصحاب رتبة إستانبول بوسام مجيدى من الدرجة الثانية، وعلى أصحاب رتبة " مكة "[2]، بوسام من الدرجة الثالثة ترفيعا لهم وإحسانا منه على العلماء الداعين له[3]. وقد عُرضت على العتبة العالية الخطابات، التى كتبها أصحاب رتبة " مكة " وقضاة العسكر، وخطاب الشكر الذى كتبه عبدكم هذا نيابة عن أصحاب رتبة إستانبول . وتوجهنا بهذه الأوسمة الجديدة لتهنئة السلطان بعيد الأضحى. كان جلالة السلطان "عبد المجيد" فى آخر أيامه، أقرب إلى الأشباح منه إلى الأحياء، وقد خرج من القصر السلطانى مرهقا كجسم بلا روح، وامتطى جواده بصعوبة بالغة، وبكى أكثر الموجودين بالموكب تأثرا وألما. وبعد التهنئة بالعيد عاد إلى قصر " طولمه باغچه".

الأمير عبد العزيز

لم يولِ السلطان عبد المجيد عند جلوسه على العرش، أخيه الأصغر الأمير "عبد العزيز" أهمية. فلما كبر وشب عن الطوق، أصبح ملء العين يجذب الانتباه. وفى وقت ما جرى التفكير فى وضع قانون يجعل وراثة العرش من الأبناء إلى الأحفاد

(1) " هو السردار الأكرم " عمر لطفى باشا " (١٨٠٦: ١٨٧١م)، اسمه الأصلى " Michel Lattas"، كان ضابطا فى جيش النمسا، ثم التجأ إلى الدولة العثمانية، وأعلن إسلامه، وأصبح مشيرا لجيش الدولة العثمانية فى " بوخارست Bükreş " نجح فى القضاء على تمرد الجبل الأسود سنة ١٨٦٢م، مما أكسبه شهرة واسعة.

(2) أحدى الدرجات العلمية، وتسمى مولوية مكة والمدينة ـ ومولوية الحرمين، ويمنح حاملها لقب "فضيلتلو".

(3) هم من يتولون مهمة الدعاء فى المساجد، وهى إحدى الوظائف فى الدولة العثمانية.

بدلا من توارثه من الأكبر إلى الأكبر، فلما بُحث الأمر مع "كاننج" السفير الإنكليزى قال: "عندئذ لن تستطيعوا السيطرة على الأمراء الذين سقط حقهم فى العرش، إنهم الآن مطلقو الحرية، ويمكن أن يخرج من بينهم حينذاك من يطالب بالسلطنة. إن القوة العظمى لهذه الدولة تكمن فى عدم وجود منازع فى أمر السلطنة". لذا صرف النظر عن هذا التصور.

بعد ذلك أرسل الأمير "عبد العزيز" صرة نقود عطية منه إلى قسم شرطة "بكلربك"[1] فى أثناء مروره من أمامه، فحمل ضابط القسم صرة النقود إلى "رشدى باشا"، الذى قدمها بدوره إلى جلالة السلطان. فغضب السلطان وقال للأمير "عبد العزيز": "لا يليق أن تقدم للجنود عطية كهذه، وإذا أردت أن تقدم لهم عطية فينبغى أن تكون أكبر من ذلك". وأرسل له كيسا كبيرا من الذهب، وبعد أن أحرجه استدعى "رشيد باشا"، وقال له: "ما رأيك إن أخى يود استمالة الجند". وقص عليه ما حدث، وسأله عن رأيه فيما يتصل بتعيين الأمير "عبد العزيز" واليا على طرابلس الغرب.

فوقع "رشيد باشا" فى حيرة، وقال: " سيدى، إن هذا أمر دقيق للغاية، سأدرسه وأعرضه على جلالتكم". ثم انصرف. وفكر "رشيد باشا" فى هذا الأمر مليا، وانتهى إلى رأى، لكنه لم يجرؤ على تنفيذه، وغلب عليه التردد؛ ذلك أنه "إذا كان من الطبيعى تعيين شخص أمين من الوزراء الموجودين فى صورة مستشار لعبد العزيز أفندى، ففى ذلك المكان البعيد سيسعى كل إنسان لعرض ولائه على الأمير لكونه ولى العهد، ومن يدرى ماذا يحدث، فأحوال العالم العجيبة، لا تبعث على الثقة الكاملة فى أى شيء ". وعندما مثل بين يدى السلطان بعد ذلك، قال وهو يناقش هذه الاحتمالات المختلفة: " مولاى هنا عبيدكم المخلصون، ويبدو لعبدكم، أنه من

(1) بكلربك: أحد شواطئ بوغاز إستانبول ، ويوجد به قصر "بكلربك"، وقد بناه السلطان "عبد العزيز" سنة ١٨٦٥م. وقد نزلت به الإمبراطورة " اوجينى "، أثناء زيارتها لإستانبول سنة ١٨٧٧م.

الأولى أن يبقى الأمير تحت إشرافكم السلطانى. ". فقال جلالة السلطان: "نعم، لقد فكرت فى الأمر، ورأيت أنه لا يحسن إرساله إلى بلاد العرب".

فلما صار "محمد على باشا"، صدرا أعظم، أفصح له جلالة السلطان عما يساوره، وقال له: "لقد ضقت ذرعا بالأمير [عبد العزيز]، فأجابه "محمد على باشا"، وقال: " سيدى، إن رئيس البلاط السلطانى عبدكم المطيع، كما أن لدى رجلا آخر أثق فيه، يمكن أن يتنكرا فى ثياب أخرى، ويطلقا الرصاص على الأمير أثناء عودته من المزارع ليلا". فقال جلالة السلطان: " أيمكن أن يحدث هذا ؟". فأجابه مشجعا: "نعم، ممكن وما المانع". عندئذ توجس السلطان خيفة، وقال: "سأنظر، وأفكر فى الأمر". فقد استنكف أن يفكر تجاه أخيه على هذا النحو، حيث إن جلالته يكره سفك الدماء. لكنه بهذه الطريقة اكتشف حقيقة " محمد على باشا"، ومن المحتمل أن تكون مفاتحته فى هذا الأمر، بقصد معرفة نواياه. وكان هذا دليلا كافيا لنزع الثقة من " محمد على باشا ".

وقد أفصح " كامل باشا " رئيس المجلس الأعلى لعبدكم، بهذا سرا، وأكد له أن الأمير " عبد العزيز " قد علم به بعد جلوسه على العرش.

كان أغلب الوزراء فى ذلك الوقت لا يعرفون مثل هذه الأسرار. لكن عبدكم بحكم مكانته وموقعه كان يعرف بعض هذه الأمور فى حينها، والبعض الآخر بعد فترة، لأن أحدا لم يتحرج فى الإفصاح لى بسر، لما عرف عن عبدكم من كتمان. وكان أغلب الناس لا يخشون ذكر أسمائهم ولا أفعالهم، فى تقاريرِ كُتَّاب الوقائع[1]، ذلك لأن ما يكتبونه لم يكن ينشر إلا بعد مضى ثلاثين أو أربعين سنة.

ومع أن جلالة السلطان " عبد المجيد خان "، كان محبوبا من أكثر الناس، إلا أن البعض تمنى جلوس الأمير " عبد العزيز " بسبب إسراف أميرات وسيدات القصر السلطانى، كما أن بعض القرناء والمقربين كانوا غير راضين عن "عبد العزيز

(1) أى التقارير التى يسجل فيها كتاب الوقائع للأحداث الهامة فى الدولة.

أفندى"، ويتمنون جلوس "مراد أفندى"[1] خلفا لجلالة السلطان "عبد المجيد" عند وقوع الأمر الإلهى.

وذات مرة أثار "أحمد بك" رئيس البلاط السلطانى هذه المسألة مع "كامل بك" تشريفاتى الخارجية، فى وجود "على بك الإنكليزى"[2]. فلما ناقش مسألة إجلاس (الأمير) مراد أفندى على العرش قال " كامل بك " فى معرض إسداء النصيحة له "دعك من هذا الكلام، لأنه أمر فيه مساس بالشريعة، كما أنه يدعو إلى انقلاب كبير، وليست هذه المسألة كمسألة الإفلاس. واعتبر أنك لم تقل شيئا، وأننى لم أسمع شيئا".

لكن فى هذه الأثناء أشيع أن هناك رغبة فى تولية "مراد أفندى" العرش، وأن والدته[3] عرضت الأمر على بعض السفراء. وكان هناك من يشيرون إلى احتمال وساطة "رضا باشا" لدى السفير الفرنسى لإقناعه بهذه المسألة. ونظرا لأن هذه المسألة من الأمور الداخلية المحضة التى تخص الأمة وحدها، فليس للسفارات الأجنبية أن تتدخل فيها. ولما علمت الدول الأوربية بالأمر، أرسلت كل من فرنسا وإنكلترا تعليمات إلى سفيرهما فى إستانبول ، لتسليم مذكرة احتجاج على فكرة تولية " مراد أفندى "، حتى وإن لاقى هذا قبولا بين الناس، لأنها مسألة مخالفة لما هو متبع فى الدولة منذ القدم.

---

(1) يقصد " السلطان مراد الخامس (١٨٤٠: ١٨٠٤) "، وكان آنذاك أميرا. وقد تولى عرش الدولة العثمانية هو فى السادسة والثلاثين من عمره، عقب خلع عمه السلطان "عبد العزيز"، ولم يحكم سوى ثلاثة أشهر، ثم خلع لاضطراب عقله. عرف السلطان "مراد الخامس" بماسونيته، فقد استطاع ولى عهد إنكلترا أن يضمه للمحفل الماسونى. وكان على صلة بكل من "نامق كمال"، "وضيا باشا"، "ومدحت باشا". وهم من جماعة "تركيا الفتاة"، وكانوا جميعا من الماسون. وكان يعلم مسبقا بمؤامرة خلع عمه "عبد العزيز". لكنه فوجئ بتنفيذها قبل موعدها، فظن أن عمه علم بتآمره عليه، وأنه سيقتله، فاختل شعوره من شدة الخوف.

(2) على رضا باشا (١٨٣٠: ١٨٨٤)، أطلق عليه لقب "الإنكليزى"، بسبب صداقته للضباط الإنكليز، الذين وفدوا إلى إستانبول أثناء حرب القرم، وإجادته اللغة الإنكليزية. عمل تشريفاتى بوزارة الخارجية، ثم سكرتيرا لسفارة الدولة العثمانية فى النمسا سنة ١٨٥٥م، ومستشارا لسفارة الدولة العثمانية فى ألمانيا سنة ١٨٥٧م.

(3) هى السيدة " شوق أفزا الزوجة الثانية للسلطان "عبد المجيد"، توفيت عام ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م.

أما "محمد على باشا" صهر جلالة السلطان، فمع أنه أرسل خفية إلى "عبد العزيز أفندى" خبرا مؤداه، أن البعض أمثال "رضا باشا" يريدون تولية "مراد أفندى"، إلا أنى جُعلت فداء لكم ". وقد أبلغه بهذا ليضمن سلامة موقفه، وليضفى على نفسه الأهمية، إلا أنه أثار الشكوك فى نفس الأمير "عبد العزيز"، واستطلع الأمر من "رضا باشا "، فكان جوابه ": " إن هذا أمر لا يخطر ببال أحد، لكن ما دامت هذه الظنون قد شغلت تفكيركم، فأرجو أن تأمروا بالتحقيق فيها جيدا".

ومع أن الأمير "عبد العزيز" فهم من التحقيق أن هذا الأمر لا أساس له إلا أنه لم يطمئن تماما، وأراد أن يقف على الحقيقة من "كمال أفندى"[1] معلم الأمراء، فأجابه هو الآخر فى معرض إسداء النصح له: "إن هذه الأمور محض أراجيف وأكاذيب، وليصم مولاى أذنيه عن مثل هذا الكلام. فسموكم الوريث الوحيد لعرش السلطنة، ولا يستطيع أحد أن يحول بينكم وبين ذلك، وإن شاء الله تعتلون العرش قريبا، فليهدأ بالكم،ولا تظهروا للوزراء عدم ثقتكم بهم، وليبق كل منهم فى وظيفته، ويتم تغييرهم بعد ذلك حسب إرادتكم، فحينئذ تبقون أو تعزلون من تشاءون". وهذا الكلام مسموع من " كمال أفندى " شخصيا.

ومع أن " كمال أفندى " طمأن جلالته، فإن الأمر كان حساسا للغاية والوقت كان ضيقا، وصعب فى مثل هذه الأحوال أن يتخلص الإنسان من الوساوس والأوهام، فإن إيحاءات "محمد على باشا " المتلاحقة قد تركت أثرها، وأصبح من غير الممكن إقناع والدة سمو الأمير.

أحوال البلاط العثمانى

من الصعب معرفة أحوال البلاط السلطانى من خارجه، وأغلب معلومات

(1) كمال باشا (١٢٢٣: ١٣٠٤هـ / ١٨٠٨: ١٨٨٦م): أحد الأدباء والوزراء العثمانيين، كان وزيرا للتعليم. سافر إلى فرنسا للاطلاع على نظم التعليم هناك، بهدف تطوير التعليم فى المدارس العثمانية، ثم عمل سفيرا فى ألمانيا وإيران.

عبدكم فى هذا الخصوص مسموعة من عدة مصادر. وفى تلك الفترة أشيعت أقوال كثيرة عن أحوال القصر السلطانى، ومع أن هذا يُعد مجرد معلومات، لكننى سأذكر بعض ما وصل إلى سمع عبدكم.

عند عودة السلطان عبد المجيد من مكان التهنئة بالعيد إلى قصر "طوله باغچه" كما ذكرنا سلفا، أرسل جلالته فى طلب الأمير " عبد العزيز" وجلسا فى إحدى الغرف مدة ساعة، ولا يمكن معرفة ما دار بينهما على وجه التحديد. غير أنه قيل إن جلالة السلطان، قال له: " يا أخى، لم يعد يرجى فى صحتى خير بعد الآن، وقد ذهبت إلى المعايدة لوداع الوزراء وغيرهم، وها هو ذا كل شيء سيئول إليك وستكون موفقا إن شاء الله. إننى أستودعك أبنائى أمانة بين يديك، فلا تجعلهم فى عوزٍ أوحاجة". ثم انخرط جلالته فى البكاء، فبكى معه الأمير، وقال جلالته: " لقد خاننى وزرائى، إنهم لم يعملوا على توطيد أخوتنا ". ثم ساءت حالة الأمير، وخرج وهو فى أقصى حالات الشرود، وكاد أن يسقط من الإعياء وهو متوجه إلى جناحه من القصر، وما أن وصل إلى هناك ورأته والدته على هذه الحال، حتى اضطربت وأغشى عليها، وأمر الأمير وهو فى هذه الحالة من السقم، بإجراء حجامة له.

بعد خروج الأمير " عبد العزيز " من لقاء السلطان، استدعى جلالته حضرة الأمير " عبد الحميد "[1] ذا الحظ العظيم، فدعا له دعاء كثيرا وهو يودعه. ثم جاء الأمير " رشاد "[2]، وكان جلالة السلطان قد أغشى عليه فلم يتمكن من وداعه، والحاصل أن الأمير " عبد الحميد" هو الوحيد من أبناء السلطان "عبد المجيد خان"، الذى تمكن من وداعه. ولما استفسرت: " وأين كان الأمير " مراد"؟. قال البعض إنه متعب، وقال آخرون إن هناك أمرا حال دون حضوره. وقالوا أيضا إنه حضر ولم يتمكن من رؤية جلالته. أما حقيقة الأمر فيعرفها القصر السلطانى.

---

(1) السلطان عبد الحميد الثانى، (ح: ١٨٧٦: ١٩٠٩م).

(2) رشاد أفندى أى الأمير رشاد الذى أصبح السلطان " محمد الخامس "، ١٨٤٤: ١٩١٨م.

ثم أخذ الضعف يدب فى جسد جلالة السلطان ويزداد بمرور الوقت، وفاضت روحه إلى أعلى عليين، فى الساعة الثالثة من يوم الثلاثاء، الثامن عشر من شهر ذى الحجة، (روح الله روحه، وجعل مثواه الجنة).

فى ذلك اليوم، اجتمع فى قصر "طوپقپو" كل أعيان الدولة وموظفيها العاملين والمعزولين، وبعد إجراء مراسم البيعة للسلطان عبد العزيز. وكان أغلب الوزراء والعلماء ورجال الدولة موجودين لإقامة صلاة الجنازة على روح حضرة السلطان، وإجراء مراسم الجنازة، وقد جلسوا جماعات ؛ بعضهم تحت قبة مقر رئاسة الوزراء، وبعضهم فى فنائه، أما نحن فقد جلسنا مع بعض الزملاء فى حديقة القصر. واقترب أحدهم منا وأبلغنا أن خلافا دب بين الوزراء، فمنهم من يريد الأمير "عبد العزيز"، ومنهم من يريد الأمير " مراد "، غير أن كفة " عبد العزيز " رجحت، فأسكتُّه قائلا: " مستحيل يا عزيزى فهذا القول محض أراجيف ". غير أن وصول بطاقات الدعوة، التى تصدرها إدارة التشريفات أخجلنى وأجبرنى على السكوت.

ذلك أنه عند وفاة جلالة السلطان "عبد المجيد خان" رحمه الله، كُتب فى بطاقات الدعوة: " إنه بمناسبة جلوس حضرة مولانا "عبد العزيز" واعتلائه عرش سلطنة آل عثمان، ينبغى الحضور الآن تحت القبة، لإجراء مراسم البيعة". وظهر من البطاقات أن موضع اسم " عبد العزيز " كان قد تُرك خاليا ثم كتب فيما بعد ونُشر عليه مجفف. وفهم من هذا أنه لم يكن معروفا على وجه التحديد من الذى سيعتلى العرش حتى وقت كتابة هذه البطاقات، وكان فى هذا تأكيد لتلك الأراجيف. وفى تلك الأثناء، رأيت السيد تشريفاتى القصر (أى المسئول عن البروتوكول)، فقلت له: " هناك إدارة لتشريفات الدولة يقوم عليها تشريفاتى من رجال الدولة، فلم لا تراعون مثل هذه الأمور الدقيقة، وهل يتساوى هذا الأمر فى أهميته مع تغيير وزير بآخر ؟! ". وعندئذ قال السيد التشريفاتى لتبرئة ساحته " منذ أمد بعيد وهذه البطاقات تكتب فى إدارة التشريفات، لكنها الآن تكتب فى إدارة الداخلية، بمكتب " عفيف بك " مستشار الصدر الأعظم، ومن هنا حدث هذا الخطأ".

ومن الأصول العريقة أن تقدم إحدى هذه البطاقات إلى جلالة السلطان، فلاحظ جلالته أن موضع اسمه كان خاليا ثم كتب فيما بعد، فبدا عليه الضيق. وحال هذا دون ترقية " عفيف بك ".

والثابت بالتجربة أن التهاون البسيط فى مثل هذه الأصول والقواعد له عواقب وخيمة، وإذا التُمس العذر لعفيف بك، لحداثة عهده بمنصب المستشار، إلا أنه كان ينبغى ألا يغيب عنه أمر كهذا، خاصة وأنه رجل مخضرم فى خدمة الدولة وعلى دراية بتعاملات الباب العالى. لكن ما العمل والخطأ من فطرة البشر وطبيعتهم، اللهم احفظنا من الزلل والغفلة، آمين.

ثم وضع جثمان حضرة السلطان ساكن الجناب فى فناء القصر السلطانى فوق مصلى الجنازة[1]. ومع أن عبارة " صلاة الجنازة على الميت " معروفة للكافة، إلا أن وقعها كان شديدًا على النفس عندما نطق بها الإمام فى الصلاة على جنازة جلالة السلطان عظيم الشأن، الذى تربع على عرش السلطنة والخلافة مدة اثنتين وعشرين سنة. حيث إنها ذكَّرت جميع الحاضرين أن السلطان " عبد المجيد " ما هو إلا بشر، وكان حتى تلك اللحظة يبدو لنا وكأنه مختلف عن البشر، فسبحانه ﴿ كل شيء هالك إلا وجهه ﴾[2].

وبعد الصلاة بدأ الإمام فى إجراء مراسم التزكية[3] وفق الأصول الإسلامية، فقال: " أيها الناس، بما تشهدون لأخيكم ؟ "، فقال الجميع بملء القلوب والأفئدة: "نعرفه رجلا عظيما، ندعو الله أن يتغمده برحمته، وينير قبره، ويجعل الجنة مثواه"[4]،

---

(1) الحجر الذى توضع فوقه جثة المتوفى، لإقامة صلاة الجنازة.

(2) سورة " القصص "، الآية (٨٨).

(3) التزكية هى سؤال المقربين عن حال شخص ما، ويطلق على تزكية المتوفى اسم " تزكية الميت "، وتتم بسؤال الموجودين فى صلاة الجنازة عما يعرفونه عن المتوفى من خصال طيبة.

(4) صح عن رسول الله ﷺ قوله: " من أثنيتم عليه خيرا، وجبت له الجنة، ومن أثنيتم عليه شرا، وجبت له النار. أنتم شهداء الله فى الأرض (قالها ثلاثا)". رواه مسلم، حديث (٢١٦٥)، كتاب الجنائز، باب فيمن يثنى عليه خيرا أو شر من الموتى، صحيح مسلم، ٣/ ٥٤٣، دار الأدب.

ثم أجهشوا بالبكاء والدعاء له، واتضح من دعائهم، مدى حبهم لجلالة السلطان، وتقديرهم له.

وبعد التزكية، قال الإمام لاستحلال الحقوق: "أيها الناس، ألهذا الميت أن يلتمس أن تتسامحوا فى حقوقكم عنده". فتصايحوا قائلين، وقد انفطرت قلوبهم تأثرا: " سامحناه، جعل الله الجنة مثواه".

وفى يوم وفاة السلطان محمود الثانى، غشيت إستانبول رهبة وخوف، أما فى يوم وفاة السلطان عبد المجيد، فقد اجتاح إستانبول حزن وأسى عظيمان.

وقد بشرت بعض الأحاديث الشريفة، أنه إذا شهد أربعون من الناس لأحد بالصلاح فى جنازته، غُفر له[1]. ولهذا سارع آلاف من الناس ليشهدوا بصلاحه. ولا شك أن الله قد غفر لحضرة السلطان عبد المجيد " رحمه الله.

وقد حضرنا جنازات الوزراء ممن ألقوا على جلالة السلطان المتوفى بتبعة كل تقصيرارتكبوه، ولم نر فى أى من هذه الجنازات مثل دلائل الحب هذه، بل رأينا فى بعضها عكس هذا تماما.

وبعيد أن يكون هذا الشعور العام تجاه السلطان من قبيل المداهنة لأنها جنازة السلطان. ذلك لأن خواص الوزراء والمرافقين كانوا بجانب جلالة السلطان، وأيضا من يلهثون وراء المجد والشهرة. وكان أغلب الموجودين فى صلاة الجنازة من المخلصين، الذين انضموا إلى موكب الجنازة مع موظفى الدولة، وسار موكب جنازة السلطان ساكن الجنان، إلى المقبرة الشريفة التى أعدت له بجوار مقبرة حضرة السلطان سليم الأول [2]، أول خليفة من سلاطين آل عثمان. وشاركنا فى دفنه، وهى آخر خدمة تؤدى له " نَوَّر الله مرقده ".

---

(1) أخرج " أبو داود " فى سننه ٣/ ٢٠٣، كتاب " الجنائز، باب فضل الصلاة على الجنائز وتشييعها"، حديث رقم (٣١٧٠)، بإسناده عن " ابن عباس " ﷺ، قال: سمعت النبى ﷺ، يقول: " ما من مسلم يموت، فيقوم على جنازته أربعون رجلا لا يشركون بالله شيئًا، إلا شفعوا فيه". وهو إسناد صحيح، أخرجه مسلم من هذا الوجه، عن " ابن عباس "، وفيه قصة وفاة ابن له.

انظر: صحيح مسلم، بشرح النووى، ط. دار الغد العربى، ٣/ ٥٤٢، حديث رقم (٢١٦٤).

(2) السلطان " سليم الأول " (١٤٦٧م: ١٥٢٠م).

كان حضرة السلطان الغازى عبد المجيد حَسِن الطالع، زمانه مواتيا له، عطوفا برعاياه رحيما. ففى عصره ساد العمران الممالك المحروسة، وتمتع الجميع بالأمن والعناية، والحقيقة أن بداية عصر سلطنة جلالته مر على أكمل وجه، فالسنوات من ستين إلى سبعين ١٢٦٠: ١٢٧٠هـ، كانت سنوات فرح ورخاء خاصة "خليج إستانبول "، وبصورة تفوق الوصف، فقد كان مثل جنة عامرة بأسباب الحياة. وخرج جلالته مظفرا من حرب القرم، ثم اندفع فى طريق الإسراف والتبذير بشكل غير عادى، حسبما ذكرنا من قبل. ونتيجة ذلك وقعت الدولة فى أزمة مالية كبيرة وغرقت فى الديون. ومرض جلالته من فرط الحزن. ودفعه هذا إلى أحضان النساء بتشجيع خواص وزرائه الذين تنافسوا ليسقط كل منهم الآخر من نظر السلطان (تجاوز الله عن سيئاتهم).

عصر السلطان عبد العزيز خان

كان "محمد على باشا" وزير البحرية وصهر جلالة السلطان، يتجول يوم جلوس جلالته على العرش، مثل " فضولى العُرس"، ليبدو وكأنه هو الذى بوّأ جلالة السلطان " عبد العزيز " عرش السلطنة. وكان يتصرف وكأنه موجِّه السلطنة، وعندما عين مستشارا لجلالة السلطان، كان يقضى أكثر الليالى فى القصر السلطانى بصحبة " مظلوم باشا " وكيل أعمال والدة جلالته.

والثابت بالتجربة والتاريخ، أن من يسهم فى تنصيب حاكم ما، سرعان ما يُقهر بيد ذلك الحاكم. والسبب الطبيعى لهذا هو أن السلطان بعلو شأنه ومكانته، يأبى أن يكون أسير فضل أحد. وكلما وقع نظره على هذا الشخص، يفقد الإحساس بالطمأنينة والأمان. فلا يهدأ له بال أو يشعر بالاستقلال فى الحكم، إلا بالتخلص منه. ولأن " محمد على باشا " رجل جهول، فقد تصرف ضد المجرى الطبيعى للأمور، ودون فطنة لهذه الأمور الدقيقة. ذلك أن جلالة السلطان عبد العزيز اعتلى العرش بالإرث وحسب القانون العثمانى. ولا مجال لتدخل أحد فى هذا الأمر، غير أن "محمد على باشا" كان يتصرف بغير وعى، وعلى نحو يومئ بأنه هو الذى منع

جلوس الأمير " مراد"، وأجلس جلالة السلطان عبد العزيز على العرش. وعلى فرض صحة هذا، فإن الحكمة كانت تقتضى ألا يشعر السلطان بفضله، و يتكتم الأمر، حفاظا على مكانته.

ويقال إنه قبل جلوس حضرة السلطان "عبد العزيز" بعشرة أيام، ذُكر أمامه اسم كل من "رضا باشا" وزير الحربية، و"محمد على باشا"، فقال جلالته: "إن هذين الاثنين قضيا على أبى، وفعلا نفس الشيء بأخى ".لذا توقع الكثيرون سرعة زوال حظوتهما. وعلمت بهذا الموضوع، وكنت على يقين من أن مكانة " محمد على باشا " لن تستمر طويلا، وذلك حسبما تقتضى الحكمة.

كان "كامل باشا المصرى" رئيس المجلس الأعلى، لاهيا عن القيام بأعباء وظيفته أو الاهتمام بأمور الدولة، لكنه كان شغوفا بمعرفة أسرار القصر السلطانى، وتعقب أحوال هذا وذاك. وقلت ذات يوم فى أثناء مناقشة أمر تزايد نفوذ " محمد على باشا": "إننى أتوقع أفول نجمه قريبا". وذكرت أساس هذه الحكمة، التى وردت فى مقدمة " ابن خلدون "[1]، وعندما أفل نجم "محمد على باشا "، قابلنى " كامل باشا "، وقال لى: " يبدو أنك كنت محقا".

بعد جلوس جلالة السلطان [عبد العزيز] على العرش، بدأ " محمد على باشا "، " ورضا باشا " فى التنازع، وكانت مجموعة " عالى باشا " ترقب هذا الأمر، وتقول: " سن كلب، وجلد خنزير". ولم ينقض وقت طويل، حتى عُزل " رضا باشا " باتفاق الصدر الأعظم، " ومحمد على باشا"، وقد استاءت السفارة الفرنسية من هذا، فعرضت بهما قائلة: " إن " رضا باشا" متهم بأنه مرتشٍ، فى حين أن " محمد على باشا " أكثر منه ارتشاء." ورغم هذا احتفظ جلالة السلطان "عبد العزيز خان" " بمحمد على باشا " رئيسا للبحرية لفترة مع كراهيته له، مراعاة لرغبة شقيقته، وفى النهاية ضاق به ذرعا، فعزله ونكَّل به.

---

(1) يبدو هنا تأثر " أحمد جودت باشا " بما جاء فى مقدمة " ابن خلدون " تحت عنوان: " أن من طبيعة الملك الانفراد بالمجد ".

المجلس العالى للتنظيمات

تم هذه المرة ضم المجلس العالى للتنظيمات، الذى كنت عضوا فيه، إلى المجلس الأعلى للأحكام العدلية. وأُنشئت إدارة منفصلة عن المجلس الأعلى سميت إدارة القانون.

وكانت لوائح القوانين والنظم فى مجلس التنظيمات تكتب بمعرفة عبدكم، وعند ضم المجلسين هذه المرة، أصبح من اللازم وضع لائحة لوظائف المجلس الأعلى، وقد كُلف عبدكم بهذا الأمر، فكتبت تقريرا عن تلك اللائحة، ولدى العرض صدرت به إرادة سنية.

كان لمجلس التنظيمات ثلاث وظائف، الأولى تنظيم لوائح القوانين والنظم. والثانية محاسبة الوزراء. والثالثة رفع الأمر إلى الصدر الأعظم فى حال ملاحظة أى اضطراب فى تنفيذ القوانين. وظلت الوظيفة الأولى تابعة لإدارة القانون، وأحيلت الوظيفة الثانية إلى الهيئة العمومية للمجلس الأعلى، وألغيت الوظيفة الثالثة ولم تمنح صلاحياتها إلى أى من المجالس فيما بعد.

وفى شهر محرم من عام ١٢٧٨هـ [١٨٦٣م]، أجريت تعديلات فى المجلس الأعلى، وأخرج منه الأعضاء الزائدون. كما عزل فى تلك الأثناء"محمد على باشا القبرصى"، وأصبح "عالى باشا" صدرا أعظم. وكان ارتفاع قيمة المائة ذهب إلى مائة وتسعين قرشا مدعاة للقلق.

وذات ليلة جرت مناقشة بينى وبين " عالى باشا " بحضور بعض الأشخاص، موضوعها أنه عندما كانت الجندية عبارة عن أوامر وتيارات، كان الجندى دائما على أهبة الاستعداد، ولا يجوز له الاعتذار فيتحرك فور صدور الأمر له. فى حين عندما يكلف أحد العلماء بوظيفة ما، لا يعرض الأمر على رئيسه قبل الحصول على موافقته هو، وذلك حسبما تقضى القواعد المرعية بين العلماء. أما رجال القلم، فلم تكن لديهم مثل هذه القاعدة المتفق عليها. وكانوا مثل النعامة يشبهون رجال الدين من ناحية، ورجال الجيش من ناحية أخرى، فعند تكليف أحدهم بالتوجه إلى ناحية ما،

يؤخذ رأى البعض، والبعض الآخر لا يُعلن بالأمر، وعلى هذا فعند الاعتذار يقبل اعتذار البعض، والبعض الآخر يُرفض اعتذاره.

ولما كان " عالى باشا " يخشى أن يُعين واليا وينقل خارج إستانبول ، فقد علق على هذا بقوله إنه: " لا يجوز إجبار أحد على الذهاب إلى مكان رغما عنه". فقلت: "عندما يكون العمل مهمًّا ويتعلق بالدولة ويستدعى إرسال أحد الموظفين، واعتذر هذا الموظف عن المهمة، لصعوبتها إذ كان المتبع قبول اعتذار الموظفين، فهل تبحث الدولة عندئذ عن رجل من العامة ليقوم بتلك المهمة؟! إن أى إنسان أيا ما كان منصبه، مجبر على القيام بمهام وظيفته. ولأن طلب القضاء لا يجوز شرعا، لذا جرت العادة على أنه عندما يستدعى الأمر وجود قاضٍ، ترسل الدولة قاضيا، بعد إقناعه وموافقته، وكان هذا الأمر منظما فى الماضى، غير أن الأصول والنظم اختلفت فيما بعد، وأصبح أكثر العلماء المعزولين الآن يطرقون الأبواب طلبا للعمل بالقضاء، ومهما انقلب الأمر رأسا على عقب، فهى على أى حال عادة من عادات الماضى الخاصة بالعلماء. أما العلماء الذين يعملون فى الوظائف الحكومية، فلا يخضعون لهذه الأصول والنظم؛ لأن القواعد المعمول بها تقضى بدفع مرتب شهرى لرئيس العلماء[1]، قدره خمسة عشر ألف قرش. ولأصحاب رتبة الروم ايلى[2]، مبلغ تسعة آلاف قرش. ولأصحاب رتبة الأناضول[3] مبلغ سبعة آلاف قرش.

وعندما كان الداعى لكم يحمل رتبة الأناضول، كنت أتقاضى شهريا من الخزانة الجليلة مبلغ سبعة آلاف وخمسمائة قرش، لأننى كنت من أعضاء المجلس الأعلى. فما الفرق بينى وبين أمير اللواء أو الفريق! نعم هناك فرق، وهو أن أمير اللواء مضطر

(1) أى أقدم العلماء، وليس أكبرهم سنا.

(2) إحدى الدرجات العلمية، وتمنح لقضاء العسكر فى الروم ايلى، وهى تعادل رتبة المشير من الرتب العسكرية، ورتبة الوزير من الرتب المدنية.

(3) إحدى الدرجات العلمية، وتمنح لقضاء العسكر فى الأناضول، وهى تعادل رتبة المشير العسكرية، ورتبة الوزير المدنية.

للتحرك بعد استكمال لوازم جنده من أسلحة، وأحذية، وحقائب، ويأخذ أيضا مصروفا للطريق. أما أنا فلا يوجد لى هذه الاستعدادات، فإذا صرف لى مبلغ يكفى نفقات الطريق، وأخذت لوازم السفر لى ولأتباعى، وأصبح مثلى مثل أحد الأمراء العسكريين، عندئذ يجب أن أتحرك فورا مثل الجنود".

وكنت من قبل أقوم بتدريس المنطق " لعالى باشا "، كما درست له بعض دروس فى الأدب، ولهذا كان يراعى حقوق الأستاذية، وكنت أتحدث معه بحُرية طالما كنا بمفردنا، لكن فى وجود الآخرين لا أعارضه مراعاة لمكانته كصدر أعظم. أما هذه المرة، فقد رفضت رأيه رغم انحياز كثير له. ويبدو أننى تحدثت بخشونة، فظهر عليه الضيق، ولم يرد. وخطر ببالى أن هذا الشخص سيعد للأمر عدته للانتقام لنفسه؛ لأن الحقد قد أخذ منه مأخذه، وبالفعل لم يمض على ذلك وقت طويل إلا وحدث ما خطر لى. فقد تجاوز أهل الجبل الأسود خط الامتياز الخاص بهم[1]، وأخذوا يتصرفون بهمجية، فصدر أمر لجنود جلالة السلطان بالتوجه إلى "إشقودرة"[2]، و"الهرسك"، وكان "عبدى باشا الجركسى" متصرف[3] وقائد "إشقودرة"[4] يعانى من مشكلات كثيرة، فقد حدث تمرد كبير فى " إشقودرة"، وتجمع كثير من سكان الجبل، وحاصروا " عبدى باشا " فى قلعة " إشقودرة" وتحت رئاسته لواء[5] من الفرسان النظاميين، واثنتا عشرة كتيبة[6] مشاة، وبضعة

(1) دخلت منطقة الجبل الأسود فى حوزة الدولة العثمانية سنة ١٥٢٨م. وكانت موضع نزاع دائم بين الدولة العثمانية والنمسا. وخط الامتياز هو الذى يفصل الأجزاء التى تتبع حماية النمسا من منطقة الجبل الأسود، عن الأجزاء التى تتبع الدولة العثمانية.

(2) ولاية " إشقودرة "، أصغر الولايات العثمانية فى منطقة الروم ايلى. يحدها شمالا الجبل الأسود، وشرقا ولايات قوصوه ومناستر، وجنوبا ولايات مناستر ويانيه، وغربا البحر الإدرياتيكى. ونصف سكانها من المسلمين، والنصف الآخر من المسيحيين، وأغلبهم من الكاثوليك. دخلت حوزة العثمانيين فى عهد السلطان " محمود الثانى ". وتقع " إشقودرة " الآن ضمن حدود ألبانيا.

(3) المتصرف هو رئيس التشكيل الإدارى للسنجاق، والسنجاق تشكيل إدارى بين الولاية والقضاء.

(4) والد " رؤوف باشا " مشير الجيش السلطانى الخاص الآن (جودت)

(5) لواء من الجيش يتكون من أربعة كتائب من المشاة، أو خمس فصائل من الفرسان.

(6) يتكون الطابور من ألف جندى من المشاة، ويطلق عليه فى اللغة العربية اسم " كتيبة ".

آلاف من العساكر غير النظامية[1]، فأرسل برقية لطلب المساعدة، وإرسال ما لا يقل عن خمسة كتائب من الجند النظاميين[2] لنجدته.

ولأن العساكر السلطانية سبق حشدها فى كل المواقع المهمة، كان من المتعذر سحب أى جنود من أى موقع. بناء على ذلك بدا أنه من الصالح نقل "عبدى باشا" من هناك، وتوزيع مهام الحكم فى " إشقودرة"، فيتولى مهام رئاسة الجيش فيها "إسماعيل باشا " قائد الفرقة العسكرية فى "ودين"، ويتولى الأمور المالية "راشد باشا "[3] متصرف "طوجلى" [هو "راشد باشا المصرى" وزير الخارجية مؤخرا "]. غير أن مجيئهما إلى هنا، ثم ذهابهما إلى " إشقودرة" يحتاج إلى وقت طويل، وحتى ذلك الحين يجب إرسال موظف إلى هناك فى مهمة خاصة لإخماد هذه النيران.

وفى أثناء البحث عن الشخص المناسب، قال " كامل باشا "- رئيس المجلس الأعلى، والمؤتمن على أسرار " عالى باشا"، والمعبر عن فكره -: " إن جودت أفندى " هو الشخص المناسب. ". فقال "سعد الدين أفندى " شيخ الإسلام:" لو وافق على الذهاب، فسيكون هذا أمرا طيبا جدا، أما إذا اعتذر، فلن نستطيع إجباره، وهذا حسبما تقضى الأصول المرعية عند العلماء. وعندئذ قال " عالى باشا ": " لو رأيتَ أنه الشخص المناسب فسأكلفه بالأمر، وعندئذ سيتحرج أن يرفض". ثم استدعوا عبدكم إلى مجلس الوزراء، وناقشوا الأمر مرة أخرى. وعندما طُلب من " نامق باشا"[4] قائد الجيش إرسال عدد من الجند إلى " إشقودرة "، قال: " لا أستطيع

---

(1) هم من ينضمون إلى الجيش أثناء الحرب من الجنود غير النظاميين، ولا يعتبرون ضمن قوة الجيش الأصلية، ويكونون مستقلين بأسلحتهم وقيادتهم العسكرية. ويستخدمون كجنود معاونة، وعادة ما يكونون من المشاة أو الفرسان.

(2) عساكر موظفه: هم الجنود النظاميين، الذين يؤدون الخدمة العسكرية الإجبارية، وهى أربع سنوات.

(3) راشد باشا (١٢٤٠: ١٢٩٣هـ / ١٨٢٤: ١٨٧٦م): كان وزيرا للخارجية، وقد قتل بيد " حسن الشركسى "، الذى قتل " حسين عونى باشا " بعد حادث خلع ثم مصرع السلطان " عبد العزيز ".

(4) نامق باشا (١٨٠٤: ١٨٩٢م) عمل سفيرا للدولة العثمانية فى إنكلترا، ثم واليا لبغداد، ثم وزيرا للتجارة، ووالياً على " قسطمونى "، ومشيرا لجيش الدولة العثمانية فى الجزيرة العربية. ثم وزيرا للبحرية.

سحب كتيبة واحدة من أى مكان، خذوا السجلات، فإذا ما أمرتم فى المجلس أن أسحب كتيبة من مكان ما، سأسحبها وأرسلها إلى "إشقودرة". فقال وزير المالية: "إذا كنت ستطلب نفقات لنقل الكتيبة التى سترسل، فاعلم أن الخزانة خاوية". فتكلم " عالى باشا " موجها الحديث إلى عبدكم، وقال: " هذا هو حالنا، " عبدى باشا" محاصر فى قلعة "إشقودرة"، ويطلب العون، وكلٌّ يُدلى برأيه، وقد نوقش الأمر بمعرفة مجلس الولاية المنعقد فى المحكمة الشرعية، وتقرر تعيين " راشد باشا" متصرفا " لإشقودرة "، " وإسماعيل باشا " قائدا للجيش هناك، لكن مجيئهما من شاطئ " الطونة " إلى هنا، ثم ذهابهما إلى " إشقودرة "، يستغرق وقتا طويلا، وحتى ذلك الحين رأى المجلس أنه من المناسب إرسال أحد فى مهمة غير عادية لإخماد تلك النيران، وقد رؤى أنك أنت الشخص المناسب، فالأمر جد خطير". ثم سألنى: " ما رأيك ؟ "، فخجلت أن أعتذر، و فهمت من المناقشة التى دارت أنه كان مُصرا على تنفيذ مطلبه هذا، ولما كنت مقتنعا برأيى [الذى سبق وأن أبديته] فقد جاوبته لأثبت صواب رأيى قائلا: " لا يمكن التردد فى قبول أمر مهم كهذا متعلق بالدولة، لكننى لم أتحمل حتى الآن مسئولية أمر خطير كهذا، فأرجو المعذرة إن قصرت فى شيء ". وعندئذ قال " كامل باشا ": " نحن نعلم أن قبولك لهذه المهمة، يعنى أن نصف الأمر قد انتهى". فقلت: " إذا كان الأمر كذلك، فلماذا تسألوننى إذن ؟ ". قال " عالى باشا " بدوره: " إن هذا الأمر خطير، وكما ترى لا يوجد جند، ولا مال، وليس لدينا وقت كاف لكتابة تعليمات لك، فسوف تذهب بتعليمات شفهية. إنك ستقع بين نارين، وعليك أن تضطلع بأعباء الحكومة بعد إقالة" عبدى باشا" للحفاظ على مكانة الدولة، وتختار من هناك اثنين من الأمراء، وتسند إليهما قيادة الجيش والشئون المالية، افعل هذا دون استئذان. لكن ينبغى أن تبلغ الباب العالى، ودائرة الأمور العسكرية، ومركز الجيش، وقائد الجيش فى الهرسك، برقيا بما تفعل، وسوف تكون الدائرة العسكرية ومركز الجيش على اتصال بك. وهناك أسطول صغير[1] فى ميناء "بار" سيكون تحت تصرفك، وسوف تُلقى على عاتقك

(1) سفينة حربية مزودة بحوالى خمسين أو ستين مدفعا.

كل المسئوليات سواء الإدارية أو العسكرية. وأمر خطير كهذا لا يجوز لى أن أكلف به من لا أعرف رأيه وموافقته". فقلت: " فى حالة عدم وجود من هو أكفأ منى، فإننى أتوكل فورا على الله محفوفا بتوفيقاته الصمدانية، لا ألوى على شيء سوى السفر ". وكُتبت مضطبة بهذا الشأن، عُرضت على جلالة السلطان، وصدرت الإرادة السنية. وأُمرت بالذهاب فورا إلى " إشقودرة " بتعليمات صريحة، صدرت إلى عبدكم، وسُلمت لعبدكم المضطبة والإرادة السنية وتذكرة العرض[1]، وكانت فى مقام التعليمات.

فى هذه الأثناء، اعتبر " محمد على باشا " وزير البحرية نفسه بمنزلة مستشار السلطنة، مثل المرحوم "فتحى باشا"، وكان لا يحضر أبدا اجتماعات مجلس الوزراء، وفى ذلك اليوم أيضا لم يحضر المجلس كالمعتاد، فأُرسلت له تذكرة سامية[2]، ليوفر باخرة حكومية تُقلنى فورا إلى ميناء " بار "، غير أن وزير البحرية حينذاك، اتخذ مصاريف تشغيل الباخرة وسيلة للضغط على الباب العالى، وأرسل ردا على التذكرة السامية بأنه ليس بالإمكان أن تتحرك الباخرة إذا لم يُدفع مبلغ يناهز أربعمائة ألف قرش. وفى أثناء وجود عبدكم ليلا عند " عالى باشا "، وصل هذا الرد، فامتقع لونه، وبدا عليه الضيق، فقلت: " لا تهتم لمثل هذا الأمر، فأنا أفضل أن أذهب بصفتى مندوبكم بباخرة الشركة،وإذا لم توجد هذه الأيام باخرة للبريد، فإننى أذهب إلى "مناستر " وآخذ عددا من الجنود الفرسان من هناك، ثم أذهب إلى " إشقودرة" فمشقة الطريق البرى أهون على من معاناة منَّة ضباط البحرية". فأرسل " عالى باشا" فى الحال رجالا، وتأكد من وجود الباخرة " لوبيد " التى تنقل البريد بعد يوم واحد، وفى الحال توجهت إلى مرسى "بار " بباخرة البريد ومن هناك وصلت إلى " إشقودرة". ووفقنى الله.. وانتهت أزمة "إشقودرة" بنجاح وفى وقت وجيز. وعدت فورا إلى إستانبول على ظهر إحدى السفن البحرية الراسية على مرسى

(1) هى التذكرة التى يعرضها الصدر الأعظم على السلطان بخصوص أمر ما. ويقوم بكتابتها رئيس كتاب البلاط السلطانى.

(2) هى التذكرة التى يكتبها الصدر الأعظم.

"بار"، وهى بارجة بحرية باسم " كيوان بحرى "، وقدمت إلى العتبة العلية تقريرا مفصلا حول ما حدث فى "إشقودرة"، بناء على إرادة جلالة السلطان فى هذا الشأن، وليست هناك ضرورة لذكر التفاصيل مرة أخرى.

وعند وصولى بالسفينة " كيوان بحرى " إلى بوغاز القلعة السلطانية، علمت بعودة " فؤاد باشا " من سوريا، حيث صدر الأمر بتعيينه صدرا أعظم... ووصلت إلى إستانبول فى أواخر شهر جمادى الأولى سنة ١٢٧٨هـ [١٨٦١م]، وكانت الخزانة تمر بأزمة مالية حادة.

أزمة الخبز

ذات يوم قبيل وصول "فؤاد باشا" إلى إستانبول ، ارتفعت قيمة المائة ذهب المقابلة للورقة النقدية فئة المائة إلى ثلاثمائة قرش فجأة، و تجاوزت الثلاثمائة فى اليوم التالى، وما أن وصلت قيمتها بعد ذلك مباشرة إلى أربعمائة، حتى انعدم تداول العملات الورقية تماما. وعلى الرغم من توافر العملات الورقية مع الناس فقد عانى أكثرهم من الجوع، واشترى أصحاب النقود، ما يكفيهم من الخبز لمدة ثلاثة أو خمسة أيام، فاختفى الخبز من المخابز. ومن تأخروا فى الحصول عليه قاموا لانتزاعه بالقوة ممن أخذوا أكثر من احتياجاتهم، وظهرت فى الشوارع بوادر الفوضى، حيث كان الناس يتخطفون الخبز فى الشوارع. وما أن رأى بعض الأشخاص بوادر الفوضى هذه، حتى قاموا بتجهيز أسلحتهم وذخائرهم، وأغلقت المحال، واستولى على إستانبول فزع رهيب، ووقع الجميع فى حيرة.

وفى المساء عقد الوزراء اجتماعا، واستمرت المناقشات حتى الصباح، وفى وقت السحر نادى المنادون فى الشوارع أن السلطان يأمر الجميع بالذهاب إلى الجامع فذهبوا وقد ملأهم حب الاستطلاع، واستمعوا إلى التنبيهات ومضمونها أنه "سيُعاقَب المفسدون الذين تسببوا فى هبوط قيمة العملة على هذا النحو، وسوف يُحبَس من يتداول العملة الذهبية فئة المائة، بأكثر من مائة وستين قرشا، ولتفتح المحال أبوابها، وتستمر حركة البيع والشراء بصورة طبيعية".

وعلى الفور تم إغلاق خان "للكافيار"، وأودع السجن بعض المفسدين ممن يتاجرون فى السوق السوداء، وبدأت الحكومة تبادل المائة ذهبا بعملات ورقية قيمتها مائة وستون قرشا، ومع أن آلاف الناس لم يتمكنوا من الحصول على العملة الذهبية، فإن أغلب الذين اخترقوا الزحام وأخذوا العملات الذهبية تمزقت ملابسهم وخرجوا خاسرين، وبعد ذلك مباشرة جاء " فؤاد باشا " إلى إستانبول، وبدأ فى مباشرة عمله.

وكان كل المقربين لجلالة السلطان رجال جدد جهلاء. ولهذا لم يتمكن جلالته من الوقوف عى حقيقة الأمور، وكانت أول خدمات " فؤاد باشا " هى أنه بَيَّن لجلالته فى عرض جيد، المخاطر الواضحة التى تحيط بهالية الدولة.

رجال الدولة

كان " محمد على باشا " يعمل على إثارة مخاوف جلالة السلطان " عبد العزيز " ليجعله فريسة للوساوس والأوهام، بدعوى أنه يحافظ على جلالته، وهو فى الحقيقة يعمل للحفاظ على نفوذه ومكانته.

كذلك أفسح " عالى باشا " المجال لدول أوربا، وسيطر على ذهن جلالة السلطان بفكرة الخوف من الخطر الخارجى. أما "فؤاد باشا " فعرض الأمور (على جلالة السلطان)بوضوح وشرح حقائق الأوضاع بمنتهى الصراحة، وتمسك بكل الحلول المختلفة التى يتصورها، حتى إنه جمع كل الأوانى الفضية والذهبية (الخاصة بالسلطان)، وتلك التى فى حوزة الناس ومنع استخدامها، وأعلن عن إجراءات لسك العملة، واستصدر فتوى شريفة بهذا الشأن.

وعندما ناقشه جلالة السلطان " عبد العزيز خان " فى الأمر، وسأله " كيف هذا؟، كيف تصادر أوانى السلاطين ؟ هناك الأقداح الفضية التى يشربون فيها الماء فى أماكن نزهاتهم.. هل ستأخذون هذه أيضا؟". فأجابه " فؤاد باشا ": " بالطبع يا مولانا، نأخذ هذه أيضا، فالدولة العلية ـ لا أرها الله مكروها ـ وصلت إلى حالة

سيئة، وعندما يكون مولانا فى الطريق إلى "قونية"[1]، ونحن فى ركابه، هل ستشرب الأميرات الماء بهذه الأوانى، من نبع الوداع". ثم أردف قائلا بشجاعة وجرأة: "إنكم يا مولانا، ورثتم السلطنة، وورثتم معها تركة غارقة فى الديون". وهكذا استطاع أن يبين لجلالته حساسية الموقف ودقته كما ينبغى. بناء على ذلك لقى منهج " فؤاد باشا فى "الإدارة قبولا من الصديق والعدو.

أما عن الوضع المالى للدولة، فقد أمكن عقد القرض المطلوب من دول أوربا. والتقطت الدولة بعض أنفاسها، وعلى الفور أصدر قرارا بإلغاء العملات الورقية.

محدثات العصر

فى هذه الأثناء جاء، الأمير "ديفال" ولى عهد إنكلترا لزيارة إستانبول ، وأقام له جلالة السلطان مأدبة فى قصر "كوكصو"، واجتمع على مائدة الطعام "فؤاد" و"عالى باشا"، وسفير إنكلترا، وأحد الجنرالات الإنكليز وأميرال من البحرية الإنكليزية، وجلس السلطان على نفس المائدة، على الرغم من أن جلوس السلاطين مع الوزراء على مائدة واحدة كان أمرا غير معتاد حتى ذلك الحين.

ومن محدثات العصر، أن تُطلق المدافع فى أوقات الصلاة الخمسة يوم الجلوس السلطانى بحساب الشهور الشمسية. كذلك أجريت مراسم الموكب السلطانى الذى استحدث أخيرا. ولما صار المتبع أن تتم مراسم الموكب السلطانى، فى مطلع عام ولادة السلطان، لذا تقرر إلغاء مراسم مواكب العيدين، مقابل مراسم هذين الموكبين المستحدثين.

وكانت العادة الجارية فى دول أوربا منذ زمن بعيد، أن تزيين المدن فى يوم ميلاد حكامهم ويوم جلوسهم، وكذا سفن الدولة وسفارتها فى كل الدول، ويرسل مندوب لتهنئة سفرائها فى الدول الأخرى، وتطلق المدافع. وعندما اتبعت هذه المراسم فى إستانبول أيضا (فى التهنئة بعيد الفطر وعيد الأضحى) لم تلق اهتماما من

---

(1) قونية: ولاية فى الأناضول، تحدها شمالا ولاية " خداواند كار "، وشرقا " أنقرة "، وغربا "آيدين"، وجنوبا " أطنه "، وفيها مدفن " مولانا جلال الدين الرومى ".

دول أوربا كما لم يحظيا باهتمام الدول النصرانية، حيث إن هذين العيدين من الاحتفالات الدينية (الخاصة بالمسلمين). وعندما اعتبرت الدولة العلية فى مؤتمر باريس[1] واحدة من دول أوربا، أدخل " فؤاد باشا " عادة احتفالات بيوم ميلاد السلطان ويوم جلوسه على العرش ضمن الاحتفالات الرسمية فى الدولة العلية، على أن تظل تهنئة بعيدى الفطر والأضحى، مقصورة على المسلمين فقط، وبعد ذلك أصبحت كل الدول مضطرة إلى تهنئة الدولة العلية فى هذه المناسبات المستحدثة، وفى ذلك الوقت كان الموظفون ذوو الرتب العالية والرؤساء الروحيون للرعايا غير المسلمين، يشاركون فى مراسم التهنئة بها.

ظهورالقومية وأثرها على الدولة العثمانية

فى أثناء حرب الإمبراطور الفرنسى " نابليون الثالث "، والنمسا، بسبب المسألة الإيطالية، أُثيرت مسألة " القومية "، وهى مسألة تتعلق بحقوق الحكومة المرعية منذ سنوات طويلة.

ذلك أنه منذ زمن بعيد، كانت الحكومات لها كل الصلاحية والحق، فى استخدام القوة لإخضاع (رعاياها) المتمردين الذين يخرجون عن طاعتها، وحطّم " نابليون " هذه القاعدة، وأنشأ نظاما عالميا جديدا، ينص على "حق الشعوب فى تقرير مصيرها". وقال: "ما دام الإيطاليون يرفضون حكم النمسا، يجب على النمسا أن ترفع يدها عنهم". وأقر الإنكليز مبدأ القومية هذا منذ البداية وأيدوه، لكن بعض الدول مثل روسيا والنمسا، رفضته رفضا قاطعا، وترددت بعض الدول الأخرى فى تأييده.

فلما انهزمت النمسا فى الحرب، أجبرت على ترك المنطقة التى كانت تسيطر عليها من إيطاليا، إلى "سردينيا ".ولما أجبرت بعد ذلك على التخلى عن إيطاليا كلها، اتحدت الحكومات الإيطالية، وكونت دولة إيطاليا وفقا لهذا المبدأ، ثم تكون الاتحاد الألمانى، بعد هزيمة فرنسا، ووقوع " نابليون " فى الأسر.

---

(1) مؤتمر باريس سنة ١٨٥٦م، الذى عقد لإنهاء حرب القرم.

وبينما كان عبدكم فى الطريق إلى " إشقودرة "، توقف الوابور فى "قورفه "[1] لمدة يوم أو اثنين، قبل أن يستأنف السير من هناك. وفى أثناء الانتظار فى قورفه اتخذ أهل الجُزر السبع[2]، من مبدأ القومية ركيزة فى مطالبتهم بضرورة تخلى الإنكليز عن الجزر السبع لينضموا إلى دولة اليونان. وأخذت بوادر الثورة تسرى من مكان لآخر، و والواقع أنه عندما بدأت البواخر الإنكليزية فى التردد على الجزر السبع، وألقت بمراسيها عند مدخل " قورفه "، راجت التجارة وارتفعت قيمة الأملاك، فتمنى الأعيان المعتبرون والتجار بقاء الإنكليز، بينما انقلب عامة الناس عليهم بسبب الشدة التى عاملوا بها المتمردين، ولذا لم يجرؤ الأعيان والتجار على الإعراب عن رغبتهم فى بقاء الإنكليز علنا وذلك خوفا من الأهالى. وعندما وصل الأمر إلى ذلك الحد، تبين من سياق الأحداث وتطورها، أن الإنكليز الذين طالما أيدوا مبدأ القومية مجبرون أدبيا على ترك الجزر السبع.

وأرسلتُ من " قورفه" رسالة خاصة إلى "عالى باشا " حول هذا الموضوع. لكنه لم يعر الأمر أدنى اهتمام فى حينه، وقيل: " ليس هناك ما يجبر الإنكليز على ترك هذه الجزر التى تحاصرها السفن الإنكليزية". ولم ينقض زمن طويل حتى تحقق ما توقعته. وعندما ترك الإنكليز الجزر السبع، ازدادت دولة اليونان المجاورة لنا مساحة وقوة.

وصلتُ إلى "إشقودرة"، وبدراسة الأحوال هناك، اتضح أن الدولة العلية عندما قاتلت سبع سنوات فى "المورة"[3]، لإخماد ثورة اليونان، لم تعترض الدول الأوربية؛ لأنها تعرف حقوق الحكومة (فى إقرار الأوضاع فى البلدان التابعة لها)، ووقَفَت طوال السنوات السبع موقف المتفرج [فى الظاهر]، لكنها كانت تساعد

(1) وتكتب أيضا " قورفو " أو " قورفور "، وهى جزيرة كبيرة تابعة لليونان فى مواجهة ألبانيا.

(2) يطلق هذا الاسم على الجزر اليونانية وهى: قورفو،وقفالونيا، وزانتا، واياموارا، وايطاقا، وباسقا، وجوقه.

(3) شبه جزيرة المورة، وتمثل الجزء الجنوبى من اليونان، يفصلها عن اليونان خليج يسمى خليج "قورنته".

المتمردين اليونانيين سرا. أما الآن فإنهم لن يطلقوا أيدينا فى إخماد تمرد الجبل الأسود والمناطق المتمردة الأخرى. فمن الواضح أن روسيا، رغم عدم تأييدها لهذه القاعدة المُحدثة [القومية]، إلا أنها ستؤيد أتباع مذهبها (الأرثوذكسى) بشتى الوسائل. أما الفرنسيون فإنهم يعلنون معارضتهم وسوف يستمرون فى إعلانها. كذلك النمساويون يريدون إضعاف قوة الدولة العلية هناك لأنهم يضعون أعينهم على منطقة البوسنة. لذا كانوا يضغطون على الباب العالى، حتى لا يتعرض لأهالى الجبل الأسود.

ولما كان "عالى باشا" آنذاك يتصرف وفق توجهات السفير الفرنسى، فكان يرسل الأوامر المشددة إلى متصرفى " أشقودرة "، " والهرسك " بأنه فى حال اعتداء متمردى الجبل الأسود عليهم، فإن عليهم ألا يتجاوزوا خط امتياز الجبل الأسود، وأن يتحركوا تجاههم بشكل وقائى.

ولما كان سكان الجبل الأسود مختلطين بمتمردى المناطق العاصية، فقد وجدوا الجرأة للاعتداء على المناطق المجاورة لهم وإلحاق الضرر بها، فإذا توجه الجيش لقمعهم، هربوا إلى داخل خط الامتياز. لذا كان الأمر يتطلب بقاء الجيش عند حدود خط الامتياز كخط دفاع عن الدولة، وهو أمر غير ممكن. وكان متمردو الجبل الأسود يرتكبون أعمالا وحشية لترويع المسلمين كأن يقطعوا أنوف المسلمين الذين يقعون فى أيديهم وآذانهم ثم يطلقوا سراحهم. وعلى الرغم من أن الأوروبيين المتعصبين لهم هناك، كانوا يعتذرون كلما نوقش الأمر معهم بقولهم: " إن أهالى الجبل الأسود أناس وحشيون "، ومع هذا فعندما أثيرت مسألة وحشية الألبانيين لم يخجلوا من إسداء النصح بقولهم: " لا تستخدموا الألبان عند خط الامتياز، فأنتم دولة ولا يجوز لكم أن تتصرفوا بوحشية مثل أهل الجبل الأسود".

كان الإمبراطور الفرنسى يود تكوين إمارة لاتينية فى الجانب الآخر لتكون نظيرة للجبل الأسود، فعمل على تشويش أذهان سكان الجبال الكاثوليك " المرديتا "[1] فى

(1) أحد أقضية سنجاق إشقودرة، وأهلها فقراء ويتسمون بالشجاعة، وأغلبهم من الكاثوليك.

المنطقة الساحلية، واستمال إليه زعيمهم "بيب دوده باشا" إذ وعده بمنصب الإمارة خداعا. وتعلق "دوده باشا " بهذا الوعد. ورغم أنه استمال قبيلة " قشله" التابعة لقضاء " ماط "[1]، فإن سكان الجبال فى"ماط"، "ودبره " من ورائهم كانوا كلهم من المسلمين ويفوقونهم من كافة النواحى. وعلى الرغم من أن أغلب الأهالى الجبليين فى "إشقودرة"، كانوا من اللاتين، إلا أنهم كانوا يعيشون مع المسلمين كوحدة واحدة، ويتبعون وجوه "إشقودرة" وأشرافها، ويعتبرون أنفسهم أشرف القبائل ويحتقرون "المرديتا الكاثوليك". كذلك كان سكان أغلب الجبال فى "ياقوه"[2]، "وايبك"[3] من ورائهم، كلهم من المسلمين لذا ظل أمل "بيب دوده باشا " محض خيال.

بداية ظهور " شروانى زاده " وبعض الأحوال السياسية الأخرى

كان " شروانى زاده محمد رشدى أفندى " وقت مجيئه إلى إستانبول طالب علم شاب ذكى. يقوم بالتدريس " للمولى صديق " ـ ابن شيخ الإسلام "عارف أفندى" ـ وفى الوقت نفسه، يعمل على استكمال تعليمه. وكان "المولى صديق" يضغط بشدة على والده، كى يعين " شروانى زاده" مدرسا.

وكنت أتناقش ذات ليلة مع " عارف أفندى"، فقال: " إن محمد رشدى أفندى " معلم ابننا " صدِّيق " إنسان ذكى، لَدَيهِ استعداد كبير. وينبغى منحه راتبًا شهريًّا (لاستكمال تعليمه)، إذ ينبغى الاهتمام بتنشئة الرجال الذين يُشَرِّفون مهنة العلماء. لكننا قومٌ عَجَب. فإذا صرفت له الراتب الشهرى الآن فإنهم سيعترضون ". فقلت: " لو صرفتم لإمامكم هذا الراتب، لقالوا " أهو إمام السلطان حتى يصرف له هذا الراتب بشكل مخصوص ؟. لكن عندما تصرفه لشخص مثله ذكى ومثقف، فلن يستطيع أحد أن يعترض، ولو حدث، فسأتولى أنا الرد عليهم ".

---

(1) أحد أقضية سنجاق دبره، بولاية مناستر.
(2) قضاء فى إقليم " ايبك "، بولاية " قوصوه ".
(3) أحد أقاليم ولاية " قوصوه ".

بناء على ذلك، حصل على " إرادة سنية "، وصرف بمقتضاها الراتب " لمحمد رشدى أفندى "، وظل لعدة سنوات يتردد على لجنة الأراضى، التى تشكلت فى الباب العالى تحت رياسة عبدكم، فتعرف بكل من " عالى باشا " و " وفؤاد باشا "، وسائر أركان الباب العالى كما ذكرنا من قبل.

وفى أثناء وجودنا فى " الروم ايلي" ذهب "فؤاد باشا" إلى سوريا فى مهمة خاصة، واصطحب " محمد رشدى أفندى "المشار إليه. وقد سُرَّ "فؤاد باشا" منه بسبب خفة ظله، وطلاوة روحه، وعندما كتب ـ "فؤاد باشا" ـ عن مدى جديته، وطلب أن تمنح له رتبة "مخرج المولوية"[1]، كان هذا فى غير مصلحة " سعد الدين أفندى " شيخ الإسلام حينذاك، وكان الصدر الأعظم " عالى باشا" يعمل على تزكية طلبات "فؤاد باشا". وقد توسط عبدكم للإحسان على " محمد رشدى أفندى" بهذه الرتبة، وسعيت لإقناع " سعد الدين أفندى " بالأمر لكنه رفض، وكان من الواضح أن " رشدى أفندى " جدير بالرتبة المذكورة إذا ما قورن بأمثاله، لما يتحلى به من فضلٍ وعلمٍ. وقد أثَّر تصرف " سعد الدين أفندى " فى " عالى باشا". وعلى الفور، صدر أمر بتعيين " رشدى أفندى " عضوا بالمجلس الأعلى، فأرسل بدوره إلى شخصى العاجز، رسالة شكر، تنبئ عن كرمه وكماله، وهذا نصها:

صورة الخطاب

يقول الداعى لكم، الجامع لآثار خوانكم المختلف الألوان، والذى أصبح بذلك على علم بكمال الحقائق، ونتائج الإمارة الظاهرة، وتوجه فيوض الآيات الباهرة فى الفضل، قد بدت نتيجتها الجليلة جلية. فالمهمة الجليلة والنعمة غير المرتقبة التى نلتها هذه المرة من غير استحقاق، قد أهلتنى لاقتباس أنوار الاستحقاق واللياقة فى مدرسة الفيوض والتربية، ومدرسة المعارف والفضيلة المكتوبة، ومن علمى بالوسيلة المجيدة التى تحير الألباب أقدم بلسان الصدق والإخلاص للسدة العظيمة

(1) أحد الرتب العلمية، وهى تعلو رتبة كبار المدرسين، تعادل رتبة أمير الأمراء من الرتب المدنية، ورتبة قائمقام من الرتب العسكرية.

الشأن، مسببة الأسباب، عظيم الشكر مزينا بالدعاء بطول العمر والإقبال، بقيت مدى الدهر بالعز والدولة فى كل حال، بإذن وأمر حضرة من له الأمر.

فى ٦ صفر، سنة ١٢٧٦ هـ العبد الداعى، محمد رشدى

وبسبب هذا الموضوع، ساءت العلاقة بين " عالى باشا" " وفؤاد باشا "، و"سعد الدين أفندى". وبناء على ذلك منح " فؤاد باشا " بعد عودته من سوريا إلى إستانبول رتبة الوزارة إلى " رشدى أفندى "، وعيَّنَه واليا على سوريا كيدا " لسعد الدين أفندى ".

وعرف الجميع أن مَن ضَنَّ عليه" سعد الدين أفندى "برتبة "مَخرج المولوية "، استحق ولاية مهمة مثل سوريا مقرونة بالوزارة. وأخذ" سعد الدين أفندى " فى قدح وذم "عالى باشا"، " وفؤاد باشا " علنا، وهما يصفانه بالجهل، ووصل الأمر بعد ذلك حدا صعبا. "فسعد الدين أفندى" رجل جسور جاهل، لذا كان يلمِز "فؤاد باشا" بالكافر جهرا، و "عالى باشا" بالكافر سرا. و هما كذلك يقولان: "يظن سعد الدين أفندى أنه تولى منصبه هذا بقاعدة الأقدم فالأقدم التى لم تطبق على أغلبية العلماء، مع أنه لو روعيت هذه القاعدة فى وقتها، لما استطاع الأفندى أن يشغل منصب شيخ الإسلام". وكان بعض الخائضين يقولون آنذاك" إن "عالى باشا" و "فؤاد باشا" كلاهما فلسفى المشرب، أما "سعد الدين أفندى" فمعروف بسوء العقيدة، حيث إنه سلك طريق المولوية. ومذهبه مجهول. "وفؤاد باشا"، "وعالى باشا" يشربان "العَرَق"[1] ليلا. أما الأفندى "سعد الدين" فهو مدمن خمر، ويشرب الخمر الفرنسى فى دار الفتوى.

وفى أثناء صلح عام ١٢٧٢هـ [١٨٥٦م] دار حديث بين "إحسان بك" سفيرنا فى فيينا آنذاك، و"مترنيخ"[2] رئيس وزراء النمسا المشهور، قال فيه "مترنيخ":

---

(1) هو الكحول الناتج عن تقطير الفاكهة، وهو نوع من المسكرات.

(2) مترنيخ " Metternich " (١٧٧٣ : ١٨٥٩م): من أشهر الساسة النمساويين، عمل سفيرا لدولته فى باريس سنة ١٨٠٦، واستطاع خلال هذه الفترة أن يؤدى لدولته خدمات طيبة. ثم أصبح رئيسا لوزارة النمسا سنة ١٨٠٦. كان يؤيد فكرة الحكومة المطلقة، ويعارض فكره أخذ الدولة العثمانية بمبدأ تغريب مؤسساتها، والأخذ بالنظم السياسية الغربية.

" أنا صديق للدولة العلية، وأحب لها الخير، وأكدت هذا فى عدة مواقف. وقد انعقد الصلح على خير ما يرام، ولا يمكن أن تتكرر فرصة كهذه للنهوض بالدولة العلية. وأتوقع أن تستمر هذه الفرصة مدة عامين، فإن لم تأخذوا بأسباب التقدم خلال هذه المدة، فقد فاتت عليكم الفرصة ". وكانت هذه نصيحة طيبة منه، جاءت وفق الحال والمصلحة. وقد أتاح الله لنا بعد ذلك فرصا كثيرة لم نستطع الاستفادة منها. وبعد مرور خمس أو ست سنوات على الصلح، كانت المناقشات العقيمة ما زالت جارية بين الباب العالى وشيخ الإسلام (حول مدى تطابق إجراءات التحديث مع الشريعة)، ولم يتمكن خلالها من العناية بأمورنا الإدارية، أو إجراءات الإصلاحات اللازمة.

أما الروس، فقد تداركوا ما كان ينقصهم فى حرب القرم، ثم ركزوا جهودهم للعناية بمرافق الدولة، واهتموا بتعمير البلاد. الحاصل أن هذه الحرب كانت بالنسبة للروس بداية اليقظة والوعى، وبالنسبة لنا سببا للتهاون والإهمال.

كثير من المدرسين وصلوا إلى رتبة أمير الأمراء، لكن ثلاثة منهم فقط وصلوا إلى منصب الوزارة دفعة واحدة، وهم "كوبريلى زاده فاضل أحمد باشا"[1]، "ويكيشهرلى مدرس عثمان باشا "، وثالثهم " شروانى زاده رشدى باشا "، فبعد أن جاء إلى إستانبول، تولى وزارات الأوقاف السلطانية والمالية والداخلية، على التوالى خلال فترة قصيرة، ثم أصبح صدرا أعظم، وجمع ثروة طائلة فى وقت قصير، لا سيما أنه أخذ مبالغ كبيرة من "إسماعيل باشا " خديوى مصر[2]. لكنه كما ظهر بسرعة اختفى بنفس السرعة مثل سحابة الصيف التى تتجمع فى وقت قصير وسرعان ما تبددها الزوابع والأمطار، والثروة الكبيرة التى جمعها تبددت وانتهت

(1) كوپريلى محمد باشا " (١٥٧٥: ١٦٦١م) من أكفأ من تولوا منصب الصدر الأعظم فى الدولة العثمانية، تولى منصب الصدر الأعظم فى عهد السلطان " محمد الرابع "، واستطاع أن يجرى كثيرا من الإصلاحات الأساسية فى الدولة العثمانية، فى الميادين السياسية والعسكرية والقضائية، حتى استعادت الدولة العثمانية مكانتها.

(2) إسماعيل باشا خديو مصر (١٨٦١: ١٨٧٩): استطاع أن يحصل على لقب " خديو "، وأن يجعل وراثة العرش للابن الأكبر للخديو، وقد أنفق من أجل هذا أموالا طائلة.

بعد وفاته بوقت قصير. وكان من اللازم الإسهاب فى ترجمة حاله على النحو السالف، لأنها تمهد لبعض الأمور التى ستأتى فيما بعد. ومع ذلك فإننى طامع فى العفو والرحمة السلطانية، بسبب إسهابى فى الحديث إلى الحد الذى أرهق ذهن الذات العالية.

إلغاء العملات الورقية

كنت عضوا فى اللجان التى تكونت لجمع العملات الورقية المقابلة للقروض الضخمة التى اقترضها "فؤاد باشا" من أوروبا، وكان رأى "فؤاد باشا" أن يتم سحب العملات الورقية من التداول، بأن تدفع الدولة مبلغ مائة قرش مقابل العملة الورقية من فئة المائة قرش، على أن تدفع أربعين فى المائة منها نقدا، وتعطى سندات مقابل الستين الباقية. وقد وافقت الأغلبية على رأيه، وكان رأى عبدكم، هو دفع مبلغ خمسين ذهبًا فى العملة الورقية من فئة المائة، لكن الكثيرين عارضونى فى هذا، وساد رأى الأغلبية، وبالتالى تحملت خزانة الدولة الكثير من ديون السندات، ووقعت تحت وطأة ديون السندات الربوية، بدلا من العملات الورقية غير الربوية.

وكما ذكرت، فعندما شرعت الدولة فى التخلص من العملات الورقية، بتخفيض المطروح منها للتداول إلى أقل من خمسمائة ألف كيس، بدأت قيمة الذهب فى التراجع، وعندما خفضت العملات الورقية هذه المرة أيضا إلى أقل من خمسة آلاف كيس تمهيدا لإلغائها، تأكد منذ البداية أن تعاملات إستانبول لا تستوعب أكثر من خمسة آلاف كيس من العملات الورقية، وفى شهر ربيع الأول سنة ١٢٧٩ هـ الموافق نهاية أغسطس، رفعت العملات الورقية من التداول تماما.

أحوال وزراء الدولة

عندما ضعف نفوذ " رشيد باشا " ومكانته فى أخريات أيامه كما ذكرنا من قبل، اتضح أن إدارة وتدبير أمور الدولة سيئول إلى " عالى باشا "، "وفؤاد باشا ". وذات ليلة قلت "لفؤاد باشا": "ها هو ذا الأمر سيئول إليكما فلننظر هل

ستتعاونان معا؟ ". فقال: "لن نفترق، وإذا استبعدنى "عالى باشا"، فلن يستطيع منى فكاكا".

وبعد وفاة " رشيد باشا "، انتقلت إدارة أمور الدولة وتصريفها إلى "عالى باشا وفؤاد باشا "، وكان " فؤاد باشا " حسب قوله، ينافق "عالى باشا " أكثر من اللازم بهدف إدارة الدولة. وذات مساء ذهب " عالى باشا " لتناول الطعام فى منزل " فؤاد باشا " الذى نافقه قائلا: " كان " رشيد باشا " يحل المشكلات يوما بيوم، أما سيدنا "عالى باشا " فيفكر فى مشكلات عام مقبل، ويستعد لها". ولم يكتف بهذا، بل أردف قائلا: " لو بُعث " صقوللى "[1] "وكوپريلى " (رحمهما الله)، لعرفا أن التعامل مع مشكلات زمانهما سهلة بالمقارنة بمشكلاتنا الحالية، فالمهارة الحقة تتضح فى القدرة على حل مشكلات هذا العصر الذى نعيشه". وبقوله هذا وضع " عالى باشا " على رأس كل الوزراء السابقين، ولم أستطع أن أتحمل فرط المداهنة إلى هذا الحد، فقلت:

" كان "كوپريلى محمد باشا " رجلا كبيرا يقظ الضمير، أفنى نفسه فى خدمة الدولة منزها عن كل غرض، وركز جهوده فى النهوض بالدولة التى جثت على ركبتيها ونجح فى هذا، ولو جاء الآن وزير يشبهه فى تضحيته وتفانيه لبعث الدولة من سباتها. أنت أكثر منه معرفة، لكنك تعمل برأيك، ومثلك فى هذا كمن ينظم حديقة أو يحمى رجلا، ولهذا لن تستطيع أن تحقق النجاح الكبير الذى حققه كل من " صوقللى "، "وكوپريلى".

وكان " فؤاد باشا " رحب الصدر، عميق الفؤاد، ولذا لم يضق بهذا الكلام. أما "عالى باشا" فكان ضيق الصدر، يضمر السوء فى نفسه، فلم يعجبه كلامى وضاق منه. وبعد ذلك أصبح " فؤاد باشا " صدرا أعظم، ونُقل " عالى باشا " إلى وزارة الخارجية. فانفعل الناس وأخذوا يعرِّضون بندمائه ودائرته. عندئذ ذَكَّرْتُ " فؤاد

(1) هو "صوقوللى محمد باشا"، تولى منصب الصدر الأعظم لمدة خمس عشرة سنة فى عهد السلطان "سليمان القانونى"، و"سليم الثانى"، و"مراد الثالث". وكان يتمتع بالكفاءة فى إدارة شئون الدولة.

باشا" برأيى السابق، فقال: "كما قلت لك من قبل، فليقولوا ما يشاءون، لن أنفصل عن "عالى باشا"، ولا أستطيع الانفصال عنه، لأن المشكلات الخارجية عندئذ ستلقى على عاتقى، ولن أستطيع تحملها مع المشكلات الداخلية والمالية، وليعلموا أن "رشيد باشا" نفسه ما كان يستطيع أن ينجح فى هذا". والواقع أنه كان ينفذ كل ما يقوله "عالى باشا" حفاظا عليه.

وكان "عالى باشا" بدوره يهتم بحماية رجاله، ولذا كان تعيين وعزل الموظفين لا يخضع لحُسن الاختيار. مثال ذلك، كان هناك رجل ماكر يدعى "المولى برونى وهبى" حاز رتبة إستانبول رغم ضحالة علمه، ولا تزيد معلوماته الدينية عما يعرفه جندى عن مبادئ دينه، لكنه وصل إلى رتبة إستانبول لأنه نديم " عالى باشا " فى معاقرة الخمر، ثم أصبح معاونا لـوزارة الـمعارف العمومية الجليلة. ولما انتقد الناس ذلك إذ " كيف يترك أمر تربية النشء إلى رجل فاسق كهذا"، صدرت إرادة سنية بعزلـه. وعندمـا قـرر الوزراء فى العام نفسه تعيينه مفتشا للأوقـاف السلطانية، صدرت إرادة سنية قبل يومين من تنفيذ القرار بإسناد وظيفة المفتش هذه إلى " قدرى بك "، الحائز على رتبة الحرمين. ولا أعرف هل لشيخ الإسلام دور أو تدخل خفى فى هذا الأمر أم لا. ومع أن " قدرى بك " فقير العلم، إلا أنه لا يُخشى منه الضرر، ويحظى بشرف الانتساب إلى جلالة السلطان، لكونه خال زوجة جلالته. ولهذا اعترض البعض بقولهم: " ليأخذ " قدرى بك " الرتبة بسبب قرابته للسلطان، ويعين فى وظيفة أخرى، لكن من غير المعقول أن يعين مفتشا للأوقاف، وهى وظيفة متصلة بالكثير من مصالح الناس". أما العلماء، فقالوا: ""قدرى بك" ليس نزيها تماما، لكنه أفضل من "وهبى بك" الذى اختاره الوزراء".

وبسبب مثل هذه الأمور، صار الوزراء مذمومين بين الناس، وكان " فؤاد باشا " آنذاك يدَّعى أنه يسعى لصلاح أحوال الدولة وفى الوقت نفسه يجد نفسه مضطرا لتنفيذ رغبات عالى باشا بسبب عدم قدرته على الانفصال عنه. وعلى الرغم من

بغضه " كامل باشا " رئيس المجلس الأعلى، لكن لكونه الصديق الحميم لعالى باشا أو كبير ندمائه وكونه لا يقدر على فراقه لحظة واحدة، كان الثلاثة وكأنهم مربوطون معا بقيد من حديد. وكان جلالة السلطان لا يحب" عالى باشا "، وبسبب متانة علاقتهم وكأنها رابطة أخوة لا انفصام لها، طعن الناس فى الوزراء كما حرموا ثقة جلالة السلطان ورعايته.

وكان " رشدى باشا " آنذاك ظهيرا لهؤلاء الثلاثة، ومع هذا يتعلق تارة " برضا باشا "، وتارة أخرى "بمحمد على باشا"، لأن إبعاده عن إستانبول بالنسبة له كخروج السمك من الماء، فعمل مع كل الأطراف خوفا من إبعاده خارج إستانبول.

والغريب أنه فى هذه الأثناء انتشرت بين الناس شائعة تقول إننى سأصبح شيخا للإسلام، وعندما ناقشت هذا الأمر مع "فؤاد باشا "، قلت: " إن تنصيب شيخ الإسلام من بين أصحاب رتبة إستانبول أمر نادر الوقوع، ومن الطبيعى أن يُعيَّن داعيكم فى منصب قاضى العسكر، إن آجلا أو عاجلا، ثم شيخا للإسلام فيما بعد بدون أن تثور الأقاويل، ولا آمل فى هذا قبل ثمان أو عشر سنوات على الأقل، فأنا أُحبذ أن يكون كل شيء بأوانه، ولا أريد رتبة، ولن أقبل وظيفة فى غير أوانها ".

وكان " فؤاد باشا " يقتنع بما هو معقول، فى حين كان هناك من يلقون سمعا إلى شتى الأراجيف. بناء عليه أصبح " سعد الدين أفندى " بسبب هذه الشائعة ينافس عبدكم. بينما اعترى عبدكم اليأس والحزن، بسبب فراق ولى نعمتنا جلالة السلطان ساكن الجنان "عبد المجيد خان "، فلم يعد لى بين المقربين والمصاحبين ظهير، حتى ظننت أن اسمى لن يدون يوما فى دفتر البلاط السلطانى. لكن جرى الأمر على عكس ما أظن.فعندما انتقل جلالة السلطان فى بدء جلوسه إلى " كاغد خانه " لتبديل الهواء، كان جلالته يتفضل بدعوة عبدكم للمآدب التى يقيمها لعبيده (موظفى القصر) والداعين له، وأدركت آنذاك أننى أحظى بثقة جلالته.

وحدث أن أفضى إلىّ " مصطفى أفندى " رئيس كتّاب البلاط السلطانى (هو المرحوم " مصطفى باشا " الذى توفى فى أثناء توليه وزارة الأوقاف السلطانية)

فقال: " إن تصرفات "عالى باشا" تثير اعتراض الناس، كما أنها تثير غضب صاحب الجلالة. لهذا فمتصوَّر عزله، فما رأيك؟". وقد لَمّح لدرجة أنه كاد أن يصرح إن هذا تساؤل من مصدر عال. واستطعت بالفراسة أن أعرف مصدر هذا التساؤل، وعلى الرغم من أننى لا أحب " عالى باشا " بدرجة حبى " لفؤاد باشا "، إلا أننى من منطلق تفكيرى فى مصلحة الدولة أولا وتبعا للوضع الراهن، فإن "فؤاد باشا " لن يوافق على عزل "عالى باشا ". ولو أثيرت مسألة العزل والتعيين مرة أخرى، وما يثور بسببها من خلافات، فإن الأمور الدقيقة والمصالح المهمة سوف تنقل إلى يد شباب " تركيا الفتاة "[1]. ولا أعتقد أن هذا يتفق ومصالح الدولة، لذا قلت له:

---

(1) هم جماعة " تركيا الفتاة "، ويطلق عليهم أيضا اسم "الشبيبة العثمانية، و" العثمانيون الجدد". وهى جمعية سرية تكونت فى إستانبول سنة ١٢٨٢هـ / ١٨٦٥م، يمكن تلخيص أهدافها فى نقطتين، الأولى: تحقيق مبدأ الحرية والإخاء والمساواة فى الدولة العثمانية، والأخرى: إقامة حكم مشروطى أى دستورى فى الدولة العثمانية، وإقامة حياة برلمانية على النسق الأوربى، لضمان المساواة بين كافة رعايا الدولة العثمانية، وأعضاء هذه الجمعية كلهم ممن تلقوا تعليمهم فى المدارس التى أنشئت بعد التنظيمات، وفق الأساليب العلمانية، أو أرسلوا إلى دول أوربا خاصة إنكلترا وفرنسا، لتلقى العلوم الحديثة هناك. وكان أكثرهم يعرفون اللغة الفرنسية ويرددون مبادئ الحرية والإخاء والمساواة من خلال الكتابات الأدبية فى أول الأمر،ثم تحولوا من النقد إلى الثورة. قام " عالى باشا " الصدر الأعظم بنفى أعضاء الجمعية إلى الخارج، بعد أن اكتشف محاولة لقتله. وأثناء وجود أعضاء الجمعية فى باريس، انضم إليهم الأمير " مصطفى فاضل "، بعد أن ساءت علاقته " بعالى "، " وفؤاد باشا "، والسلطان " عبد العزيز " بسبب تغيير قانون وراثة خديوية مصر على نحو حرم الأمير " مصطفى " من الحكم. وكان الأمير " مصطفى " يمد جماعة " تركيا الفتاة " بالمال اللازم، لتحقيق أهدافهم. وكان أعضاء الجمعية ممن اطلعوا على أفكار الماسونية، ومعظمهم أعضاء فى المحامل الماسونية، ويروجون لشعارها، وهو الحرية والإخاء والمساواة. تمكنوا من تولية السلطان " مراد الخامس "، الذى كان مؤيدا لأفكارهم. وبعد ذلك تولى السلطان " عبد الحميد الثانى "، واضطر إلى إعلان الدستور رضوخا لرغبة جماعة " تركيا الفتاة ". يقول الأستاذ " جميل مريج Cemil Meriç " إن أعضاء هذه الجمعية، هم انكشارية الغرب، التى قضت على الدولة العثمانية. فالسلاح الذى استخدمته الدولة العثمانية فى أول ظهورها، حين حاربت أوربا بأبنائها، استعمله الأوربيون فى هدم الدولة العثمانية. فأثاروا أبناءها عليها بكلمات الحرية والإخاء والمساواة. ثم أعادوهم إلى الدولة، ليتولوا نشر هذه الأفكار فيها، من خلال الأدب فى البداية، ثم تحولت الفكرة من الأدب إلى السياسة. وبذلك ضربت الدولة العثمانية بأبنائها. انظر تفاصيل هذا فى:

Cemil Meriç، Yeni Devir gazitesi، sayı 1970، sh. 2.

Şahabettin Tekindağ، Meydan Larusse، Jön Türkler Mad. Cç VI، sh. 709/1، 2.

Enver Ziya Karal، a. g. e. C. VII، sh. 300.

M. V. Onat، a. g. e.، sh. 45.

وما جاء عن الجمعية فى تقرير " أحمد جودت باشا ".

"ليكن من الوزراء من يكون، فمسألة العزل والتعيين بيد مولانا [السلطان] يمكن أن يجريها وقتما يشاء، ولا مانع أو مزاحم له فى هذا، لكنها ليست من الأمور التى تؤخذ على عجل، فقبل عزل شخص ما يجب اقتراح من سيحل محله، ويجب أن يكون هذا أيضا من ذوى التجربة، لأن العمل الحكومى أمر يعتمد على التجربة البحتة، وعند عزل وزير الخارجية يجب ملاحظة الأحوال الخارجية، فالموقف السياسى الآن يبدو مضطربا، لذا فليس من المناسب إجراء تغيير فى وزارة الخارجية. ثم ألا يكون الأمر أكثر مناسبة لو أجرى التغيير فى وقت يعتقد فيه الرأى العام الأوربى أننا فى حالة هدوء واستقرار؟".

تفشى الرشوة بين رجال الدولة

عندما استدانت خزانة مصر بسبب عجزها عن تغطية نفقات السفه الذى ابتلى به " سعيد باشا " [1] والى مصر، وطلب الإذن بعقد قرض من دول أوروبا، نوقش هذا الأمر فى مجلس الوزراء خلال عام ١٢٧٩هـ [١٨٦٢م]، ورفضه "عالى باشا " رفضا تاما، وعندما طرح الموضوع للمناقشة مرة أخرى بعد أسبوع واحد، وافق عليه، فقد قبل بإذن من جلالة السلطان كيسا مقداره أحد عشر ألف ذهب، قدمت له من هذا القرض، وقد حطَّ هذا من قدره.

ومع أن جلالة السلطان أذن لعالى باشا بقبول هذا المبلغ إلا أنه صار يتجنبه إذ حمل تصرفه هذا على محمل الطمع والرشوة، وكان فى تلك الأثناء قد قدم لكل من "عالى باشا "، " وكامل باشا" عطية مقدارها ألفى آقچه[2]. ومما حط من قدرهما ومكانتهما فى نظر الناس قبولهما هذه العطية الكبيرة فى هذه الأزمة بينما غيرهم لا يستطيعون أن يتقاضوا مرتباتهم، مما أثار الكثير من الاعتراضات. وقال جلالة

---

(1) " محمود سعيد باشا " (ح: ١٨٥٤: ١٨٦٣م)، ابن " محمد على باشا " والى مصر، كان شديد الثقة بالأوربيين. له بعض إصلاحات جديرة بالذكر، مثل قانون الأراضى، المعروف باللائحة السعيدية. كما ألغى الاحتكار الزراعى، وأتم الخط الحديدى بين القاهرة والإسكندرية. لكنه اتسم بالإسراف الشديد، مما أوقع خزانة مصر تحت طائلة الديون الأجنبية، وهو الذى منح فرنسا امتياز قناة السويس، بشروط مجحفة لمصر.

(2) " الآقچه " عملة فضية صغيرة القيمة، وكيس " الآقچه " يحتوى على خمسمائة قرش.

السلطان " عبد العزيز خان ": " لقد قدمت لهما هذه العطية لأختبرهما، فقد كانا يعيبان على أخى الإسراف، وكنت أظن أنهما لن يقبلاها، إنما يسديان النصح لى". وهكذا حط من قدرهما فى نظر الصديق والعدو.

وفى ذلك الوقت كانت المرتبات الكبيرة والإضافات العينية التى يحصل عليها كبار الوزراء لا تفى بمصروفاتهم، ولذا كانوا مضطرين إلى قبول كل ما يظهر لهم من نقود غير متوقعة، بناء على ذلك لم يثمر أو يؤثر كل ما قاله " فؤاد باشا " عن الاقتصاد فى النفقات فى أثناء بحث ميزانية الدولة، ولم يُلقَ سمع إلى كل ما عرضه عن الاقتصاد فى الإنفاق على اللوازم العسكرية.

عجز الدولة عن تحديث أسطولها

كان جلالة السلطان "عبد العزيز خان" يأمل أن يستكمل الأسلحة والمعدات الحربية، حتى يصل أسطول الدولة العلية إلى نفس مستوى الأسطول الفرنسى، وكان هو نفسه شغوفا بتشييد السفن الحربية. كما كان " مختار بك" صديق جلالته القديم يضع دائما تصميمات لبناء السفن، ويُرغِّب جلالة السلطان فى تشييد سفن حربية حديثة، كما كان بعض المقربين والندماء الجدد يدفعون جلالته لإنفاق مبالغ ضخمة، لا يمكن أن تتحملها خزانة الدولة.

وبعد إلغاء العملات الورقية ركز "فؤاد باشا" جهوده فى الإصلاحات المالية، ففكر فى سحب بعض السفن الحربية من البحر، وتخفيض المخصصات السنية، التى تبلغ عشرين ألف كيس شهريا، إلى النصف بصورة مؤقتة لتحقيق التوازن بين الواردات والمصروفات، وقال لجلالة السلطان "عبد العزيز خان": "يا مولانا، إن إكمال القوات البرية والبحرية على النحو الذى يوافق رغبتكم السلطانية، أمر مرهون بالوقت والمال، ويجب أن نصلح أحوالنا الإدارية والمالية أولا، ثم نبنى قواتنا البحرية والبرية بما يتحصل لنا من الإيرادات. وفى الوقت نفسه فإنه بدلا من أن يصطف الأسطول السلطانى، مثل أوانى الزينة، فيقف فى الصيف فى مرسى "بشيكطاش"، ثم يدخل الترسانة فى الشتاء دون تحقيق شيء، بدلا من هذا يجب أن

تجوب السفن الحربية البحار، وتستعرض قوتها أمام السواحل والجُزر السلطانية، وأن يكتسب رجالها القدرة والمهارة فى الأعمال البحرية. وحيث إنه لا يتوفر الآن لديكم الضباط وأمراء البحرية بالقدر الذى يلزم لتشغيل السفن السلطانية الموجودة، وإلى أن يتم إعداد الضباط والأمراء بالدرجة المطلوبة، نقوم ببناء السفن التى تريدونها. وحتى ذلك الحين نقوم بإصلاح الترسانة والمدفعية أيضا على النحو الذى يوافق رغبتكم العالية".

الحاصل أن الأسلوب الذى اتخذه "فؤاد باشا" لم يوافق رغبة جلالة السلطان، أما الندماء والمقربون، فإنهم فى سبيل الترويج لرغبة السلطان، قالوا: "عقدت الدولة قروضا كثيرة فى عهد السلطان "عبد المجيد" لمواجهة إسراف نساء القصر، والآن ألا يمكن أن نقترض لاستكمال المعدات والأسلحة اللازمة لسلامة الدولة".

ويرد الفريق الآخر على هذا بقوله: "لو اقترضت الدولة من أجل مرافقها المنتجة كما هو متبع فى كل الدول، فإن الإيراد الجديد الذى سيتحقق منها كفيل بسداد فوائد القرض، وأيضا تغطية رأس المال بالتدريج. أما لو اقترضت من أجل نفقات غير منتجة، فإن الفوائد تصبح ضمن المصروفات وهذا إثقال على الموازنة. أما المعدات الحربية، فإنها فى كل الدول تستكمل من الإيرادات الثابتة، وإلا فعند الحاجة لن نجد نقودا لتغطية النفقات العسكرية.

واستشعر جلالة السلطان الألم بسبب عدم تنفيذ رغبته دفعة واحدة حسبما تقضى به همته السلطانية العالية،لذا فقد ظن نفسه مريضا، وظن أهل القصر خاصة والدة جلالة السلطان، أن جلالته يقع تحت تأثير سحر. وقد وقعا فى يد بعض المشايخ الدجالين لإبطال هذا السحر، وكان هذا سببا فى انتشار الشائعات بين الناس.

وفى هذه الأثناء أمرت والدة جلالة السلطان أن يقرأ الخطباء فى بعض جوامع السلاطين فى أثناء خطبة الجمعة دعاءً غير مترابط ولا يحمل معنى، وضعه واعظ يدعى "خلوصى". وقد أدى هذا إلى زيادة شكوك الناس، وانتشرت أراجيف

فحواها "أن جلالة السلطان مريض، وتبدو عليه علامات الجنون". فضاق "فؤاد باشا" من هذا واستدعى "حسين بك" وكيل أعمال والدة جلالة السلطان، وعنَّفه لهذا السبب.

تغيير الوزراء

كما ذكرنا سلفا كان جلالة السلطان يريد أموالا كثيرة للإنفاق العسكرى، وكان " فؤاد باشا " يركز جهوده للنهوض بالميزانية، حتى يستطيع تدارك الوضع والحالة الراهنة، ولذا لم يمكنه التصرف على النحو الذى يوافق رغبة جلالته.

وعندما أعيدت بعض الأوراق التى عرضت على جلالة السلطان بإيعاز من بعض المقربين، تعطلت كثير من الأعمال، ويئس " فؤاد باشا " من المستقبل. وعند مناقشة الأمر مع "عالى"، "ورشدى"، "وكامل باشا " قرر الأربعة الاستقالة دفعة واحدة، فورًا، وكان رأى "رشدى باشا" أنه لو قبلت الاستقالة فبها ونعمت. أما إذا رفضت وسألهم جلالة السلطان عن سبب الاستقالة، فسيكون الرد: "إن القواعد المتبعة الآن لن تؤدى إلى حل، والحل يكون بكذا وكذا فقط، وهذا ما انتهينا إليه". وقد أيدوه جميعا فى هذا الرأى. وصمموا على تنفيذ هذا القرار فى اجتماع لهم بقصر " فؤاد باشا " فى ليلة الأربعاء العاشر من شهر رجب، عملا بقاعدة أن "الخير لا يؤخر، وخير البر عاجله "، فاندفع " رشدى باشا " فى الكلام، وقال: " يجب أن أقابل الآن الباشا وزير البحرية (الداماد " محمد على باشا")، حيث ينبغى أن يشترك معنا فى هذا الأمر". وحدث أن عزل هو والباشا وزير البحرية، بعد ذلك بيوم واحد. وبعد ذلك ظهر التردد على "كامل باشا "، وصار" فؤاد باشا" و" عالى باشا" وحدهما. ولما أدركا أنه لا يصح إجبار أحد على أمرٍ ما، قررا الاستقالة وحدهما. وفكرا فى أنه إذا تولى العمل من لا تربطهم به رابطة فربما يسبب لهم المتاعب، أما فى حال بقاء كامل باشا وتوليه منصب الصدارة فسيحافظ عليهم قدر المستطاع، فأوصياه بعدم الاستقالة.

وفى يوم الجمعة الثانى عشر من شهر رجب، قدم " فؤاد باشا " استقالته للبلاط

السلطانى. وبعد العشاء ذهب إليه "حسن أفندى" موظف العرض بالبلاط السلطانى، وسأله عن سبب استقالته، فأجاب: " هى الأسباب التى عرضتها فى استقالتى. إن تحسُّن الموقف أمر صعب، وكل الإجراءات الصحيحة الواجب اتخاذها مرهونة بتأييد جلالة السلطان، وإننى أرى منه منذ فترة ما يدل على أن نجمى على وشك الأفول فآثرت الاستقالة". فذهب "حسن أفندى" وعرض الأمر على جلالة السلطان، ثم عاد فورًا واسترد الخاتم السلطانى من "فؤاد باشا"، حسبما أُمر (بما يعنى عزله من منصب الصدر الأعظم). وفى الصباح استدعى جلالة السلطان شيخ الإسلام " سعد الدين أفندى "، وعرض عليه أمر استقالة " فؤاد باشا "، فاقترح شيخ الإسلام أن يتولى " صفوتى باشا " منصب الصدارة. ولما كان هذا على غير رغبة جلالة السلطان، ظهر عليه بعض الضيق، وعرض أن تسند الصدارة إلى "عالى باشا"، فلما قال شيخ الإسلام لجلالته: " إن " عالى باشا " أيضا سيقدم استقالته". قال جلالة السلطان: "لم يصلنا شيء كهذا". قال: "ربما وصل، أو على وشك الوصول". وعند تقصى الأمر، اتضح أن استقالة "عالى باشا" قد وردت، ولم تعرض بعد على جلالة السلطان.

وبسبب قلق جلالة السلطان من استقالة الصدر الأعظم ووزير الخارجية واحدا تلو الآخر، فقد تأخرت توجيهات جلالته، وظل منصب الصدارة شاغرا فى ذلك اليوم. وفى الصباح أمر بتعيين " كامل باشا " صدرا أعظم. ورفضت استقالة "عالى باشا" واستمر فى منصبه، وكان يحث " فؤاد باشا" على قبول رئاسة المجلس الأعلى، لكن "فؤاد باشا" كان يستعفى. وبذلك خلت رئاسة المجلس الأعلى، وظلت شاغرة مدة أسبوع، ثم استدعى جلالة السلطان "فؤاد باشا" وأقنعه بنفسه، وعينه رئيسا للمجلس الأعلى.

وهكذا تسللت المنافسة إلى علاقة الأخوة التى ربطت كل من "فؤاد"، "وعالى"، "وكامل باشا". ومع أن "فؤاد باشا" لم يفصح عن هذه الملاحظة، إلا أنه كان يتصرف بعد ذلك وفقا لها. ثم أصبح "فؤاد باشا" وزيرا للحربية وتألق نجمه وارتفعت مكانته أكثر من ذى قبل.

رحلة السلطان عبد العزيز إلى مصر

خلال عام ١٢٧٩هـ [١٨٦٢م] جاء إلى إستانبول " إسماعيل باشا" والى مصر، وأهدى للموكب السلطانى الباخرة الفخمة التى جرى تصنيعها بأمر سلفه "سعيد باشا".

بعد ذلك تفضل جلالة السلطان "عبد العزيز خان" بتشريف مصر بالزيارة وبرفقته "فؤاد باشا" وزير الحربية آنذاك، ومنحه لقب الياور الأكرم، وكان غير مستعمل فى الدولة العلية حتى ذلك الحين، وفؤاد باشا هو أول من حمل هذا اللقب.

ومن المعروف أن الآداب والرسوم تختلف باختلاف الزمان والمكان، فعادات أوربا تتناقض مع عادات العثمانيين فى أكثر خصوصياتها. فمثلا من عادة العثمانيين أن يخلعوا أحذيتهم عند دخول مكان ما، بينما يخلع الأوربيون غطاء رأسهم.

ويروى أنه أيام وجود الانكشارية، كان السفراء يرسلون إلى دولهم أخبارا عن إستانبول، فكانت كل الأخبار التى يرسلها سفير السويد تصدق، فسأله سائر السفراء: "من أين تستقى هذه الأخبار الصادقة؟". وألحوا عليه فقال: "إن أخبارى ليست حصيلة روايات، لكنها نتاج فكر وتروٍّ، ويكون ذلك بتفسير الأحوال هنا على عكس ما تفسر عليه أحوال أوربا. فمثلاً إذا رأيتم الانكشارية على المقاهى يتهامسون، فإنكم قياسا على أحوال أوربا تكتبون لدولكم أنه: "سيحدث تمرد فى إستانبول". أما أنا فأفسر الأمر على النقيض، وأكتب: " أن الأمن والهدوء مستتب فى إستانبول". ويكون الأمر كذلك، لأن الانكشارية ينفثون عما فى صدورهم بالكلام ولا يتمردون. كما تفسرون صمت الانكشارية وسكوتهم بأن إستانبول يسودها الأمن والاستقرار، أما أنا فعلى العكس، أقول: "إن السكوت علامة التمرد، فيلزم الانكشارية الصمت لفترة قصيرة، ثم يملؤهم الغضب، ويتمردون فجأة ويعلنون العصيان".

كذلك تتناقض عادات العثمانيين والأوربيين، فيما يتعلق بتعظيم الحكام. فالصياح والهتاف والتحية فى أوربا تكون احتراما للحاكم، ويكون صمت الناس

وسكوتهم دليل غضبهم. أما بالنسبة لنا فالأمر على العكس تمامًا، ففى خفض الناس للرءوس والوقوف فى صمت وهدوء، أكبر تعظيم واحترام، بل إنه لا يجوز تفحص وجه السلطان. وكان الأثرياء من حجيج الروم ايلى، يعرجون على إستانبول فى طريق عودتهم من الحج لزيارتها ورؤية وجه خليفة المسلمين. وهذه عادتهم منذ أمد بعيد، فكانوا بمجرد وصولهم إلى إستانبول يتوجهون إلى حيث يؤدى السلطان صلاة الجمعة لرؤية وجهه. ومن لم يستطع منهم أن يجد مكانا مناسبا لمشاهدته، أو لم يتمكن من رؤيته جيدا، ينتظر إلى الأسبوع التالى. ولذا كان بعضهم يمكث فى إستانبول عدة أسابيع.

ومن المعروف أن الإنسان أسير العادات والتقاليد، ومن الممكن أن تتغير هذه العادات تدريجيا بمرور الزمن. وقد يحدث التغير دفعة واحدة أحيانا فى الظروف غير العادية. وكان من عرف العثمانيين وعاداتهم المرعية منذ أمد بعيد، أن يقفوا فى سكون وصمت تعظيما لجلالة السلطان، لكن هذه العادة وذلك العرف تغيرا فجأة عند عودة جلالة السلطان " عبد العزيز خان " من مصر.

ذلك أنه لم يذهب أحد من السلاطين العثمانيين إلى مصر منذ عهد ساكن الجنان جلالة السلطان سليم الأول فاتح مصر وبلاد العرب، ولذا فعند تشريف حضرة الخليفة إلى مصر هذه المرة، ولفرط سعادة أهلها، الذين لم يحظوا بمثل هذا التشريف من قبل تبدل حالهم، فلم يطيقوا صبرا على التزام السكوت والصمت عند رؤيتهم جلالة السلطان، وارتفعت أصواتهم فى الشوارع بالدعاء لجلالته. وعند عودة جلالته من مصر، اتجه إلى "إزمير "، وبها خليط من البشر استقبلوا جميعا جلالة السلطان بحفاوة بالغة، حتى إن السيدات والآنسات ركعن فى الشوارع وهتفن "يحيا السلطان ".

وقد سُر جلالة السلطان بهذا التصفيق، فقال: " لقد رأينا فى مصر " وإزمير " من مظاهر الحب، ما لم نره من أهالى إستانبول ". وهكذا انتقلت عادة التصفيق هذه إلى إستانبول عند عودة جلالته، وحول سكان إستانبول الصمت والسكون الذى اعتادوا عليه منذ القِدم إلى تصفيق وهتاف رقيق مؤثر. وتفوقوا على أهل مصر

وإزمير فى تزيين المدينة. وكان تجار الأرز الذين يتعاملون مع مصر قدوة للآخرين فى هذا الأمر، إذ زينوا حوانيتهم وكأنها منازل عُرس، كما زينوا الشوارع بالثريات النفيسة وأنواع المصابيح والقناديل. ونافسهم باعة الحصير، فزينوا أسواقهم، وكذلك فعل بقية التجار، فأتوا بأشياء تفوق التصور رغبة منهم فى إظهار تفوق كل منهم على الآخر. وزينت واجهات المحال والخانات بغصون الغار[1]. وأضيئت بالمصابيح والقناديل. ووضعت أصص الزهور والليمون فى أغلب الأماكن حتى بدت وكأنها حدائق ليمون طبيعية. وزينت المحال فى أغنى مناطق إستانبول وأصغرها، كل حسب إمكانياته. وأضيئت كل الخانات بالمصابيح والقناديل. والحاصل أن كل أهل إستانبول تنافسوا فى إقامة زينات لم يشاهد مثلها من قبل. وأصبحت شوارع إستانبول مثل حدائق المنازل الساحلية المزينة. كذلك كان الأمر فى كل من "أسكدار" [2]، "وبك أوغلى"، "وغَلَطه" [3]، وفى سواحل بوغاز إستانبول . لكن مدينة إستانبول تفوقت عليهم جميعا.

ولما زين العاملون فى السوق الكبير سوقهم، أرادوا أن يفتحوه ليلا وهذا ممنوع، فترددوا على الشرطة للحصول على تصريح بهذا، وعندما رُفع الأمر إلى "فؤاد باشا" سمح لهم على الفور بفتح السوق ليلا، وزين السوق زينة فائقة.

وفى الليلة الثانية، وبعد أن تناول جلالة السلطان الطعام فى مقر وزارة الحربية، تفضل بالتجول داخل السوق، فشاهد منطقة باعة الحصير، و"آصمه التى "[4]. وفى أثناء مروره داخل السوق نثر الباعة النقود تحت سنابك جواده، كما فرشوا الأقمشة الحريرية فى بعض الأماكن بدلا من الرمل. وفى الليلة الثالثة، وبعد

---

(1) الغار،شجر ينبت بريا فى سواحل الشام، والغور، والجبال الساحلية. دائم الخضرة، يصلح للتزيين. وكان الرومان يتخذون منه إكليلا يتوجون به القائد المظفر، رمزا لمجده.

(2) أسكدار Üsküdar ": تقع فى مدخل مضيق البوسفور من ناحية بحر مرمرة على الشاطئ الشرقى من البوغاز.

(3) غلطه Galata:حى فى إستانبول يقع على البوسفور، وهو مرسى للسفن، ويتميز بحركة تجارية نشيطة.

(4) معناها تحت التكعيبة.

أن تناول جلالة السلطان الطعام فى معسكر "بك أوغلي"، تفرج على ذلك الحى.

وهكذا زينت المدينة ثلاث ليال، وتنافس الجميع فى هذا الشأن. واختفت المصابيح والقناديل من دكاكين إستانبول ، وبلغ الزحام مبلغه واستحال السير فى السوق ليلا، وأصبح الوصول إلى "آصمه التى"، مرورا بالسوق مستحيلا. وعلى الرغم من هذا لم يحظر على النساء الخروج فى الليل، وكان الناس يتجولون فى الشوارع حتى الصباح. ولم تبدر من أحد أية حماقة فى أى مكان، وانتشى الجميع من فرط السرور والانبساط. وعزفت الموسيقى فى كل مكان فضلا عن فرق الموسيقى العسكرية التى طافت بالشوارع والأحياء. الحاصل أن المدينة زينت مدة ثلاث ليال، بشكل يعجز القلم عن وصفه.

"وفؤاد باشا" محب لجلالة السلطان، وذو مَلَكة قادرة على الابتكار والاختراع، فأمر بإقامة احتفالات ليس لها مثيل فى أثناء ذهاب جلالة السلطان وعودته، كما حرك محبة كل الناس لجلالة السلطان.

وكان الوزراء قد قرروا إلغاء امتياز مدينة إستانبول ، بشأن تحصيل الضرائب والتجنيد، وأن تتم معاملتها كسائر المناطق فيما يتعلق بهذين الأمرين، إلا أن هذا القرار أرجئ تنفيذه، لما أقامه أهل إستانبول من زينات وما أبدوه من مظاهر الحب والإخلاص.

واستقر "كامل باشا" فى منصب الصدر الأعظم، وكان يعلم أنه لن يمكنه الاحتفاظ " بفؤاد باشا" و"عالى باشا" فى معيته. لكنه كان يرغب فى أن يتولى " عالى باشا " منصب الصدارة، " وفؤاد باشا " وزارة الخارجية. كما كان يعلم أيضًا أنه لا يناسبه منصب سوى رئاسة المجلس الأعلى. وشعر أن هذا ما يطمح إليه" عالى باشا " أيضًا، وكنا نعلم أن جلالة السلطان ينفر من " عالى باشا "، ويوجه كل اهتمامه إلى "فؤاد باشا". وندرك أن بقاء " عالى باشا " فى وزارة الخارجية، إنما هو مجرد مجاملة " لفؤاد باشا".

بناء على ذلك، أعيد تعيين " فؤاد باشا " صدرا أعظم فى الخامس عشر من شهر ذى الحجة، وألحقت وزارة الحربية بالصدارة. وفى يوم تنصيبه، اجتمع فى حجرة العرض رجال الدولة مع أمراء الجيش.

التوجه نحو اللامركزية

كان "فؤاد باشا" يأمل منذ أمد بعيد فى إعادة تنظيم الولايات، وكان يرى توسيع الولايات والسناجق، وانتخاب الولاة من بين الأكفاء ذوى الخبرة، وتوسيع دائرة اختصاصاتهم، على أن يكون الرجوع إلى إستانبول فى المسائل المهمة فقط. وهكذا يتخلص مركز السلطنة من الانشغال بالمسائل العادية، وينشغل الوزراء بالمسائل المهمة فى الدولة. وأمر "فؤاد باشا" بوضع لائحة الولايات على هذا الأساس. ولوضع هذا الأمر موضع التجربة قام بتوحيد ولايات "روسجق"[1]، "وودين"، "ونيش" فى ولاية واحدة كبيرة، باسم " الطونة "، وأُسندت ولايتها إلى "مدحت باشا"[2] والى " نيش".

وبموجب هذه اللائحة، أطلق اسم " ولاية " على الأيالة، ولقب " متصرف " على قائمقام السنجق، ولقب " قائمقام " على مدير القضاء، ولقب " مدير " على موظفى الناحية.

---

(1) روسجق Rusecuk:ولاية تقع على حافة نهر الطونو فى بلغاريا، وكانت فى ذلك الوقت تتمتع بأهمية كبيرة لموقعها.

(2) مدحت باشا (١٨٢٢: ١٨٨٥): اسمه الأصلى " أحمد شفيق "، اشتهر باسم " مدحت باشا "، أحد أعضاء جماعة " تركيا الفتاة "، كان ماسونيا، اشترك فى مؤامرة خلع السلطان " عبد العزيز". كتب القانون الأساسى الذى أعلنه السلطان " عبد الحميد " مضطرا سنة ١٨٧٦م. " ومدحت باشا" ممن أيدوا فكرة حركة التجديد فى الدولة العثمانية، على النمط الغربى، واتخاذ فرمانى التنظيمات بداية شاملة لهذه الحركة التغريبية. كما كان معجبا إعجابًا شديدًا بإنكلترا وبالنظام الديموقراطى الإنكليزى، وكان يتصور أن الدولة العثمانية يمكنها تفادى كل نقص ألم بها، إذا طبقت النظام الإنكليزى. تولى منصب الصدر الأعظم مرتين، المرة الأولى سنة ١٨٧٢م فى عهد السلطان "عبد العزيز "، والمرة الثانية سنة ١٨٧٦م فى عهد السلطان " عبد الحميد الثانى ".
انظر: محمد حرب، مذكرات السلطان عبد الحميد، ص ١٣٦.

Ilhami Sosyal، a. g. e.، sh. 203.
I. A. C. 8، sh. 758.

خصوصية الدولة العثمانية

إن للدولة العلية خصوصيتها التى تميزها عن غيرها من الدول، فليس بها ولاية تشبه الأخرى، بل لا سنجاق فيها يشبه الآخر. لذا فإن الأصول والقواعد التى توضع للدولة لا يمكن تطبيقها فى كل المناطق بنفس الشكل. فالوالى والمتصرف يحتاج إلى الإقامة فى المكان الذى يعين فيه لمدة لا تقل عن عام، حتى يمكنه التعرف على أفكار أهله وأطوارهم، وحتى ذلك الحين ينبغى عليه بذل الجهود والتعاون مع الآخرين لتحقيق الهدف.

السماح للأجانب بحق التملك فى الدولة العلية

منذ زمن بعيد لم يكن يسمح للأجانب بالتملك أو التصرف فى الأملاك والأراضى فى ممالك الدولة العلية. لذا كان الأجانب الذين يستقرون فى الدولة، لا يستطيعون حيازة الأملاك والأراضى التى يشترونها، إنما كانوا يتحايلون [على ذلك] بكتابة عقود حيازتها بينهم وبين زوجاتهم أو بقية أقاربهم من رعايا الدولة العلية. بناء على ذلك ازدادت أعمال التحايل، وبها انتقلت كثير من الأملاك إلى حيازة الأجانب.

وفى اللجنة المكونة من خواص الوزراء، التى تشكلت للنظر فى هذا الأمر قيل إنه: " لو سمح للأجانب بالتملك، فستزيد قيمة الأراضى، ويقوم الأجانب بتحول النقود إلى ذهب ينقلونه إلى دولهم ليبقى هناك". وكان " رشدى باشا " يفكر فى كل شيء ببعد نظر، ويبحث الأمور بدقة وترو. وفى أثناء شرحه وتوضيحه للمحاذير البديهية، تدخلت ـ عبدكم ـ فى الحوار، بتفضيل هذا تمامًا، وقلت:

"إذا استطعنا الآن منح الأجانب عقود تملك، فلن يستقر الأمر أو ينضبط، فأغلب العقود فى إستانبول ، تصدر عن وزارة الأوقاف السلطانية، وأعمال خزانة الأوقاف مضطربة جدا، كما أن وزير الأوقاف لا يستطع أن يعرف عدد العقود التى ختمها قبل يوم. فحاملو الأختام يختمون العقود بدون أن يقرأها الوزير بنفسه ولا يعرف محتواها، كما أن الكُتَّاب والجُباة يسيئون استغلال هذه النقطة أسوأ استغلال.

فإذا باعوا لشخص ما قطعة أرض من ميدان "بايزيد"، فإن وزير الأوقاف يقوم بالتصديق والتوقيع على العقد دون أن يعلم عن الأمر شيئا. لكن لو ذهب ذلك الشخص وباع ذلك المكان، فإنه سوف يمنع من البيع بسبب الشكاوى التى ستنهال من كل اتجاه، ويقال إن فى الأمر خطأ. أما الأجانب، فلن يمكن منعهم من التصرف [فى الأملاك] لأن معهم عقودا رسمية، ويجب أن تعطى لهم تعويضات هائلة لاسترداد مثل هذا العقد غير المشروع. أما الحُجَج التى تعطيها المحاكم الشرعية، فإنها لا تعتبر فى دولهم عقودا رسمية، وإذا أحيل الأمر إلى المحكمة، فإنه يتطلب وجود شاهدين لإثبات مضمون الحجة. ولأن شهادة النصارى غير مسموعة فى المحاكم الشرعية، فسوف تثار حولها مسألة الإدلاء بشهادتهم، وهذا أمر يسبب ضيقا شديدا للباب العالى. كما أن الأجانب لا يذهبون إلى المحاكم الشرعية فى مثل هذه الدعاوى، ولأن هذه القضايا ليست من الأمور التجارية، فإن المحكمة التجارية لا تستطيع النظر فيها، فيبقى أمامنا المجلس العالى للأحكام العدلية، وهو أيضا مشغول بالدعاوى المهمة التى تظهر باستمرار. لذا فإنه عندما يسمح للأجانب بالتملك، ستظهر يوميا أعداد كبيرة من الدعاوى المزورة، بدرجة يعجز معها المجلس الأعلى عن النظر فيها".

وعندما قلت هذا ونوقش ما قاله "عالى باشا" من أن مندوبى الدول العظمى قالوا له، عندما اشتكى فى مؤتمر باريس من تدخل المترجمين فى المحاكم: "إنكم على حق فى هذا، فنحن أيضًا قد ضقنا من هؤلاء المترجمين، لكن عليكم أولا أن تنظموا محاكمكم على غرار محاكم الدول المتمدينة، وأن تجعلوها فى وضع يوحى للناس بالأمان، ونحن نعدكم بعدم ذهاب المترجمين إلى المحاكم، وسنمنعهم من التدخل فى شئونكم الداخلية".

ولما قال "عالى باشا": "على أى حال، نحن فى حاجة إلى تنظيم محاكمنا، وأيضا إلى وضع نظام للتعاقد". قلت: "افعلوا هذا أولا، ثم فكروا فى مسألة حق تملك الأجانب". وعلى هذا أرجئ النظر فى هذا الأمر إلى وقت لاحق.

وفى أثناء وجودى ـ أنا عبدكم ـ فى حلب، فَصَل الباب العالى فى هذا الموضوع، وكتب بيانا وزعه على السفارات. وقد اكتسب هذا البيان حكم التعهد بعد قبول الدول ـ كل دولة على حدة ـ له. وعندما أُرسلت صور هذا البيان إلى حلب فى أثناء وجودى هناك، واطلعت عليه، رأيت أن دعاوى الأملاك سوف تنظر فى محاكم الدولة العلية، وأن [أصحابها] يعاملون فيما يتعلق بحقوقهم، نفس معاملة رعايا الدولة العلية، وأنه قد وضعت كثير من الضمانات مثل عدم حضور المترجمين إلى المحاكم فى أثناء نظر قضايا التملك. لكن كل [الضمانات] ألغيت بكلمة واحدة. فقد أضيفت عبارة " أن أشخاص وأموال ومنقولات الأجانب كلها محمية". ولم يذكر فى البيان السابق، قيد مهم وهو عدم اللجوء إلى وساطة السفارات فى إجراء الإعلانات المتعلقة بقضايا التملك، وقد تأسفت عندما اطلعت على هذا الأمر الدقيق. أما الباب العالى، فقد نظر للأمر فى البداية نظرة رضا، ثم ظهرت له مشكلاته فيما بعد، لكن ما العمل، فليس من الممكن تدارك الأمر مرة أخرى بعد ربطه بميثاق. والآن إذا أرسل إعلان حول عدم أحقية [الأجانب] فى التملك، فإن الأجنبى الذى فى حوزته محل أو منزل، لا يمكن أن يخرج منه حتى ولو كان ما به عبارة عن بضع مقاعد محطمة، فإن إخراجه وإخلاء [المكان] يكون مرهونا بوساطة السفارة، أما المترجمون والقناصل، فقد أضاعوا حقوق رعايا دولتنا العلية بتزويراتهم المختلفة فى هذا الخصوص، وحصل الأجانب على امتياز حق التصرف فى الأملاك، الذى حرموا منه من قبل.

الحاصل، أن الأجانب بهذه الطريقة نالوا امتيازًا جديدًا، وأصبح هذا الامتياز أعقد الأمور فى الدولة العلية، وأصبح الأجانب فى الدولة العلية فى وضع ممتاز، فى الوقت الذى نجد فيه أن المواطنين فى أية دولة من الدول هم أصحاب المكانة الأولى. وبسبب حرمان رعايا [الدولة العلية] من تلك الامتيازات أصبحوا يميلون ويحرصون على التبعية للدول الأجنبية، وأصبحت امتيازات الأجانب فى المحاكم على وجه الخصوص، أمرا يفوق الاحتمال.

أحوال إستانبول

فى أثناء وجود عبدكم واليا على حلب لمدة عامين، حدثت تغيرات سياسية مهمة فى العاصمة. ومن هذه التغيرات تولى "عالى باشا" منصب الصدارة بينما جماعة "تركيا الفتاة" تعمل ضده، ولهذا ازداد عداؤهم له. وكانت علاقته بمصر أساس تشهيرهم به، واعتراضهم عليه.

فقد تدفق ذهب "إسماعيل باشا" خديوى مصر، على إستانبول تدفق الماء. وقد وسع [إسماعيل باشا] من امتيازات مصر بشراء بعض الامتيازات، وأحدها حصر توارث [الحكم] فى مصر فى أكبر أبنائه وأحفاده، وأسقط أبناء عمومته وأبناء إخوته من وراثة الحكم، وذلك على خلاف الأصول الموضوعة والمألوفة والمتبعة فى الدولة العلية. وكانت شكاواهم فى هذا الصدد، تذهب هباء.

أما "مصطفى [فاضل] باشا "[1]، فقد كان المستحق الأول لولاية مصر بعد أخيه " إسماعيل باشا "، وقد تأثر جدا لحرمانه من حق وراثة الحكم، فى الوقت الذى كان يترقب فيه وفاة أخيه. ولذا فقد أطلق لسانه ضد الدولة فى الداخل والخارج، وتمادى فى إعلان شكواه، علاوة على سعيه لإثارة الفتن وتقديمه مبالغ كبيرة لجماعة "تركيا الفتاة". وعندما حصل "عالى باشا" على إرادة سنية بإبعاد (مصطفى فاضل) عن إستانبول وأبلغه بهذا رسميا، اضطر "مصطفى باشا" للرحيل إلى أوربا، ومع هذا فقد توقفت علاقاته بالجمعية السرية التى اتصل بها. وقد انضم لهذه الجمعية السرية كثير من الفدائيين، وكان يرأسهم "نجيب باشا زاده"، وهو من خيرة رجال الدولة العلية، " وأحمد بك أوغلي محمد بك "، وهو من أصحاب الرتبة العالية، وكان يدير هذه الجمعية " عزمى بك "، وهو أيضا من رجال الدولة.

---

(1) الأمير مصطفى فاضل (١٨٢٩: ١٨٧٥م): أخو الخديوى إسماعيل، سافر إلى إستانبول ، وأصبح عضوا فى المجلس العالى للتنظيمات سنة ١٨٥٧م، ثم وزيرا للمعارف والمالية سنة ١٨٦٢م. كان ماسونيا انعقدت صلته بجماعة " تركيا الفتاة " أثناء وجوده فى باريس، وقدم لهم يد العون، وأمدهم بالمال اللازم لهم، وذلك انتقاما من الصدر الأعظم " عالى باشا " والدولة العثمانية، بسبب تغير قانون وراثة الحكم فى مصر لصالح أبناء الخديوى " إسماعيل " و مما حرمه من حقه فى حكم مصر. ثم عاد إلى إستانبول سنة ١٨٦٧م، وأصبح وزيرا للمالية والعدل.

كانت خطة الجمعية، تبدأ بالهجوم على الباب العالى فى يوم انعقاد المجلس، وقتل الوزراء، ثم تشكيل حكومة جديدة، واستدعاء "محمود نديم باشا" الموجود واليا لطرابلس الغرب آنذاك لتشكيلها، وجرت بينهم مفاوضات سرية بهذا الخصوص.

وقد صدرت تعليمات شفوية من "عزمى بك " لأعضاء الجمعية، للاجتماع فى يوم معين فى حديقة منزل "ولى أفندى" بحجة التنزه، وذلك ليكونوا بعيدين عن المراقبة، وتحمسوا للأمر، وعلى الفور؛ قرروا تنفيذ ما يضمرونه بعد يوم أو اثنين، وكان بينهم "ابن صبحى باشا " المتوفى. وبعد عودته من هذا اللقاء، أفصح لوالده بهذا السر، فارتعد "صبحى باشا" خوفا، وأخذ ابنه على الفور وذهب إلى " عالى باشا " ليلا، وشرح له الأمر.

على الفور، تمت مهاجمة منزل " عزمى بك "، وألقى القبض عليه، كما هوجم أيضا منزل " أحمد بك " الواقع على الساحل، وألقى القبض على ابنه " محمد بك " وحبس. وتم الحصول على أوراق كثيرة تظهر وتثبت أسرار هذه الجمعية، وألقى القبض على أعضائها، وحبسوا ووضعوا قيد الاستجواب.

فى تلك الأثناء، وصل "محمود نديم باشا" إلى بوغاز البحر الأبيض [الدردنيل]، وكان المتفق عليه أن يتحرك من طرابلس بغير استئذان، ليصل إلى إستانبول فى نفس اليوم الذى سيهاجم فيه المهاجمون الباب العالى، لكنه علم بما حدث قبل ذلك بيوم واحد، وتصادف وصوله إلى البوغاز مع يوم تقديم المجرمين للتحقيق، ولذا فإن تحرك " محمود باشا " من مقر عمله دون إذن فى مثل هذا الوقت المثير للريبة، ومجيئه إلى إستانبول ، لهو أمر يستحق التحقيق حسبما تقتضيه أصول المحاكمات، إلا أن "فؤاد باشا " وزير الخارجية كان على صلة طيبة بأسرة "محمود باشا "، ومع هذا لم يستطع أن يلتمس له عذرا فى هذا الأمر. وهناك من طالب بضرورة التحقيق مع "محمود باشا "، إلا أن " عالى باشا " لم يشأ أن يضخم الأمر إلى هذا الحد. ومال إلى التغاضى والتسامح مع "محمود باشا "، ثم عينه بعد ذلك مستشارا للصدر الأعظم.

وكان " عالى باشا" يخاف جدا من وقوع حادث كالذى كان يدبره " عزمى بك "، ولذا فقد أصبح بعد ذلك يرتعد خوفا، كلما سمع ضوضاء بسيطة فى ناحية ما. وكان يظن أن المهاجمين قد أتوا، وسينقضون عليه. أما "حسنى باشا " ناظر الشرطة، فقد اتخذ من حال [عالى باشا] هذه، فرصة لكى يسيطر عليه تماما، وكان يقدم له كل يوم مجموعة من التقارير [الوهمية] كى يجعله فى حاجة إليه بصفة دائمة. أما " محمود باشا"، فكان رجلا نهازا للفرص، أقام علاقة مع البلاط السلطانى بشتى الوسائل، وبعد فترة أصبح ناظرا للبحرية.

إلغاء المجلس الأعلى للأحكام العدلية وتدخل غير المسلمين فى شئون القضاء

كان تدفق الأجانب على ممالك الدولة العلية المحروسة حسبما ذكرنا من قبل، سببا فى تزايد قضاياهم بشكل مضطرد، حتى وصلت إلى الحد الذى لا يمكن معه الفصل فيها. وعندما قال مندوبو الدول الأجنبية "لعالى باشا" فى مؤتمر باريس: "لو أعدتم تنظيم محاكمكم، بحيث تصبح مدعاة للطمأنينة، فسوف نقوم نحن أيضا بإلغاء تدخل المترجمين الأجانب فى شئون المحاكمات". ومنذ ذلك الحين، لم يمكن عمل شيء بخصوص إصلاح المحاكم، وقد ألغى المجلس الأعلى للأحكام العدلية فى منتصف شهر ذى القعدة من عام ١٢٨٤هـ [١٨٧٦م]. وذلك بناء على ما قررته الدولة بشأن إنشاء محاكم على النسق الفرنسى، وفصل القضاء عن السلطة التنفيذية تماما، وتشكيل مجلس شورى الدولة وديوان الأحكام العدلية، على أن يكون ثلثا أعضاء المجلسين من المسلمين، والثلث من غير المسلمين. وصدر أمر بإسناد قيادة الجيش إلى "نامق باشا" والى بغداد، ووزارة البحرية إلى "محمود باشا" مستشار الصدر الأعظم، ورئاسة مجلس شورى الدولة إلى "مدحت باشا" والى "الطونه"، ورئاسة ديوان الأحكام العدلية إلى عبدكم. وبعد ذلك أسندت ولاية حلب إلى "ناشد باشا" متصرف "مرعش"، وولاية "ديار بكر" مقرونة برتبة الوزارة إلى أمير اللواء "قورت إسماعيل باشا" قائد الفرقة الإصلاحية الموجود فى "مرعش". وفى تلك الأثناء رُقيت ـ عبدكم ـ وأُحسن علىَّ بوسام "عثمانى" من الدرجة الأولى.

التنظيمات القضائية

قُسِّم ديوان الأحكام العدلية إلى قسمين؛ الحقوق والعقوبات. ولما كانت رئاسة الدائرتين منعقدة إلى ـ عبدكم ـ فقد انضممت إلى مجلس الوزراء الخاص، مثل رئيس مجلس شورى الدولة.

ثم تبدل اسم الرئاسة بعد ذلك، وأصبح وزارة، وأنشئت محكمة للاستئناف فى دائرة ديوان الأحكام العدلية. ثم بُدأ فى تنظيم دوائر وزارة العدل، وتشكيل المحاكم الابتدائية، واكتملت التشكيلات القضائية فى نهاية العصر الزاهر لجلالة السلطان [عبد العزيز].

وبالرغم من انشغالى ـ عبدكم ـ بالتشكيلات القضائية فى كافة مراحلها، فإننى انشغلت أيضا بوضع مجلة الأحكام العدلية.

تشكيل جمعية مجلة الأحكام العدلية

أصبح من اللازم وضع قوانين ونظم [جديدة] للعمل بها سواء فى ديوان الأحكام العدلية، أو فى محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية النظامية والمحاكم التجارية المقرر تشكيلها.

وقوانين الحقوق، أى [مواد القانون] هى أساس القوانين والنظم فى كل الدول. ولما كانت الدولة العلية مبنية على الشرع الشريف، لذا كانت الرغبة التى تعتمل فى صدور أصحاب الرأى الصائب، منذ أمد بعيد هى أن تكون القوانين الشرعية هى أساس قوانين الدولة ونظمها. أما المتفرنجون التابعون للأفكار الغربية المحضة، فكانوا يفكرون فى ترجمة مواد قانون " نابليون"، للأخذ بها فى محاكم الدولة العلية. ولذا انقسم رأى الوزراء فى الأمر إلى قسمين ؛ أصحاب الرأى الأول يرون أن تجمع المسائل الشرعية المسايرة لمتطلبات العصر فى باب المعاملات، من الفقه، وتكون هى الأحكام الشرعية للمسلمين، على أن يتم تأليف كتاب يُعد بمنزلة القانون لرعايا الدولة من غير المسلمين. حتى إنه ـ كما ذكرت من قبل ـ قد شرع عبدكم فعلا فى

زمن " رشيد باشا "، فى تأليف كتاب مأخوذ من [كُتب] الفقه باسم " المتن المتين "، لكنه لم يوضع موضع التطبيق. وقد تجددت هذه الرغبة مرة أخرى، هذه المرة وكان عبدكم ومن يؤيدونه " وشروانى زاده رشدى باشا "، الذى كان وزيرا للمالية لفترة، ووزيرا للداخلية لفترة أخرى، كنا نؤيد هذا الرأى. والمجموعة الأخرى كانت تفكر فى ترجمة القانون الفرنسى واتخاذه قاعدة فى المحاكم النظامية، وكان "موسيو بوريه " السفير الفرنسى أكثر السفراء نفوذا فى إستانبول حينذاك، يأمل فى العمل بالقانون الفرنسى فى محاكم الدولة العلية، وكان كل الذين يعملون خداما للسياسة الفرنسية يتمسكون بهذا الفكر السقيم. أما " قبولى باشا " وزير التجارة، فكان يصر على هذا الرأى، وسبق له أن ترجم مواد القانون الفرنسى إلى التركية، وسعى لدفع الوزراء للتصديق عليه. لكنه لم يستطع أن يظفر بما يريد بسبب مخالفتنا له.

وفى اللجنة الخاصة المكونة من خواص الوزراء، والتى تكونت لمناقشة هذه الأمور، تقرر تشكيل جمعية علمية تضم كبار الفقهاء تحت رئاستى ـ عبدكم ـ لوضع كتاب بعنوان " مجلة الأحكام العدلية "، تجمع فيه المسائل المسايرة لمتطلبات العصر فى باب المعاملات من الكتب الفقهية. وذلك حسبما قال "فؤاد باشا" فى خطبته، وما ساقه ـ عبدكم ـ "وشروانى زاده" من أدلة وقرائن، نالت قبول اللجنة.

وهذه الجمعية العلمية المشهورة هى التى أطلق عليها اسم "جمعية المجلة" وأصبحت " مجلة الأحكام العدلية " التى تؤلفها [هذه الجمعية] معمولا بها الآن فى كل المحاكم النظامية. وقد طبقها الإنكليز أيضا فى قبرص بدون تغيير. وعند تشكيل إمارة "بلغارستان" (بلغاريا) قام البلغار أيضا بترجمتها إلى اللغة البلغارية، واتخذوها أساسا لقوانينهم. ولو كانت ترجمة القانون الفرنسى قد تمت فى حينها، لتكون بديلا للمجلة، لكان قانون "نابليون" معمولا به الآن فى محاكم الدولة العلية. ولهذا السبب، فقد نالت المجلة تأييد واعتراف الجميع، حيث إن تأليفها يعد خدمة دينية جليلة. لكن مجموعة المعارضين كانت تسعى لكى يظل هذا العمل غير مكتمل، وقد دبروا كثيرا من المؤامرات لعرقلته.

العزل والتعيين

ناصب المتفرنجون ممن أرادوا فصل المحاكم النظامية عن الأحكام الشرعية العداء لعبدكم بسبب البدء فى تأليف المجلة. وقام شيخ الإسلام "كذوبى حسن باشا"[1] ومجموعة من الجهال فى زى العلماء ـ بإيعاز من "قبولى باشا " ـ بالتحرك ضد ـ عبدكم ـ بحجة أنه كيف يوضع كتاب فقهى كهذا بمعرفة القانونيين، وليس بمعرفة العلماء.

وكان "عالى باشا " فى ذلك الوقت مستبدا ومستقلا بالرأى، ولا يمكن أن تؤثر فيه هذه الادعاءات أدنى تأثير. لكن وللأسباب التى سيأتى ذكرها فيما بعد، بدأ هو الآخر فى الإصغاء إلى تلك الادعاءات كى يتخذ منها ذريعة لعزلى.

وعندما كان "فؤاد باشا" من قبل صدرا أعظم وقائدا للجيش،كانت له المكانة والحظوة عند جلالة السلطان. ولما كان "عالى باشا" وزيرا للخارجية، حدث أن فقد "فؤاد باشا" فى أثناء زيارة لأوربا برفقة جلالة السلطان، حظوته لدى [جلالته] لسبب أو لآخر. فأصبح "عالى باشا " صدرا أعظم، "وفؤاد باشا" وزيرا للخارجية. ولأنهما كانا كشخص واحد، فقد استمر نفوذ "فؤاد باشا" أيضا فى الباب العالى، ولأن بقية الوزراء كانوا منتمين لواحد من الاثنين، لذا لم يكن هناك اختلاف بين الوزراء فى مناقشة المصالح. ولأن كل واحد من المنافقين، الذين يدورون فى فلك "عالى باشا" كان يعمل من خلف ستار ويسعى لإفساد هذا الاتساق بالوقيعة والفتنة، فكان "محمود نديم باشا" وزير البحرية أيضا يسبح مع هذا التيار. أما " كامل باشا المصرى "، الذى كان القاسم المشترك لمجالس السمر

---

(1) شيخ الإسلام كذوبى حسن أفندى (١٨٣٤ : ١٨٩٨م): هو " حسن خير الله أفندى " شيخ الإسلام الثالث عشر بعد المائة، فى الدولة العثمانية، تولى منصب شيخ الإسلام سنة ١٨٧٤م، وعزل منه بعد شهر واحد، ثم تولى نفس المنصب مرة ثانية سنة ١٨٧٦م، أثناء صدارة " مترجم محمد رشدى باشا "، وهو الذى أصدر الفتوى بخلع السلطان " عبد العزيز "، بعد أن استطاع أقطاب مؤامرة خلع السلطان، إقناعه بهذا. كما أفتى بعد ذلك بخلع السلطان " مراد الخامس " من العرش، بسبب اختلاط عقله. واستمر فى منصب شيخ الإسلام إلى أن عزله السلطان " عبد الحميد الثانى " سنة ١٨٧٧م.

الخاصة "بعالى باشا"، فكان يسعى للوصول إلى رئاسة مجلس شورى الدولة، لكن "فؤاد باشا" كان يمسك بزمام هذه العلاقة، ولا يدع "عالى باشا" يفر منه. وعندما توفى "فؤاد باشا" لإصابته بمرض القلب، انهار التوازن فى الدولة، وانفرد "عالى باشا" بالسلطة والنفوذ، لكنه لم يستطع أن يتحمل كل هذا الجاه.

وسادت فى الدولة روح الاستبداد، أما أوضاع "مدحت باشا" المتقلبة وأنانيته، فكانت تبدو ثقيلة على "عالى باشا"، ومع أن "مدحت باشا" كان ينتمى ويستند على سفراء فرنسا وإنكلترا، غير أن نفوذ ومكانة "عالى باشا" لدى الأجانب كانت تفوقه. فقام بعزل "مدحت باشا" من رئاسة شورى الدولة لصداقته الوطيدة بالسفير الفرنسى على وجه الخصوص، وأرسله واليا على حلب. وهكذا حقق "كامل باشا " ما يأمله هو الآخر.

وعندما لاكت الألسن سيرة "شروانى زاده" تلميذ "فؤاد باشا"، خَلَّص "شروانى زاده" نفسه من هذا بتملق "عالى باشا" وبطانته. كما كان " حسين عونى باشا " يعمل من وراء ستار، ليزيد من أنصاره سرا. وبينما كان يعانى السأم والملل وهو منكوب فترة من الفترات، إذ به يصبح بمساعدة " عالى باشا " وزيرا للحربية. وحقيقة أن والدة جلالة السلطان كانت تبغض "عونى باشا "[1]، ومع هذا فقد استمر فى السلطة بفضل حماية "عالى باشا " له.

أما عبدكم، فكنت أقصر وقتى على الوفاء بمهام وظائفى، ولا أنشغل بالأمور الخاصة. وكان " عالى باشا " يُكن لى نوعا من الاحترام، لأننى كنت معلمه فى وقت ما، ولو أنها كانت فترة قصيرة.

لكن تناقص اهتمام " عالى باشا " بى ـ عبدكم ـ إلى حد ما، بمساعى بعض المغرضين. ولم يدر بخاطرى أن " عالى باشا " ينافسنى ـ عبدكم ـ لكن حدث مؤخرا أن قال المرحوم " سرور باشا " صراحة أن عبدكم فى ذلك الوقت كان المنافس الوحيد " لعالى باشا ".

---

(1) كان السلطان " عبد العزيز " يكره " عونى باشا "، بسبب سوء سلوكه، فقد كان يعقد مجالس للنساء غير مشروعة. كما كان يتطلع بعينيه إلى نساء القصر، ويغازلهن، مما أغضب السلطان " عبد العزيز ".

خيانة رجال الدولة

فى تلك الأثناء ذهب " داود باشا "[1] وزير الأشغال إلى أوربا. وعقد اتفاقا مع "هيرش "[2]، لإنشاء خط سكك حديد "الروم ايلى". ولما كان لابد أن يتم تحويل هذا الأمر إلى مجلس شورى الدولة حسب النظام المتبع، قيل: "ربما يتعطل الأمر هناك". ولم يحول أمر الاتفاقية إلى مجلس الشورى، وتم تحويلها إلى لجنة مكونة من "شيروانى زاده باشا"، "وصادق باشا"، "وقبولى باشا". وقُرأت مضبطة اللجنة فى مجلس الوزراء. ومع أن اللجنة وافقت بداءة على هذه الاتفاقية، إلا أنها تركت الموافقة على حوالى ثمان عشرة مادة، لرأى مجلس الوزراء. وكان من الضرورى مناقشة هذه المواد بدقة كافية، إلا أنه استعجل فى اتخاذ القرار فى نفس اليوم. وطلب الرأى فيه دون تأمل أو مناقشة. وقام "كامل باشا المصرى" بجمع الآراء بالتفويض، وبدأ من منتصف [الصفوف]، بينما كان يجب أن يبدأ من أسفل على النحو المعتاد. وفى البداية سألنى ـ عبدكم العاجز ـ عن رأينا، فكان رأينا: "الموافقة مع التعديل". وقال "محمود نديم باشا" وزير البحرية، الذى كان جالسا إلى جوارى: "موافقة تامة". وعندما قال الصدر الأعظم "عالى باشا": "إن الخط الحديدى هذا مسألة حيوية بالنسبة "للروم ايلى"، ولا يجوز تأخيرها، لأننا لو خسرنا هذه الاتفاقية، سيصبح من العسير أن نجد متعهدا آخر". قلت: "نعم، إنها مسألة حيوية، لكن لو عقدت اتفاقية مضرة بالدولة، فإنها تصبح مسألة قاتلة. ويجب علينا على الأقل دراسة المواد التى ترددت فيها اللجنة، لأنه لا يجوز التعجل فى قبول أمور كهذه بدون دراسة ".

وعند دراسة هذه المواد، اعترضت ـ عبدكم ـ فى بداية الأمر على حوالى خمس أو ست مواد منها. وعندما طُلب من الخائن " داود باشا " توضيحها، اتضح أنه، وهو الذى جعل من نفسه محاميا للدفاع عن الاتفاقية، لا يعلم عن مضمونها شيئا. بناء على ذلك، قالوا: " فليسافر "داود باشا" إلى أوربا مرة أخرى لتسوية هذه الأمور".

---

(1) أرمنى كان وزيرا للأشغال.

(2) البارون دى هيرشى (١٨٣١ – ١٨٩٦) رجل مال نمساوى يهودى حصل على امتياز إنشاء خط جديد الروم إيلى.

وبعد يومين سافر "داود باشا " إلى أوربا. وبدأ فى إبلاغنا بالأمر برقيا، وفُهم أنه عندما يقول: سأعمل، يعنى أنه يُفسد. لكن كان هناك التزام من كافة الأطراف، بقبول ما سيفعله "داود باشا " أيا ما كان. وقد اتضح فيما بعد أنه فى الوقت الذى كان "هيرش" يتمسك فيه بتنفيذ هذه الاتفاقية، كان قد تعهد " لداود باشا " بإعطائه مبالغ ضخمة، كما تعهد إلى " بوه ست " رئيس وزراء النمسا، وإلى أمراء النمسا الطامعين، وإلى رئيس مترجمى السفارة الفرنسية، الذى كان نافذ الرأى فى الباب العالى، بالاستفادة من هذه الاتفاقية، وتعهد بدفع مبالغ كبيرة إلى "قبولى باشا"، وإلى العاملين فى دائرة " عالى باشا "، وإلى رئيس كتاب البلاط السلطانى.

وجاء " داود باشا " إلى منزلى ـ عبدكم ـ وفى أثناء مناقشة أهمية هذا الأمر، كان يسعى لإقناع عبدكم به، أما عبدكم، فقد اشتركت فى المجلس العالى للتنظيمات لعدة أعوام، وكانت مثل هذه الاتفاقات تعرض جميعا علىَّ، وكان لا يخطر ببال عبدكم، وبال أكثر رفاقه أن يستفيدوا من وراء هذه الاتفاقيات التى تتعلق بالمرافق العامة، حيث إن هذا الباب لم يكن قد فتح بعد. وقد استن " هيرش " فى إستانبول اعتبارا من هذه المرة، سُنَّة دفع النقود إلى الموظفين فى هذه الأمور المختلفة. الحاصل، أن اعتراضى ـ عبدكم ـ على الاتفاقية التى أوشكت على التنفيذ، جاء مثل صب الماء البارد على الطعام الساخن. وفى تلك الأثناء، اتُخِذت الأقوال التى قيلت ضدى بسبب تأليف المجلة، ذريعة لعزلى من وزارة العدل، فى اليوم الرابع والعشرين من شهر محرم سنة (١٢٨٧هـ)، وصدر أمر بتكليفى ـ عبدكم ـ العاجز بولاية "بروسه". وعندما أعفيت منها أيضا بعد بضعة أيام، انشغلت بمؤلفات أخرى، واعتكفت فى منزلى، ولم أشترك بعد ذلك فى مناقشة اتفاقية " هيرش ".

واتضح فيما بعد أنه قد أضيف إلى الاتفاقية وزيد عليها شروط ضارة. ومع أنه بالنظر إلى سياق الأحوال يتضح أن أسباب عزلى كان مرجعها تلك الأمور السابق ذكرها، إلا أن المرحوم " ممتاز أفندى " مستشار الصدر الأعظم، أبلغنى بواسطة زوجته، التى قالت سرا لزوجة عبدكم العاجز إن: " " حسين عونى باشا " هو الذى تسبب فى عزل الباشا ولا تقحموا الآخرين فى هذا".

تتمة:

كما ذكرنا (رشوة رجال الدولة العثمانية)، تم التوقيع على اتفاقية سكك حديد "الروم ايلى"، التى جاءت وفق المساومة التى أجراها " داود باشا" مع "هيرش". وكانت بعض بنود هذه الاتفاقية لا تناسب " هيرش" فتُبَلَّغ إلى الباب العالى ويتم تنفيذها بالإرادة السنية لجلالة السلطان. والاتفاقيات التى تتم بناء على الإرادة السنية، يكون تعديلها وتغيرها مرهونا كذلك بالإرادة السنية.

وبموجب الصلاحية الكاملة الممنوحة "لعالى باشا"، وهى وكالة مطلقة من جلالة السلطان تشبه الوكالة العامة، كان "عالى باشا" يجرى مثل هذه التعديلات المرهونة بالإرادة السنية، فيصدق على "التذكرة السامية"[1] بقوله: "يعمل بموجبه "، وذلك بناء على تقرير " داود باشا "، وهكذا أسدى " داود باشا " خدمات كثيرة " لهيرش". ومع أن " داود باشا " كان رجلا أفقده الثراء عقله، حتى عرف " بداود المجنون "، إلا أنه خدعنا جميعا. فقد جمع بعد ذلك ثروة طائلة، وسافر بها إلى أوربا، وكان يقول لمن يقابله: "يقول الأتراك عنى إننى مجنون، فلينظروا هل أنا المجنون، أم هم المجانين". ومع هذا، فقد كان يتفاوض مع بطريرك الأرمن الكاثوليك فى إستانبول ، كى يجعل كل الأرمن الكاثوليك الذين على نفس مذهبه، تحت الحماية الفرنسية، وعندما وصلت أوراق هذه المفاوضات إلى يد "عالى باشا"، وكان "عالى باشا" قد تورط فى ذلك الحين، فشعر بالندم حين لا ينفع الندم.

والغريب أن "محمود نديم باشا"، الذى سبق الجميع وأعلن موافقته، وقال (موافقة مطلقة) على النحو السالف، وكان يوصى ويشجع على قبول اتفاقية "هيرش" دون تفكير، قام بفسخ هذه الاتفاقية بعد ذلك ـ عند وصول "هيرش" إلى إستانبول ، وفى أثناء تولى "محمود نديم باشا" منصب الصدارة ـ وكأن هذه الاتفاقية لم تعجبه، وأعاد تجديدها بشروط مجزية جدا "لهيرش"، بعد أن أخذ منه مبالغ ضخمة. وعند مناقشة "عالى باشا" لمحاذير هذه الاتفاقية، عمل "محمود

(1) هى المذكرة التى يكتبها الصدر الأعظم.

نديم" على إظهارها بصورة طيبة أمام جلالة السلطان. ويروى أن بعض أعضاء اللجنة التى شكلت بخصوص هذا الأمر، قد حصل كل منهم على مبلغ من المال، ويقال إنه قد أودع فى البنك مبلغ ثلاثين ألفا لحساب " صفوت باشا ". وقد أقسم " يوسف باشا " الذى كان ضمن أعضاء هذه اللجنة، أنه لم يأخذ أية نقود.

وفى لجنة الدفاع، التى شكلت قبل عدة سنوات بموجب الإرادة السنية، تحت رئاستى عبدكم، لإعداد صحف الادعاء، التى ستقدم إلى لجنةِ لدراسة أعمال "هيرش" والحكم عليها. قدم للجنة حوالى أربعة آلاف ورقة تتعلق بأعمال "هيرش" استغرق فحصها ودراستها أكثر من عام، وظهر فيها كثير من المعاملات الخاطئة والمسيئة، والتى لا يمكن أن يقال إنها جاءت نتيجة الخطأ والغفلة، بل كانت كلها نتيجة الرشوة والاختلاس. ومع أنه قد تم استرداد مبلغ يناهز المليون ذهب من "هيرش" بموجب حكم القضاء، وتم توقيع الحجز على "هيرش" مرة أو مرتين، إلا أنه اتضح للقضاء فيما بعد أن المبالغ التى حصل عليه "هيرش" تفوق المليونى ذهب.

نقل جمعية مجلة الأحكام العدلية إلى دار الإفتاء

انتهى طبع ونشر الكتاب الرابع من مجلة الأحكام العدلية، وانتهى تماما تبييض الكتاب الخامس منها المسمى كتاب الرهن، وبعد عزل ـ عبدكم ـ نقلت جمعية "المجلة " إلى دار الإفتاء، وأسندت رئاستها إلى "عمر خلوصى أفندى " أحد أعضاء مجلس البحوث الشرعية. كما عين لعضوية جمعية المجلة عدد من الأساتذة. وكان هؤلاء الأساتذة علماء لكنهم غير فقهاء، ولا يعرفون شيئا عن صياغة الكلام ومعاملات الناس، ولذا لم يكن لهم أية صلة بجمعية " المجلة " لكن " كذوبى حسن أفندى " عجز عن معرفة وتمييز هذه الأمور الدقيقة. وظن أن العمل ممكن أن ينتهى بأية وسيلة كانت، وسريعا ما عملت الجمعية على إنهاء كتاب الرهن، وهو الكتاب الذى كان معدا بالفعل وأصبح لهم حق وضع الختم عليه، ثم كتبوا كتاب الوديعة ليكون الكتاب السادس، وعند طبعه ونشره لم يكن متناسبًا مع الكتب السابقة، ولقى اعتراضا من الجميع.

وفى تلك الأثناء كان "عالى باشا" معتل المزاج وتناهى إلى مسامعه أن "كامل باشا" رئيس مجلس شورى الدولة تأكد من أن " عالى باشا " لن يستطيع أن يبرأ من داء الصدر الذى أصيب به، وأنه يحاول هو " ومحمود بك" توقع تاريخ وفاة " عالى باشا ". ولهذا السبب انتاب الضيق "عالى باشا"، فقد رأى الجحود ممن ظن أنه مخلص وأوفى من كل الأصدقاء. فقام بعزله على الفور، وعندما اشتدت عليه وطأة المرض، وأصبح لا يستطيع التردد على الباب العالى والبلاط السلطانى،نقلنى ـ عبدكم ـ إلى رئاسة شورى الدولة. وأسند إلى شخصى العاجز رئاسة دائرة التنظيمات مجلس شورى الدولة، كما أمر بأن تحول رئاسة "المجلة " أيضا إلى ـ عبدكم ـ وعلى الفور كتب كتاب الأمانات ليكون الكتاب السادس من " المجلة " وتكون الوديعة باب منه. وتم جمع كتاب الوديعة دون ذكر عنوانه ومن ثم إلغاؤه.

الرغبة فى استخدام التقويم الغربى

كانت الرغبة متجهة إلى استخدام الموازين والمكاييل والمقاييس الفرنسية فى بلاد الدولة العلية، ونوقش هذا الأمر منذ فترة فى دائرة التنظيمات بمجلس شورى الدولة، وكان دائم الانشغال بهذا الأمر. واتجهت الرغبة إلى حفر تاريخ على المقاييس والموازين المستحدثة. ورؤى من الأفضل أن يكون التاريخ بالسنة الشمسية، إلا أنه لم يمكن حسم الأمر بسبب عدم التوافق بين السنة الهجرية القمرية والسنة الشمسية المستخدمة فى معاملاتنا المالية،للتفاوت الدائم بينهما، كما أنه لا يجوز التخلى عن التقويم الهجرى. وقد سُئلت أنا العاجز عن رأيى فى هذا، فكتبت رسالة ردا على هذا السؤال وسميتها "تقويم الأدوار" قلت فيها بضرورة وضع سنة شمسية هجرية، وإذا لم توضع هذه السنة [فمن الضرورى] بعد عام واحد، تصحيح التاريخ بحذف سنة. وقد طبعت ونشرت هذه الرسالة سنة ١٢٨٧هـ [١٨٧٠م] ونالت التقدير فى الداخل والخارج، حتى إنها كانت موضع عناية الأكاديميات الأوربية، وتمت ترجمتها بعد فترة إلى اللغة العربية أيضا، وطُبعت وصدرت فى بيروت.

ولم يتسع الوقت للدولة لتصحيح السنة فقد توفى "عالى باشا" فى جمادى الآخر سنة ١٢٨٨هـ [١٨٧١م]، وظل منصب الصدارة شاغرا مدة يومين أو ثلاثة، حيث كان مرشحا له ثلاثة أشخاص هم وزير البحرية "محمود نديم باشا"، وعبدكم "وشروانى زاده رشدى باشا"، وفى النهاية أصبح "محمود نديم باشا" صدرا أعظم، وذلك فى اليوم الثانى والعشرين من الشهر المذكور.

فى تلك الأثناء تم الانتهاء من الكتاب السابع من "المجلة" ومُثل للطبع. وحسبما عرضت بالتفصيل[1]، فقد تم فى تلك الأثناء حل مسألة حمولة السفن بصورة مشرفة لترسانة الدولة العلية. وكما حذفت سنة عند جلوس جلالة السلطان ساكن الجنان " عبد المجيد خان "، وهذه السنة أيضا كانت سنة الفرق التقويمى، وسبق أن نبهت فى كتابى " تقويم الأدوار " بأنه من الضرورى تصحيح تاريخنا المالى بحذف سنة أيضا، لكن أحدا لم يعر الأمر اهتماما.

عندما أقبلت سنة ثمان وثمانين تنبه موظفو الخزانة إلى هذا وسألوا عما ينبغى عمله، كما وردت أسئلة عن بعض الولاة أيضا حول نفس الموضع. بناء على هذا شكلت لجنة تحت رئاستى ـ عبدكم العاجز ـ وتضم " طاهر أفندى " رئيس المنجمين[2] و" وارطان باشا " من أعضاء ديوان الأحكام العدلية، وأمير اللواء " توفيق بك "، وهو من مدرسى المدرسة الحربية السلطانية، والفلكى "قومبارى "، وعين " شهباز أفندى " وهو من موظفى وزارة العدل، مترجما للجنة.

وعرض على اللجنة كتاب " تقويم الأدوار وجداول الزيج التى وضعها رئيس المنجمين، والجدول الذى وضعه " وارطان باشا "، ووضعت مضبطة مفصلة روعى فيها وضع سنة شمسية هجرية. وقدمت مع الجدول الذى نظمه رئيس المنجمين، والمتعلق بعدد الأيام التى مرت منذ يوم الهجرة النبوية.

---

(1) هذه الحافظة من التقرير مفقودة. وقد وردت بعض الفقرات منها متفرقة فى كتاب آخر الصدور العظام لمؤلفه ابن الأمين محمود إينال وستوضع هذه الفقرات فى الملحق.

(2) هو رئيس المنجمين، الذين يرصدون حركات الكواكب والنجوم، وهو يعتبر ضمن طائفة العلماء. ومهمته أيضا تحديد بدء التقويم السنوى فى الدولة العثمانية.

أما " محمود باشا " فكان لا يفكر فى شيء سوى منفعته الشخصية، فقال: " أنا لا أريد شيئا جديدا، وليستمر الوضع القديم ". ولو قيل له إن عودة الأمر إلى ما كان عليه من قبل، يستلزم حذف هذه السنة عملا بقاعدة " أنه ينبغى تصحيح البداية أولا والعودة بالسنة المالية[1] إلى ما كانت عليه"، كان يصم أذنيه عن هذا القول. ولم تعد السنة المالية التى انتقلت إلينا عن الدولة العباسية معمولا بها، وهى سنة يتم تصحيحها مرة كل ثلاثة وثلاثين عاما. وألغيت هذا العام. ومع هذا فقد استمرت عملية التسجيل على الأوراق، ومع استمرارها استمرت أخطاؤها. والآن تداخلت السنتان كل فى الأخرى. أما بعد فصلهما عن بعض ومرور ما يقرب من خمس عشرة أو عشرين سنة، نجد أن الأمر سيتطلب استدعاء رئيس المنجمين إلى المحكمة للفصل فى الدعاوى التى يمكن أن تنجم عن التغيير فى التقويم. ولو سُئلنا حينذاك عن هذه السنة المالية، كيف تحتسب سنة ؟ فماذا يمكن أن نقول.

على أى حال لابد أن نقول: " إن لدينا سنتنا المالية التى انتقلت إلينا عن الدولة العباسية. والتى يتم تصحيحها مرة كل ثلاثة وثلاثين عاما. وعندما آن أوان تصحيحها عام ألف ومائتين وثمان وثمانين [١٨٧١م] لم يتم تصحيحها، وبالتالى فقد أهملت تماما. وإن هذا [الأمر] إنما هو نتيجة للأخطاء التى تراكمت منذ ذلك الحين". وغنى عن التوضيح فى ذلك أنه سوف تثار كثير من المشكلات، لكى يتم تصحيح هذا الخطأ، وتقديم الحساب بشكل صحيح.

استطراد

على الرغم من أن مضبطة اللجنة وكل الأوراق الخاصة بمناقشة مسألة العمل بالتاريخ الهجرى الشمسي، الذى وضعته اللجنة المذكورة ليكون المعمول به فى العلوم والفنون، قد أودعت كلها فى المجلس العسكرى للمدارس الحربية، حتى يمكن الحصول عليها وقت الحاجة، ولم يخرج شيء من الأوراق من هناك. فعندما أرسل أمير اللواء " فريد بك " فى طلب هذه [الأوراق] فيما بعد، لم يمكن العثور

(1) هى السنة المالية التى تأتى فى الفرق بين التقويم الشمسى والتقويم القمرى، وتأتى مرة كل ثلاث وثلاثين عاما. وهى من الإصطلاحات التى كانت تستعمل فى الحسابات المالية فى الدولة العثمانية.

عليها، وتبين أنها فقدت. ولم يبق من هذه الأوراق سوى تقويم الأدوار، كما لم يعثر أيضا على النسخ الأخرى منه.

بناء على ذلك، عندما استورد "أبو الضيا توفيق بك"[(1)] مطبعة جديدة من أوربا عام ١٣٠٠هـ [١٨٨٢م]، ورغب فى طبع رسالة على سبيل التجربة أراد أن يطبع تقويم الأدوار. وعندما أبلغنى أنا العاجز بهذا، أذنت له فيه، حيث إنه لا يليق عدم السماح له بطبع رسالة صغيرة كهذه. وقد طبعها بدوره فى مطبعته طباعة جميلة جدا. غير أن "عثمان بك" كان يريد أن يظل صاحب المطبعة الوحيد فى إستانبول ، وكان يغار من الشهرة التى نالتها مطبعة "أبو الضيا"، فقام "عثمان بك" على الفور بجمع كل النسخ المطبوعة من "تقويم الأدوار". ولا أعلم ما الذى قاله فى هذا الخصوص للعتبة السلطانية، لكنه صدر أمر بتكوين لجنة فى البلاط السلطانى للوقوف على فقرة واحدة ضارة فى هذه الرسالة، ولم تستطع اللجنة أن تقول كلمة واحدة. حيث لم يكن هناك احتمال لوجود كلمة واحدة ضارة سياسيا فى حسابات التقويم. والآن أصبح كل من "أحمد مختار باشا" من ناحية، والرفيق الأكرم "شاكر باشا"، وعبدكم من ناحية أخرى، مشغولين بمسألة تصحيح التقويم.

وبسبب ما عرف عن "عثمان بك" من طمع، وحرص بعض العاملين على مكاسبهم، كان يضع نصب عينيه الحصول على حق امتياز بعض المؤلفين، حتى إنه اضطرنى إلى كتابة إقرار بترك امتياز "تاريخ جودت" له، وجعلنى ـ عبدكم ـ أوقع على هذا الإقرار، ولأننى ـ عبدكم ـ لم أكن فى حاجة إلى أرباح هذا الكتاب. وأنا فى ظل نعمة جلالة السلطان، كنت آمل فقط أن أترك مجرد تذكار لمن بعدى. إلا أنه

---

(1) هو أبو الضياء محمد توفيق (١٨٤٩: ١٩١٣م): صحافى وناشر وسياسى، اشترك مع "شناسى" فى إصدار جريدة " تصوير أفكار "، وانضم إلى جماعة " تركيا الفتاة " سنة ١٨٦٦م. ثم أصدر جريدة " ترقى مخدرات "، وهى أول جريدة تختص بشئون المرأة، وبوفاة شناسى قام الأمير "مصطفى فاضل "، بشراء مطبعة جريدة تصوير أفكار، وتركها لأعضاء " تركيا الفتاة "، لتخدم بها فكرة الحكم المشروطى أى الدستورى، وتركوها بدورهم إلى " أبو الضيا توفيق "، فأصدر جريدة "عبرت" سنة ١٨٧٢م. وقام بشراء آلة طباعة حديثة، وأنشأ دار نشر باسمه، ومن أشهر أعماله الأدبية: " نمونهء ادبيات عثمانية "، " ويكى عثمانليلر تاريخى.

طبع "تاريخ جودت" طباعة سيئة على ورق رديء جدا، قائلا: "فليكن الكتاب رخيصا، لكنه يحقق الغرض من نشره". وقد تأسفت للحالة السيئة التى آل إليها "تاريخ جودت".

وإنه مما يدفع [الإنسان] إلى الاجتراء على الإطناب فى الكلام، ما يبدو من أمور تفوق التصور من أن يبتلى الله رجلا يحتل مقاما رفيعا هو منصب كبير الياوران، بكل هذا الحرص، وكل هذا الطمع.

بعض التحولات السياسية

تولى محمود نديم باشا منصب الصدارة العظمى

لم يُلغ " محمود باشا " السنة المالية المعمول بها (فى الدولة) منذ زمن العباسيين فحسب، بل هدم ومزق كل روابط الدولة العلية، وكسر كل القواعد والأصول الأساسية فى الدولة وقضى عليها دون أن يستطيع بناء شيء مكان ما يهدمه، وأصبح يضرب به المثل القائل " إنه مجنون قادر على الهدم، وعاجز عن البناء ".

وقد وضعت نظم الشرطة فى بعض الولايات على أسس طيبة للغاية، وعندما صدر الأمر بتطبيقها فى بعض الولايات الأخرى، طالبوا بتخفيض مخصصات الشرطة خمسة وأربعين كيسا. وعندما سأل [محمود نديم باشا] عبدكم العاجز عن رأيه فى هذا،كان جوابى " إن هذا التخفيض من الميزانية، سيؤدى إلى اضطراب نظام الشرطة فى أماكن كثيرة". فبدا عليه الضيق من عبدكم ونفذ رأيه هو على الفور. وبعد ذلك انهالت الشكاوى من كل جانب، فأمر بإعادة أغلب المخصصات التى جرى تخفيضها. وعندما اضطربت مظاهر الأمن ذات مرة على الحدود اليونانية لم يمكن السيطرة عليها، وأجبر على إرسال فرقة نظامية إلى هناك على وجه السرعة، وتكلفت الخزانة الجليلة مبالغ كبيرة.

كان " محمود باشا " رجلا متلونا لا يستقر على رأى، فما يفعله اليوم يفسده غدا، يحل ولايات ويقيم إيالات، وكان الرجل يعزل وهو مازال فى الطريق إلى الولاية التى عين فيها، أو تحول مهمته إلى ولاية أخرى بغير سبب. فكان الولاة والمتصرفة

المعزولون والمعينين يجوبون الطرقات، وأحيانا يتقابلون فى الطريق بعضهم ـ بعضًا، ولا يعرفون أين سيذهبون، ووفق أى قانون ونظام سيعملون، لقد كانوا جميعا حائرين. ووسط هذا الفساد كان " محمود باشا" يسرق من الهواء، ومن الماء ومن كل ما يجده، وينفذ ما يضمره فى نفسه تجاه الذين يضمر لهم نية خبيثة من قبل. ولا يخجل من عرض أشياء متناقضة فى التقارير اليومية.

وصلت ـ حينذاك ـ بعض الشكاوى من منطقة "قره حصار" وتصادف وصول شكاوى أيضا من سنجاق " چار ". فقرر (محمود باشا) على الفور ضمهما فى إيالة واحدة، وعندما أمرنى ـ عبدكم ـ بكتابة تعليمات تتعلق بهذا الأمر، قلت: "إن حدود " قره حصار الشرقية " تصل إلى البحر الأسود، وليس من المناسب تشكيل إيالة طويلة مثل الحبل، تمتد من البحر الأسود إلى وادى الفرات بالإضافة إلى أنه يوجد بين سنجق " قره حصار الشرقية "، وسنجق "چار" أقضية تابعة لولاية أخرى. ولا يمكن تشكيل ولاية أجزاؤها منفصلة كل منها عن الآخر". ومع أن صدره ضاق [من قولى هذا] إلا أنه تخلى عن فكرته هذه.

فى تلك الأثناء أيضا، عرض أمر فصل سنجقى الهرسك " ويكى بازار " عن ولاية البوسنة، وتكوين ولاية منهما يتولاها " راشد باشا المصرى "، وبعد أن حصل على الإرادة السنية، أمرنى ـ عبدكم ـ بكتابة التعليمات إلى " راشد باشا "، فلما قلت: " إن النواحى العاصية تفصل سنجقى " يكى بازار " والهرسك، والطريق الضيق الممتد بمحازاة النواحى العاصية ويمر " بفوچه "[1]، يغلقه الثلج فى الشتاء، ويكون مرتعا للصوص فى الصيف، والحاصل أن كلا السنجاقين يكاد يكون منفصلا عن الآخر، ولذا فإن المرور من أحدهما إلى الآخر يستلزم المرور من سراى البوسنة". فقال (محمود نديم) منفعلا: " ليكن كل سنجق منهما مستقلا فى إدارته، لكن مرجعها فى المسائل السياسية، "راشد باشا" متصرف الهرسك، الذى سيقيم فى "يكى بازار".

---

(1) فوچه: منطقة فى الهرسك تقع على مسافة ٧٥ كيلو متر شرق موستسار.

وبدأ الجميع فى التندر والتقول بسبب مثل هذه التصرفات غير المدروسة. أما "محمود باشا"، فكان حينذاك ينافس ـ عبدكم ـ فقام بتكليفى فى أوائل سنة ١٢٨٩ هـ [١٨٧٢م] بولاية " مرعش "[1] التى تقع داخل جبل البركة وجبال قوزان، وكان الكتاب الثامن من المجلة على وشك الطبع. فكان هذا من محدثات " محمود باشا " غير المعقولة.

كانت ولاية حلب التى قمت بتشكيلها من قبل، ولاية مترامية الأطراف، وبعد عودة ـ عبدكم ـ إلى إستانبول ، ظهرت صعوبة فى إدارة ولاية حلب، ولذا قسمت إلى ولايتين، على أن يلحق سنجقا "پياس" "وقوزان" (بولاية) "أطنه"، وتشكل منهم ولاية مستقلة، وهذه المرة لم تحدد حدود ولاية "مرعش" التى شكلت، لكن كان من الضرورى أن يُضم سنجقا "پياس"، "وقوزان" إلى "مرعش" حيث يقع فى حدودها جبل البركة وجبال "قوزان". ومع أن تشكيل ولاية كهذه غير واضحة الحدود أمر لا معنى له، فإن كل تصرفات الباب العالى حينذاك كانت على هذا النحو لا معنى لها، وغير مدروسة، ولذا لم تكن هناك حيلة سوى التعجب من هذه التصرفات والتغاضى عنها، هذا بالإضافة إلى التخبط الذى ظهر فى التقارير اليومية فى إستانبول . و بدأ الأهالى خارجها يسخرون من التخبط الجارى فى المناطق خارج إستانبول . أما الغرض من تولية ـ عبدكم ـ ولاية "مرعش"، فقد كان لمجرد إبعادى عن إستانبول ، ولذا اتجهت فورا إلى "مرسين" راكبا باخرة البريد، وفى أثناء ذهابى إلى "مرعش" عن طريق "أطنه" رأيت العمران فى "چقوراوه" فشعرت بالسعادة، وعند المرور من " مسيس"، مكثنا قليلا فى قصبة عثمانية، التى أنشأت حديثا قبل خمس سنوات، وشعرت أيضا بالسعادة والفرح. وبسبب الاضطرابات التى أصابت بعض القواعد التى وضعت لجبل البركة، غادرت جبل البركة بعد أن عاد إلى وضعه الطبيعى، ومن ثم واصلت السفر إلى "مرعش".

وكان " محمود باشا " رجلا مستغلا، يستفيد من كل وظيفة يتبوؤها، لكنه ينفق

---

(1) مرعش Maraş: أحد السناجق الثلاث، التى كانت تتكون منها ولاية حلب، وتقع شمال غرب حلب.

الكثير مما يكسبه فى سبيل الحفاظ على جاهه وعلو نجمه وبهذه الصورة ظهر كثير من المتحيزين له فى البلاط السلطانى، وذلك عندما كان ناظرا للبحرية. وفى ذلك الحين قدم لجلالة السلطان " عبد العزيز خان " مبلغ خمسة آلاف كيس ذهبٍ، ليظهر إخلاصه لجلالته، وقال: " إن هذا المبلغ حصيلة رسوم مرور البواخر، التى حققتها إدارة الترسانة". هذا على الرغم من أن هذه الأموال (هى فى الحقيقة) مقترضة من صراف فرنسى بفوائد عالية، ومعروف أنه فى وقت قريب تقدمت السفارة بشكوى بسبب تأخر وزارة البحرية فى سداد فوائد هذه الديون. ولو نظرنا إلى الحساب الصحيح يتضح أنه لم يكن هناك فائدة حقيقة من رسوم البواخر.

وعندما أصبح " محمود باشا " صدرا أعظم بعد ذلك، أخذ مبالغ كبيرة من الاتفاقات التى عقدت مع الأجانب. وقد تردد سرا أنه قدم جزءا منها إلى الذات السلطانية، وقال له: "يا مولانا منذ زمن بعيد، هناك نقود تحصل من هذه الاتفاقات المختلفة، لكن من يحصلونها يحتفظون بها لأنفسهم، وهى فى الحقيقة نقود تخص جلالتكم". وقدم للذات السلطانية مائة ألف ذهب من النقود التى حصل عليها بهذه الطريقة. وعندما صدر أمر إلى " يوسف باشا " وزير المالية بإرسال المائة ألف ذهب هذه للبلاط السلطانى، ووضع " يوسف باشا " هذا الذهب فى عربة من "بك أوغلي " وأرسلها إلى البلاط السلطانى، ولم يذهب بنفسه. وقد روى هذا عن لسان "يوسف باشا " نفسه. ومع أن " يوسف باشا " فى أثناء توليه منصب ناظر المالية، كان يتملق "محمود باشا "، لكنه كان يعرب لأمراء الجيش الذين على صلة طيبة بهم، عن ضيقه من توسيط محمود باشا له فى مثل هذه المعاملات، ولابد أن هذا هو السبب فى إرساله الذهب بعربة إلى البلاط السلطانى وعدم الذهاب بنفسه.

صدارة مدحت باشا

تعالت صيحات الاستنكار ضد " محمود باشا " بسبب تصرفاته الهوجاء، فبلغت عنان السماء، وتجاوزت حد الكتمان، ووصلت إلى مسامع جلالة السلطان.

وعزل " محمود باشا " فجأة بعد أن عجز المدافعون عنه عن اختلاق الأعذار له، وعندما أصبح " مدحت باشا " صدرا أعظم، وكان قد وصل إلى إستانبول من قبل معتذرا عن ولاية بغداد، قام بإلغاء كل ما أوجده "محمود باشا "، ومن ضمن ما رآه " مدحت باشا " ضرورة إلغاء ولاية " مرعش ".

وبعد أن قضيت ثمانية عشر يوما واليا على "مرعش"، تحركت من هناك عن طريق منطقتى "خاصة"، "وإصلاحية"، وذهبت إلى جبل البركة، وقمت بتسوية الأوضاع المضطربة التى ظهرت هناك، ثم اتجهت إلى " بيلان " ومنها وصلت إلى "الإسكندرونة "، وركبت مركب البريد عائدا إلى إستانبول .

علاقة جودت باشا بمدحت باشا

رغم أن " شيروانى زاده " تهجم على " مدحت باشا " كثيرا، إلا أنه فى الوقت نفسه، كان يعرض إخلاصه عليه فى أثناء عمل هذا الأخير فى بغداد، وكان هذا العرض يتم عن طريق رجال " مدحت باشا "، لهذا أصبح " مدحت باشا " بعد توليه منصب الصدارة هذه المرة شديد الحب والتقدير " لشروانى زاده ". ولأننى ـ عبدكم ـ كنت أنأى بنفسى عن هذا التحوط، لهذا كان " مدحت باشا " لا يكن الحب لى ـ عبدكم ـ أما عبدكم، فما كان له أن يحنى رأسه خضوعا ورجاء له. ودفعا للحاجة قررت اقتراض عشرة آلاف قرش وهو مبلغ ضئيل، علاوة على راتبى المخصص لى مدى الحياة. وبدوره أبعدنى عن أى وظيفة تجعلنى ضمن مجلس الوزراء، كما لم يُعِر تأليف " مجلة الأحكام العدلية " أدنى اهتمام. لكن عندما رأى تقدير المحامين الأجانب لها، وسمع ثناء مفتى بغداد، علاوة على اهتمامى ـ عبدكم ـ بإتمام هذا العمل، الذى نال قبولا، سواء عند المسلمين أو عند الأجانب، فقد أمر (مدحت باشا) بإتمام المجلة على الرغم من عدم تعيينى ـ عبدكم ـ بمجلس الوزراء.

بناء على ذلك، خُصصت غرفة فى الباب العالى لجمعية المجلة، وصدر أمر بإتمام العمل بها وعلى الفور تمكن عبدكم من طبع الكتاب الثامن من المجلة، وشرعت فى تأليف الكتاب التاسع منها. وكانت صدارة " مدحت باشا" مدعاة للارتياح

بشكل عام، حيث كان الجميع قد ضاقوا بتصرفات "محمود نديم باشا" وسوء أوضاعه. لكن "مدحت باشا" بدوره كان لا يتم عملا حتى نهايته، وكان أهوج أرعن، ولأنه رجل أضر الدولة والدين بأسلوبه وسلوكه لذا لم يبق طويلا فى منصب الصدارة، وعزل فى أواسط شهر شعبان. وأصبح المترجم "رشدى باشا" صدرا أعظم بدلا منه.

صدارة رشدى باشا

كانت صدارة "رشدى باشا" بمنزلة الوقاية لمنصب الصدراة. أما "محمود باشا"، فقد قضى على مكانة الباب العالى واعتباره. ولأنه قضى على هيبة الوزراء والموظفين ومكانتهم، فإن وقع مجيء " رشدى باشا " ووقاره كان يبدو عبئا على العاملين فى البلاط السلطانى. وكان المطلوب صدرًا أعظم أقل وطأة. وعلى الفور وفى اليوم السابع عشر من شهر ذى الحجة من السنة المذكورة عزل " رشدى باشا " وعين " ساقزلى أسعد باشا "[1] بدلا منه. وفى الصباح أُسندت إلى عبدكم وزارة الأوقاف السلطانية.

وذهبت إلى البلاط السلطانى لتقديم الشكر، وعندما دخلت إلى الحضرة السلطانية، أظهر جلالة السلطان "عبد العزيز خان" عطفا زائدا نحوى عبدكم. وأظهر هذا العطف بمنحى عشرة آلاف قرش علاوة تضاف على راتبى الشهرى البالغ ثلاثون ألف قرش.

صدارة أسعد باشا

"أسعد باشا" متخرج فى المدرسة الحربية، وهو رجل حسن الخلق وذو علم ودراية. وكان ضمن معية "فؤاد باشا" فى أثناء وجوده فى سورية، كما ذهب معه إلى

---

(1) ساقزلى، أسعد باشا (١٨٢٨: ١٨٧٥م):عمل مشيرا لجيش الخاصة السلطانية الموجود فى إستانبول سنة ١٨٧٠م، ثم عينه الصدر الأعظم " محمود نديم باشا " وزيرا للحربية، بدلاً من "حسين عونى باشا "، ثم واليا على سيواس، ليبعد عن إستانبول . وأصبح رئيسا للبحرية سنة ١٨٧٢م، ثم وزيرا للحربية مرة ثانية سنة ١٨٧٢م، وفى عام ١٨٧٣م أصبح صدرا أعظم، ولم يوفق فى منصبه هذا لقلة خبرته، فعزل منه بعد فترة وجيزة، ثم عين صدرا أعظم مرة أخرى سنة ١٨٧٥م.

أوربا فى أثناء قيامه بالتدريس "لكاظم بك" ابن "فؤاد باشا". ولهذا استطاع فى وقت قصير أن يصل إلى رتبة المشير وهو مازال فى سن الشباب. ولصعود نجمه فى فترة قصيرة مع حداثة عهده، كان يبدو صغيرا فى نظر الناس، وكان منصب الصدارة يبدو أكبر من قدره وقيمته، كمن يرتدى رداء فضفاضا طويلا عليه. والحاصل، أن البلاط السلطانى كان يريد لمنصب الصدارة رجلا خفيف الوطأة، أما الباب العالى فكان يريد صدرا أعظم كفئًا! فلما وجد "شروانى زاده رشدى باشا" يجمع بين هذا وذاك، عُزل "أسعد باشا" فى السابع عشر من شهر صفر سنة ١٢٩٠هـ [١٨٧٣م]، وأصبح "شروانى زاده رشدى باشا " صدرا أعظم.

وكان "شروانى زاده" قد ذهب برفقة "فؤاد باشا" إلى سوريا، واستطاع برعايته أن يرتقى من درجة المدرس إلى رتبة الوزير دفعة واحدة. وعلى الرغم من أنه برز فى وقت قصير، إلا إنه كان أكثر خبرة من "أسعد باشا". وعمل مع عبدكم لعدة سنوات عضوا فى لجنة الأراضى المنعقدة تحت رئاستى ـ عبدكم ـ فى الباب العالى، وكان هذا سبيلا لتعرفه بالوزراء ورجال الباب العالى. كما توسطت له ليحصل على رتبة المدرس، وكان من جانبه يراعى هذه الحقوق القديمة. لكنه عندما أصبح صدرا أعظم، تبدلت أطواره، وأصبح ينظر لعبدكم بعين الحذر.

وبعد أسبوع واحد أى فى الخامس والعشرين من شهر صفر، نقلنى ـ عبدكم ـ من وزارة الأوقاف السلطانية إلى وزارة المعارف العمومية، وهكذا أظهر عدم حبه لى. فقد رفع من مرتبى، المكافأة التى أحسن على بها جلالة السلطان، وتبلغ عشرة آلاف قرش. وقد تناهى إلى سمعى ما يقال سرا فى مجلس خاص الخواص، المكون من بعض السفهاء، فقد قيل: " إن وجود " جودت باشا " فى وزارة الأوقاف أمر محفوف بالمخاطر". وقد تعجبت لهذا، لأن وزير الأوقاف بحسب منصبه يلتقى بجلالة السلطان مرة كل أسبوع فى صلاة الجمعة. لكنه لقاء رسمى لا يجد عبدكم خلاله الفرصة ليقول كلمة واحدة ضد الصدر الأعظم. والحاصل، أن منصب الصدارة فقد رونقه بعد " عالى باشا " بسبب تصرفات " محمود باشا " الغريبة.

كان من الواضح أن أى شخص سيتولى منصب الصدارة، سيعزل منه بشكل سيئ بعد فترة وجيزة، ولهذا لم أحرص على الصدارة. وسبق أن أعربت عن هذا " لشروانى زاده ". وفى الوقت الذى أبدى فيه تأييده لهذه الفكرة، إلا أنه عندما وجد " أسعد باشا " وهو أحدث منه، شغل منصب الصدارة، تولدت فى نفسه الرغبة فيها، وسعى إليها حتى أصبح صدرا أعظم. وقياسا على طبيعة النفس، ظننت أنه يغار من عبدكم، فغضبت منه لهذا السبب، وأصبحت أذهب إلى الباب العالى فى أيام انعقاد المجلس، وامتنعت عن التردد على قصره أو التحدث معه بشكل خاص كما اعتدت من قبل. ولم يهتم هو أيضا بمثل هذا الأمر، وظل ثلاثة شهور ونصف، يجتمع كل ليلة فى جلسة خاصة بكل من " عونى باشا " وزير الحربية، " ومدحت باشا " وزير العدل، "وصادق باشا " وزير المالية[1]. أما عبدكم، فلم أكن أُدعى معهم لأننى رجل عمل، فقد كنت أبذل قصارى جهدى فى خدمة العلوم والمعارف وفاء بالراتب الذى أتقاضاه. فانتهيت من الكتاب التاسع من " المجلة " فى أوائل سنة ١٢٩٠هـ [١٨٧٣م] وتم طبعه ونشره.

جهود جودت باشا فى وزارة المعارف

أُفتتحت مدرسة ابتدائية فى جامع " نور عثمانية " الشريف، لتكون نموذجا لمدارس الصبيان. وقد زاد إنشاء المدارس الابتدائية فى الفترة الأخيرة. كما وُضعت برامج للمدارس الابتدائية والإعدادية بمعرفة اللجنة المكوَّنة من بعض الأمراء العسكريين، وموظفى وزارة المعارف، ومقرها وزارة المعارف. وألقت اللجنة على عاتق عبدكم مهمة إعداد بعض الكتب والرسائل التى رأت ضرورة إعادة كتابتها وفق تلك البرامج. وفى أثناء انشغالى ـ عبدكم ـ بتأليف بعض الرسائل فى الأدب والمنطق باللغة العثمانية عذبة البيان، بدأتُ تأليف "قصص الأنبياء"، وانتهيت من ثلاثة أجزاء منه، وتم طبعه. ولما قدمت الجزء الثانى منه إلى والدة جلالة السلطان، أنعمت على عبدكم بخطاب مليء بالحكم ومحفظة مرصعة.

---

(1) محمد صادق باشا " (١٨٢٥: ١٩٠١م): عين وزيرا للمالية سنة ١٨٦٩م، ثم وزيرا للأوقاف سنة ١٨٧٠م، ثم وزيرا للمالية للمرة الثانية سنة ١٨٧١م، وفى عام ١٨٧٥م عين سفيرا للدولة العثمانية فى باريس، ثم واليا على "الطونه" سنة ١٨٧٧م.

الحاصل، أننى فى أثناء انشغالى بمهام وظائفى كنت بعيدا عن "شروانى زاده". لكننى لم أستطع تفسير سبب التقارب الشديد الذى نشأ بين "مدحت باشا" "وعونى باشا "، فقد كان كل منهما من قبل عدوا لدودا للآخر. كما أن " عونى باشا" كان يكره " صادق باشا "، لكنهما أصبحا فى الفترة الأخيرة صديقان حميمان، وكل منهما أصبح موضع سر الآخر. فكنت أرى هذا وأتعجب.

مؤامرة العسكريين لخلع السلطان عبد العزيز

فى تلك الأثناء، كان "عبد الكريم باشا"[1] يتردد باستمرار من "الروم ايلى" على إستانبول بصورة خاطفة. وينضم إلى خواص الوزراء فى مناقشات سرية. ولم يكن الأمر الذى يتناقشون فيه معروفا حينذاك، وكان المتصور أنها مناقشات سرية تتصل بالخطط الحربية، لكن الأمر كان مختلفا، وينطوى على شيء. فهذه المناقشات كانت تدور بهدف خلع جلالة السلطان "عبد العزيز خان "، وكان " صادق باشا " واسطة بينه وبين "مدحت باشا "، " وعونى باشا ".

كانوا يناقشون هذا الأمر الخطير فى اجتماعات ومناقشات خاصة تجرى ليلا فى قصورهم ومنازلهم على الشاطئ، فيختفون تماما هناك عن عبدكم وعن رعاياكم، ولا يتيحون الفرصة لتسرب هذا الأمر من بينهم.

أما " شيروانى زاده "، فإنه إنسان متردد ومتقلب، فبعد توليه الصدارة بالاتفاق، واشتراكه فى مناقشات هذا الأمر الخطير، أصبح يختلق عذرا لكل إجراء يقترحه "عونى باشا"، وعندما تناقش مع "عبد الكريم باشا" قال له: "افعلوا ما تشاءون،

---

(1) عبد الكريم نادر پاشا (١٨٠٧: ١٨٨٣م): هو السردار الأكرم " عبد الكريم نادر پاشا "، أرسله السلطان " محمود الثانى " إلى النمسا سنة ١٨٣٥م، لتعلم الفنون العسكرية، وعاد بعد إعلان التنظيمات بسنة واحدة، وأصبح موضع اهتمام رجال التنظيمات، بسبب ما ناله من تعليم فى أوربا، وأصبح فى خلال فترة قصيرة مديرا للمدارس العسكرية، ثم أصبح مشيرا للجيش السادس السلطانى، الموجود فى بغداد، ثم أصبح وزيرا للحربية ورئيسا للبحرية، وأثناء صدارة " عونى پاشا"، تولى " عبد الكريم نادر باشا " منصب وزير الحربية تمهيدا لتنفيذ مؤامرة خلع السلطان "عبد العزيز ".

لكن لا تقحموا الجيش فيما تفعلون، وإلا أصبحوا كالانكشارية". وعندما استطلع "صادق باشا" رأى " كامل باشا المصرى"، لم يأخذ منه على ردا شافيًا.

لذا فإنهم بعد أكثر من ثلاثة شهور من المناقشات السرية، لم يتمكنوا من الوصول إلى رأى قاطع فى هذا الأمر، فاعترى اليأس "عونى باشا "، وقرروا التخلى عن فكرة الخلع هذه، على أن يضعوا شروطا، ويجبروا جلالة السلطان "عبد العزيز خان" على قبولها. وأسندوا أمر كتابة هذه الشروط إلى " مدحت باشا ".

أما "عونى باشا"، فعندما يأس من تنفيذ أفكاره الخائنة، وكان هو أصلا غير مهتم بمسألة وضع الشروط فى الوقت الحالى، فإنه، ذهب إلى جلالة السلطان، ووشى لديه بكل من "شيروانى زاده"، "ومدحت باشا" عملا بالقول: "إن الخائن خائف"، وقال لجلالته: "إنهما يريدان أن يجعلا من دولتكم العلية حكومة مشروطة [أى دستورية]، وقد اشتركت معهم لأجاريهم وأعرف نواياهم وأفكارهم. والجيش فى يدنا نستطيع أن نطردهم ونبعدهم وقتما تشاءون".

وانهمك "مدحت باشا " فى كتابة الشروط [أى الدستور]، أما " شيروانى زاده" فقد وقع فريسة الخوف والقلق، بسبب خوفه من تسرب ما دار بينهم من نوايا خبيثة. ولما كان لا يعلم شيئا عن وشاية "عونى باشا" به هو "ومدحت باشا" لدى جلالة السلطان، فقد ذهب لمقابلة جلالة السلطان، وأخبر جلالته عما يضمره "مدحت باشا" من سوء، وعن أمر قيامه بكتابة الشروط. وعرض على جلالته ضرورة عزله.

ولما كنتُ لا أعلمُ عن الأمر شيئا، تساءلتُ عن سبب عزل "مدحت باشا" فجأة، فقالوا: "إنه يقوم بوضع شروط". لكن ظهر أيضا تغير جلالة السلطان تجاه "شيروانى زاده"، وانحطاط قدره ومكانته لدى جلالته يوما بعد يوم.

وكانوا فى ذلك الحين يدعون عبدكم إلى اللجان المنعقدة التى تنظر فى الأمور المالية والإدارية المهمة لخبرتى فيها. ورأيت تغير سلوك " شيروانى زاده " تجاه عبدكم العاجز، وقد أرجعت المعاملة الباردة التى رأيتها طوال ثلاثة أو أربعة شهور

منذ توليه الصدارة لتصوره أننى أغار منه، وعدم ذهابى أيضا إلى منزله، سواء بقصد الزيارة أو الصحبة.

ولما رأى " شيروانى زاده" تغير جلالة السلطان نحوه، ظن أن هذا التغير بسبب اقتراب عبدكم من الدائرة الخاصة لجلالة السلطان، كما ظن أنى أعمل ضده. وعندما أراد بعض المطلعين على الأسرار أن يستطلعوا منى ـ عبدكم ـ شيئًا يتعلق بهذا الأمر، قلت: " سواء حضرة الصدر الأعظم أو [أنا] هذا العبد العاجز، فكلانا من العلماء، لكنه انتقل من رتبة المدرس التى هى أول مراتب رجال الدين، إلى رتبة الوزارة دفعة واحدة، وأصبح وزيرا لأنه وقف على أسرار الدولة وأطوارها. لكنى أصبحت وزيرا بعد أن بلغت أقصى درجات العلماء، وهى رتبة " قاضى العسكر ". والحاصل، أننى كنت أقف على أدق أمور الدولة قبل أن أدخل فى عداد الوزراء. وقد رُشحنا نحن الثلاثة لمنصب الصدارة بعد وفاة " عالى باشا"، وتقدم " محمود باشا " وتولى منصب الصدارة، غير أنه أفسد أوضاع الدولة، وبدَّل أطوارها، ودفع بالدولة إلى طريق لا أعرف إلى أين سيصل بها. وكنت أُدرك أن أى إنسان سيتولى منصب الصدارة فى هذه الأثناء، سوف يعزل منه قريبا وبصورة سيئة. وقد تحدثت مع " شيروانى زاده " فى هذه النقاط فى حينها، وكان يؤيدنى فى هذا الرأى. وبحسب خبرتى، كنت أنأى بنفسى كما أفعل الآن، لكنه لعدم فطنته أظهر تهافتا وحرصا على منصب الصدارة، ونال ما أراد. والآن تلوح دلائل عزله، غير أننى لم أكن أعمل ضده، ولا، ولن أعمل ضده. وليس معنى هذا أننى أحبه، فإن ما رأيته منه من عدم وفاء، قد أغضبنى، ولا أعرف من سيحل مكانه، فمن المحتمل أن يكون من سيحل مكانه أكثر بغضا بالنسبة لى".

وقد قلت هذا الكلام ليبلغه. وأيضا لم أذهب لزيارته واكتفيت بمقابلته فى أيام انعقاد المجلس.

وبعد حوالى شهر، أى فى اليوم السادس والعشرين من شهر ذى الحجة سنة ١٢٩٠هـ [١٨٧٤م] عُزِل [شيروانى زاده] من منصبه مغضوبا عليه. وأصبح

كثيرون ممن أخلصوا له، يتحرجون من التردد عليه. أما عبدكم، فقد كنت ذاهبا إلى الباب العالى فى يوم عزله، فتوجهتُ إلى منزله للمواساة مراعاة للأصول.

صدارة حسين عونى باشا[1]

بعد عزل "شيروانى زاده"، أصبح "حسين عونى باشا" صدرا أعظم، وأسندت إليه وزارة الحربية إلى جانب منصب الصدارة.

وكان جلالة السلطان "عبد العزيز" لا يعرف أنه قد سلم نفسه إلى "عونى باشا"، أصل الفساد وعدوه اللدود. كذلك كان أغلب موظفيه المخلصين الصادقين لا يعرفون شيئا عن حقيقة الأمر. أما "حسين عونى باشا" فقد قرر أن ينفذ هذه المرة جريمة الخيانة، التى يضمرها. ومع أنه اتخذ قرار هذه الخيانة من قبل بالاشتراك مع "شيروانى زاده"، إلا أنه أضمر له غيظا منه، وحقدا عليه بسبب تردده وتقلبه. وكان يقول وقد ملأه الخوف والحقد: "حتمًا ستصدر منه كلمة يفشى بها هذا السر.". ولها أرسله واليا على حلب سنة ١٢٩١هـ [١٨٧٤م] ثم نقله بعد ذلك مباشرة واليا على جدة. وفى النهاية توفى " شيروانى زاده " فى الطائف، وقيل إنه قد مات مسموما بيد أمين مستودع تموين الطائف، وهو أحد رجال "عونى باشا" (والعلم عند الله).

ولأن "عونى باشا" تفوق على "محمود باشا " فى تقديم الرشاوى، فقد ضحى بجزء من المبالغ التى حصل عليها من صفقة الأسلحة التى أحضرها من أوربا، وقدمها إلى دائرة والدة جلالة السلطان "السيدة وبرتونيال". والحاصل، أنه تنافس فى الرشوة مع "محمود باشا"، وكانت الرياح قد أغلقت كل المنافذ المنتظرة. وكان "كذوبى حسن أفندى" شيخ الإسلام (فى ذلك الوقت) لا يطمئن إلى مفتى

(1) حسين عونى باشا (١٢٣٦: ١٢٩٣ هـ/ ١٨٢٠: ١٨٧٦م): تولى منصب وزير الحربية أربع مرات فى عهد السلطان "عبد العزيز"، كما تولى منصب الصدر الأعظم مرة واحدة، كان ماسونيا، وقام بتدبير مؤامرة خلع السلطان "عبد العزيز"، وكان يبغى من هذا منفعته الشخصية، وليس مصلحة الدين أو الدولة. وقد قتل بعد خلع السلطان ببضعة أيام، على يد ضابط شركسى يدعى "حسن بك".

طرسوس، ضيف دائرة والدة جلالة السلطان. كما كان لا يطيق نفوذه ومكانته، بناء على ذلك، صار "المفتى أفندى" فى وضع حرج.

أما والدة جلالة السلطان المسكينة، فكانت تتصور أن من يقدم لابنها مالا أكثر، يكون أكثر صدقا. ولهذا، أصبحت تردد: "إن "عونى باشا" مخلص لابنى.". ولا تسمح بأن تقال كلمة واحدة ضده بعد أن كانت لا تطيقه. وبناء على ما أوردته سابقا، فإنه فى وقت الاتفاق بين "مدحت باشا"، "وشروانى زاده باشا" للعمل ضد استقلال السلطنة، وإبلاغ " عونى باشا " جلالة السلطان بالأمر ليستحوذ على رضاه،ثارت الشكوك فى نفس جلالة السلطان، فقال: "ترى أهذه هى الحقيقة، أم أن "عونى باشا" منضم إليهما، وبادر بهذا التصرف لتبرئة نفسه". وكان تكبر "عونى باشا" يبدو ثقيلا على طباع جلالة السلطان، ومع هذا كان لا يتردد فى تنفيذ كل ما يقترحه.

فى هذه الأثناء، ذهب "كامل باشا" رئيس مجلس شورى الدولة إلى مصر للاستجمام بسبب وعكة ألمت به، وأسندت إلى ـ عبدكم العاجز ـ وظيفة معاون مجلس شورى الدولة، التى استحدثت مؤخرا، وكان ذلك فى اليوم السابع عشر من شهر صفر سنة ١٢٩١هـ [مارس ١٨٧٤م]. وعندما رجع "كامل باشا" إلى إستانبول بعد ذلك بسبب استمرار مرضه، توليت ـ عبدكم ـ مهام منصب الرئاسة فعليا، مع احتفاظ " كامل باشا " باللقب.

فى هذه الأثناء أتممت الجزء العاشر من "المجلة"، وتم طبعه ونشره. ثم انتهيت من الأجزاء الحادى عشر والثانى عشر، وأصبحت على وشك الطباعة. وفى أثناء ذلك أُلغيت وظيفة معاون رئيس شورى الدولة فى اليوم الثالث والعشرين من شهر رمضان من السنة المذكورة، وأُسندت إلى عبدكم ولاية " يانية ".

ونظرا لافتقار "حسين عونى باشا" للخبرة فى الشئون المدنية، كنت المرجع فى هذا لكل الدوائر. لكننى لم أستطع تفسير سبب إبعاده لى عن إستانبول فجأة، فى الوقت الذى يُظهر امتنانه لحماسة عبدكم واجتهاده. وفى أثناء حديثى مع بعض

الموثوق بهم، تساءلوا: "إن الصدرالأعظم كان ممتنا منك، فما سبب هذا التغير؛ أحدث بينكما ما يستوجب هذا التغير والفراق !؟".

لقد رأى عونى باشا ضرورة إبعادى عن إستانبول حتى يتمكن من تنفيذ جريمة خلع جلالة السلطان التى لم يتمكن من تنفيذها فى فترة صدارة "شيروانى زاده " كما ذكرنا من قبل، وصمم على تنفيذها هذه المرة.

وكان يتم تعديل رواتب الولاة فى ذلك الوقت. فخفض راتب والى "يانية " إلى ثلاثين ألف قرش. إلا أننى كنت أحصل بالإضافة إلى مرتبى هذا على عشرة آلاف قرش شهريا مدى الحياة تدفع إلى [عبدكم] بموجب براءة عالية. وهكذا بلغ دخلى [عبدكم] الشهرى أربعين ألف قرش.

ولما كان فصل الشتاء على الأبواب، فقد ذهبتُ فى الصباح إلى قصر "عونى باشا" أرجوه أن ينقل مأموريتى إلى ولاية أخرى غير "يانية"، حتى أتمكن من اصطحاب عائلتى معى، حيث كان من الصعوبة أن أنقلهم معى إلى "يانية" فى الشتاء. وفى أثناء اللقاء قال لعبدكم هذه الكلمة: " هل ستأخذ أولادك معك؟". قلت: "نعم، أريد أن أصطحبهم، لكن الجو غير ملائم.". فقال: "احذر أن تصطحبهم إلى هناك لأنك ستعود إلى ثانية بعد ثلاثة شهور ونصف". فقلت: "حسنا" لكننى لم أستطع أن أفسر هذا الكلام، على النحو الصحيح، وظننت أنه كلام عادى من قبيل المجاملة. وبعد خلع جلالة السلطان "عبد العزيز" ـ على النحو الذى سيأتى فيما بعد ـ قال لى "عونى باشا" وهو يشرح الخطوات التى سبقت هذه الواقعة: " مع أننى كنت أرى ضرورة وجودك فى الباب العالى، لتسيير مصالح الدولة، إلا أننا كنا قد اتخذنا حينذاك قرار تنفيذ أمر الخلع. وكنا لا نطمئن إليك فى هذا الجانب، ولهذا رأينا إرسالك مؤقتا إلى "يانية" على أن نعيدك ثانية إلى إستانبول بعد تنفيذ هذا العمل. لكن فى تلك المرة أيضا، ظهرت بعض الموانع التى حالت دون ذلك، مثل قيام السلطان فجأة بتغيير قائد معسكر "طاش". ثم تولية "أسعد باشا" منصب الصدارة، ولهذا تأخر تنفيذ هذا الأمر. وهكذا فهمت معنى قوله لى حينذاك: "إنك ستعود ثانية من "يانية" بعد ثلاثة شهور ونصف".

فى أثناء وجود عبدكم فى " يانية " تلقيت خطابا سريا من إستانبول ، ورد فيه أن "مفتى طرسوس " ذهب ذات يوم إلى قصر " عونى باشا" وشرب عنده القهوة ثم توجه من هناك إلى باب الفتوى، وشرب هناك مشروبا آخر. لكن لا نعرف هل بسبب القهوة أم المشروب الآخر، فقد شعر [المفتى] بإعياء شديد فى أثناء عودته إلى قصر والدة جلالة السلطان. وظهرت عليه أعراض التسمم وتوفى. وكان المفتى من أحبائى، فهو إنسان نادر المثال، ولهذا تأثرت كثيرا لوفاته مسموما على هذا النحو. وقد أبلغ إلى دائرة الوالدة أمر وفاة " المفتى أفندى " مسموما، وقد أسرع فى تشييع جنازته فى هدوء، ودون توقيع الكشف الطبى عليه، ولا أعرف هل بلغت والدة جلالة السلطان بكيفية الوفاة، أم أنها لم تبلغ لها.

وكما ذكرنا من قبل أنه فى الوقت الذى كان "عونى باشا " ينوى بفكره الفاسد أن ينفذ ـ فى خلال ثلاثة شهور ـ الفعل المنكر الذى يضمره، كان يصطدم دائما بالعقبات.

صدارة أسعد باشا

عزل عونى باشا من الصدارة فى العشرين من ربيع الأول سنة ١٢٩٢هـ [١٨٧٥م] وعين "أسعد باشا" صدرا أعظم بدلا منه، "وعلى صائب باشا" وزيرا للحربية، ولم يستطع "عونى باشا" أن يحقق مراده. وكان رجوع عبدكم إلى إستانبول مع تولى "أسعد باشا" الصدارة العظمى، فأسند إلى شخصى العاجز وزارة المعارف العمومية فى الثامن من شهر جمادى الأولى من السنة المذكورة. وبعد أربعة شهور عزل "على صائب"، وأصبح "عونى باشا" وزيرا للحربية، وبعد ثلاثة أيام أخرى عزل " أسعد باشا" أيضا من منصب الصدارة، وجاء مكانه " محمود نديم باشا " فى الرابع والعشرين من شهر رجب. وهكذا تم الجميع بين النقيضين.

ولما كان " أسعد باشا " مكروها من كليهما [من" عونى باشا "، "ومحمود نديم باشا"] فقد عين واليا لإزمير، وتوفى هناك على أثر أزمة شديدة انتابته عقب مأدبة طعام دُعى إليها، وأشيع أنه مات مسموما بيد أحد أعوان " عونى باشا ".

صدارة محمود نديم باشا

فى أثناء الصدارة الأولى "لمحمود باشا" رغبتُ فى إقامة صداقة مخلصة معه، فمسنى منه الضر. أما هذه المرة فكنت أحذره وأتجنب مرافقته، فنجوت من ضره، ليس هذا فحسب بل رأيت عنايته بنقل عبدكم إلى وزارة العدل فى الثانى من ذى القعدة من السنة المذكورة.

وكان "محمود باشا" فى أثناء صدارته الأولى قد استأثر بقلوب عموم موظفى الدولة، أما فى صدارته هذه المرة، فقد اتخذ نهجا مغايرا للرأى العام تماما، وسلم "ذقنه" إلى السفير الروسى " اغناتيف". أما مؤيدو "عونى باشا " فكانوا يسخرون منه بقولهم: " إن الصدر الأعظم ليس " محمود باشا "، إنما " نديموف ". ويشيعون "إن سلطة الباب العالى انتقلت إلى السفارة الروسية ". ولهذا انقلب الرأى العام على " محمود باشا ". أما هو، فكان ينسب كل تصرفاته التى يخدم بها أغراضه الخاصة أولا وأخيرا إلى جلالة السلطان، وهكذا حول غضب الرأى العام جهة القصر السلطانى.لكن عُزل "عونى باشا" من وزارة الحربية " بعد حوالى شهر وبضعة أيام لترجح كفة محمود باشا، وعين "رضا باشا" بدلا منه، وكان هو الآخرخادما للسياسة الفرنسية. وفى هذه الأثناء، كانت تجرى تغييرات سريعة فى منصب وزير الحربية، فعزل "رضا باشا " من وزارة الحربية قبل مرور شهرين، وعين " نامق باشا "بدلا منه. ولم ينقض وقت طويل إلا وعاد "رضا باشا" مرة أخرى إلى وزارة الحربية، لكنه لم يمكنه الاستمرارفيها طويلا.

تخفيض الفائدة على السندات

فى تلك الأثناء كان "محمود باشا" يسعى لحل المشكلات المالية ويستطلع آراء بعض الأشخاص، بمناقشة عجز الخزانة عن دفع فوائد الأسهم العمومية، بينما يخفى عن الجميع القرار الذى انتهى إليه هو "واغناتيف" [السفير الروسى] فى هذا الشأن. وعندما سأله السفير الإنكليزى عما تناهى إلى سمعه من احتمال اتخاذ إجراء يتعلق بتخفيض الفوائد، طمأنه "محمود باشا" بأن النية غير متجهة لاتخاذ مثل هذا

الإجراء، فى حين أنه ذات يوم وبعد أن تجاوزت الساعة الحادية عشر مساء، استدعى كلا من "كامل"، "ومدحت"، "وصفوت باشا"، "ويوسف باشا " وزير المالية،إلى مقر الصدارة وقررعلى الفور تخفيض فوائد الأسهم العمومية إلى النصف، وعرض الأمر واستصدر به إرادة سنية فورا على أن يوضع موضع التنفيذ فى صباح اليوم التالى. وأدرك "يوسف باشا" الذى كان يشغل منصب وزير المالية أن اتخاذ هذا القرار فى منتصف الليل على النحو السالف، سيفجر الموقف بالبورصة مع حلول الصباح. و حتى يقى نفسه سوء الظن بالعبث بالسندات ليلا، لم يذهب إلى أى مكان، وذهب برفقة " محمود باشا " إلى منزله، ويروى أنه ظل هناك حتى الساعة السادسة مساء، فلما آوى " محمود باشا " إلى الحرملك عاد هو إلى منزله. وكان يمتلك سندات كثيرة، لكنه لم يجرؤ على تبديلها ليبرئ ساحته وحتى لا يقال إنه استفاد من الإضرار بالناس.

أما "مدحت باشا"، فقد علم بالأمر هو وصرافه فى المساء، فباع كل سنداته فى الصباح قبل أن يعلم أحد بالأمر. وعندما انخفضت قيمة السندات إلى النصف دفعة واحدة، استفاد هو فائدة كبيرة مما أساء إلى سمعته. وحقق "محمود باشا"، "واغناتيف"، "والصرافون التابعون لهم ربحًا وفيرا فقد باعوا الكثير من الأوراق المالية وربحوا أموالا طائلة. وكما حقق " اغناتيف " بهذه الطريقة ثروة كبيرة، فقد أكد أيضا منهجه السياسى الذى اتخذه، وروّج له.

ذلك أن المانع الأوروبى كان يقف حائلا دون تنفيذ ما تضمره الحكومة الروسية، وبمعنى أدق المجموعة السلافية، تجاه الدولة العلية من نوايا سيئة. غير أن تخفيض قيمة الفائدة بهذا الشكل المنفرد أثار عداء الأوربيين من حملة أسهم الدولة العلية، وأعطى روسيا الفرصة لتنفيذ ما أضمرته. وبعد ذلك بدأت عداوة الإنكليز للدولة العلية فى التزايد بشكل مضطرد.

الحاصل أنه كما استاء الرأى العام فى الداخل من معاملات الدولة، كذلك صار الأوربيون ينفرون من الدولة العلية بسبب هذه الإجراءات المالية. ومثل هذه

الإجراءات غير المدورسة، كانت بداية سلسلة الأسباب التى أدت إلى الحرب الروسية الأخيرة.

وإذا كان "محمود باشا" ينوى بحق خدمة خالصة للدولة، لسلك مسلك الشرفاء واستدعى وكلاء الدائنين الأوربيين، فيخفض الفوائد، وفى الوقت نفسه لا يشوه صورة الدولة العلية فى نظر العالم. لكن ما العمل، وقد وضع مصالحه الشخصية نصب عينيه، وسرق من هنا وهناك ثم انشغل بصرف جزء من الأموال التى سرقها على أرباب القصر للحفاظ على مكانته، وادخار الباقى لنفسه. فى حين كان تمرد الهرسك آخذا فى التفاقم وهو ما سيكون مقدمة للمصائب المقدرة على الدولة العلية

سيطرة السفير الروسى على رئيس الوزراء العثمانى

كما ذكرنا من قبل، فقد كان انقلاب الرأى العام فى أوربا ضد الدولة العلية بسبب خفض فوائد الأسهم العمومية إلى النصف، مساعدا لمحاولات "اغناتيف".

ولأن "محمود باشا" كان يتصرف فى كل شأن آنذاك وفق ما يوسوس له به "اغناتيف"، فقد وضع لائحة لانتخاب الأعضاء فى مجالس الولايات، بشكل يخدم البلغار، وذلك ضمن إجراءات تهدئة خواطرهم، فبدّل بذلك الأصول المتبعة فى انتخابات أعضاء مجالس الولايات. كما اتخذ وهو بصدد عقد قرض كبير نسبيا جديد من أوربا فى تلك الأثناء، بعض الإجراءات مثل تسليم الجمارك كلها إلى شركة صرافة لتأمين الدائنين الأوربيين.

ولأن تصرفات "محمود باشا" غير المدروسة فيما يتعلق بالأسهم العمومية والتى جاءت فى غير موضعها، وعجزه الواضح عن إدارة الأمور المالية، بشكل قضى تماما على الاعتبار المالى للدولة، وجعله يرضى بتسليم إدارة الجمارك العامة للدائنين، وذلك كضمان لصيارفة أوربا، كل هذا أثبت بالأدلة أنه تقاضى مبالغ كبيرة من مثل هذه الاتفاقات المهمة. وقد بينت "لمحمود باشا" أنه لا يجوز تسليم إدارة الجمارك التى هى بمنزلة الحدود والثغور من الدولة، إلى أيد أجنبية. وعندما عرض الأمر

على مجلس الوزراء، اتضح أن هناك من يؤيد رأى عبدكم العاجز، ويقدره. بناء على ذلك، أرسل "محمود باشا" عبدكم فى مهمة تفتيشية إلى "الروم ايلى" فى الثامن من شهر صفر سنة ١٢٩٣هـ [١٨٧٦م] ليباشر تنفيذ النظم الجديدة التى وضعت لانتخاب أعضاء [مجالس الولايات]، ومعرفة حقيقة الموقف فى منطقة بلغاريا.

وعلى الفور ذهبت إلى " صوفيا " لمتابعة الانتخابات مرورا "بأدرنة" "وفلبه". ومن هناك رجعت إلى "أدرنة". وبناء على التحقيقات التى أجريتها، اتضح لى أن هناك استعدادًا فى بلغاريا للقيام بتمرد كبير، وأنه يمكن السيطرة عليه فى حال التصرف بحكمة وروية. ولو كتبت بهذا إلى "محمود باشا"، فسوف يعرض الأمر على "اغناتيف" فورًا. لذا لم أكتب له، وقررت إبلاغه بالأمر شفاهة. وكنت قد سمعت بما انتهت إليه المسألة المالية، فأرسلت برقية إلى الباب العالى فى الحال وركبت القطار عائدا إلى إستانبول . فإذا كانت الأزمة المالية مازالت قيد المناقشة، فإننى يمكننى الوصول إلى إستانبول قبل وصول برقية عبدكم إلى الباب العالى، وعرضها على "محمود باشا ".

وعندما ذهبت إلى قصر "محمود باشا" فى تلك الليلة، سألنى عن أحوال "الروم ايلى"، ودار النقاش حول الأمور المالية، فأجابه عبدكم كما قلت من قبل: "إن تسليم إدارة الجمارك إلى الأجانب مشكلة تنطوى على مخاطر جسيمة". وظهر من تغير حاله أنه ضاق من قولى هذا. وكان معروفا أنه سيضيق، لكن ضميرى لم يكن ليرضى أن أنافق فى أمر فيه مساس بصميم نظام الدولة.

أحوال الوزراء

بناء على رأيى بشأن خطورة تسليم الجمارك على الأجانب تم عزلى فورا من وزارة العدل وتعيينى واليا على سوريا. وكان هذا التغيير مصدر سعادة عبدكم العاجز،لأن الوزراء فى الدولة العلية كانوا من قبل كالحجاب بين السلطان وأفراد الناس. فإذا تطلب الأمر تصرفا ما من شأنه أن يثير اعتراض الناس، نسب الوزراء هذا الأمر إلى أنفسهم، أما ما ينال استحسان الناس ويستوجب الشكر، فإنهم

ينسبونه إلى جلالة السلطان. ولهذا كان الوزراء وخاصة الصدر الأعظم هدفا دائما لاعتراضات الناس، ولا يجرؤ أحد أن يقول كلمة واحدة ضد جلالة السلطان. فإذا زاد اللغو بين الناس فى فترة من الفترات، يتم تغيير الوزراء، فتهدأ الخواطر. وبعد عدة شهور يُنسى كل ما قيل عن الوزراء السابقين، ويعادون إلى وظائفهم مرة أخرى.

وكان "رشيد باشا" ثابت القدم فى هذا المضمار، ومن بعده روعيت هذه القاعدة حتى عهد "عالى باشا"، وإن أصابها بعض الخلل. ومن بعده انقلب الوضع، وأصبح "محمود باشا" ينسب إلى مقام السلطان كل ما يقع من خير أو شر. حتى إنه كان ينسب التصرفات السيئة التى يقوم بها لتحقيق أغراضه الشخصية إلى إرادة السلطان الخاصة. وقام هذه المرة بإبعاد "عونى باشا"، واستقل وحده بالنفوذ والجاه وانتشى باستقلاله وانفراده بالسلطة، كما طمس الطمع والحرص على عينيه فلم يعد يرى ما حوله. وعندما كان " حسين عونى باشا " واليا على "سلانيك " من قبل، سعى مترحما ومعتذرا فتم تحويل مهمته إلى ولاية " خداوند كار "، وعين واليا عليها وكان فى أثناء وجوده فى "بروسه " يتحين الفرصة. وكان بعض المتحيزين له فى إستانبول يأخذون على "محمود نديم باشا " بعض التصرفات المضرة بالدولة وينقلونها إلى جلالة السلطان، ويعملون على إشاعة البلبلة، وإفساد خواطر الناس بكافة الافتراءات. وكان " رشدى باشا " الكبير، يوضح لمن يترددون عليه لزيارته فى قصره أو فى منزله الساحلى عند بحث المصاعب القائمة، العواقب الوخيمة التى ستنجم [عن الوضع القائم]، كما كان "مدحت باشا" أيضا يعمل بشكل خفى على إثارة الغضب [بين الناس].

فى تلك الفترة شاع أن تمردا سيحدث فى إستانبول ، وكان من الممكن تفريق هؤلاء المتظاهرين بواسطة الشرطة. وكذلك طرد وإبعاد بعض المحرضين والقضاء على هذا التمرد. وكانت مثل هذه الأمور قد أصبحت فى طى النسيان، حيث إنه لم يحدث تمرد فى إستانبول منذ سبعين عاما. لذا كان من المستبعد أن تحدث الآن أى حركات عصيان بين الجند ضد السلطنة السنية. ومع هذا فإنه من الثابت بالتاريخ

والتجربة أن الحكام يمكنهم أن يتغلبوا على كل فرد، ويبقى الرأى العام فقط فى مواجهتهم. والرأى العام يكون واضحا فى بعض الدول، ويعرب عن نفسه بشكل دائم، أما فى بعض الدول الأخرى، فيكون مستترا، وفى هذه الحالة، فإنه لابد وأن يظهر فجأة، ودفعة واحدة. ولذا يجب على الحكام فى كل دولة أن يضعوا اعتبارا للرأى العام. فقد شاع أنه إذا قيل لجلالة السلطان " عبد العزيز خان " فى أمر ما إنه يثير القيل والقال بين الناس" يقول: " إذا كان الناس الذين تقصدونهم رعايانا، فهؤلاء لا تأثير لهم، أما الأجانب فتصدوا لهم بالنصارى من الأطباء والمهندسين. وقد أثر هذا فى أذهان الناس. ومهما كان الأمر، فقد اتضحت وخامة الحال وعدم استقرار الأوضاع، ولم يكن معروفا ما سينتهى إليه الأمر.

وكان الأصدقاء المخلصون ينظرون بأسف إلى هذه الأحوال، لكن لم يكن بيدهم من الأمر شيئًا. لأن المقربين الذين ينقلون الكلام للسلطان، منهم المتحيز "لمحمود باشا"، ومنهم المتحيز "لعونى باشا"، وهذان يتنافسان فى تقديم الرشاوى الكبيرة، فأحدهما يعمل لتحقيق أغراضه الشخصية فحسب، والآخر يعمل لتحقيق أغراضه الدنيئة، وكلاهما يعمل للقضاء على هيبة السلطان لدى الناس. والحاصل، أن زمام الأمور فى الدولة أصبح بين يدى اثنين؛ أحدهما مفسد والآخر خائن.

ونظرا لابتعادى ـ عبدكم ـ عن كلا الجانبين، فقد سررت لتعيينى واليا على سوريا. وتوجهت إلى البلاط السلطانى لتقديم الشكر، وقابلتُ كبير الياوران، ورئيس الأمناء، فأعربتُ لهما عن شكرى وسعادتى، لكننى تحدثت معهما أيضا بدافع من إخلاصى، عن سوء الوضع الراهن، ثم توجهتُ بعد ذلك إلى دائرة والدة جلالة السلطان، وأرسلت لها بالشكر، ثم بدأتُ عقب ذلك فى الاستعداد للسفر.

عزل محمود نديم باشا

أما "مدحت باشا" فمنذ وقت طويل، وهو يحرض طلبة العلوم الدينية على التمرد، وعندما تمردوا وتجمع بضعة آلاف منهم فى جامع "الفاتح" الشريف. وفى صباح اليوم التالى، ذهب جمع غفير منهم إلى جامع "السليمانية

الشريف"، واحتشدوا هناك. قال "محمود باشا": "إن مطلب هؤلاء المجتمعين هو عزل شيخ الإسلام فحسب فذهب اثنان من المقربين للسلطان إلى المتجمهرين، وسألاهم عن سبب هذا التجمهر، فقالوا: "إنهم تأكدوا من خيانة الصدر الأعظم وشيخ الإسلام، وأنهم يطالبون بعزلهما". وعلى الفور توجه رئيس البلاط إلى الباب العالى، وأبلغ "محمود باشا" بضرورة مغادرة الباب العالى فى الحال، وأخذ منه الخاتم السلطانى، فغادر" محمود باشا " الباب العالى على الفور سيرا على قدميه بغير حذاء. وفى أثناء ذلك، شاهد مجموعة من الطلبة تأتى من ناحية السفارة الإيرانية، فرجع أدراجه حتى وصل إلى شارع خلف السفارة الإيرانية، وفى نهايته وجد عربة، فاستقلها إلى منزله الساحلى. أما جماعة العلماء المجتمعة فى جامع "السليمانية "، فقد ذهبت مجموعة منهم على نسق الفدائيين إلى الباب العالى، ومنه إلى دائرة الصدر الأعظم لقتل "محمود باشا"، وسألوا عنه، فقالوا لهم: "لقد عُزل توا وانصرف". فشربوا القهوة ثم عادوا إلى "السليمانية".

تولى رشدى باشا منصب الصدارة العظمى

فى اليوم الثامن عشر من شهر ربيع الأول سنة ١٢٩٣هـ [١٨٧م] أصبح "رشدى باشا " صدرا أعظم، والإمام الأول" شهريارى حسين خير الله أفندى " شيخا للإسلام، " وحسين عونى باشا " والى " بروسه " وزيرا للحربية، " وأحمد باشا القيصرى "[1] رئيسا للبحرية، " ومدحت باشا " رئيسا لشورى الدولة. وعلى الفور بدأوا مناقشات سرية مكثفة. ولم يكن معروفا ما تدور حوله هذه المناقشات السرية، وكان المتصور أنها تتعلق ببعض الخطط السرية الخاصة بالمسائل الحربية، لكن مناقشاتهم كانت مناقشات تخريبية.

(1) قيصرية لى أحمد باشا (١٨٠٦: ١٨٧٨م): كان مشيرا للبحرية العثمانية. عين واليا على كل من أطنه وإزمير وبانيه. كما عين وزيرا للبحرية سنة ١٨٧٥م، شارك ببعض من قواته البحرية فى مؤامرة خلع السلطان " عبد العزيز "، وظل فى منصبه هذا إلى أن عزله السلطان " عبد الحميد الثانى "، ثم أعيد واليا على " ألطونة ".

خلع السلطان عبد العزيز

فى تلك الأثناءكان بعض أمراء الجيش وبعض أصدقاء " مدحت باشا " المقربين على علم بالسر، لكنهم حرصوا على إخفائه تماما عن عبدكم. وكان باستطاعة الأمير " يوسف عز الدين " أن يعلم بالسر لأنه يتردد يوميا على مقر وزير الحربية، كما أن هناك من يترددون عليه فى جناحه بالقصر، لكن أحدًا لم يجرؤ على البوح له بالسر، خوفا من أن يفشيه، فقد كان ديدنه نقل الكلام من هذا لذاك.

وقيل إن " عونى باشا " كان يخدع الأمير عز الدين ويلوح له بولاية العهد، كأن يقول له "إنك أفضل من أبيك وأجدر منه بالسلطنة.". وفى الوقت نفسه يقنع الأب بأن ابنه يطمع فى السلطنة. وهذه مجرد أقوال تناهت إلى سمع عبدكم، ولا تستند على رواية مؤكدة. ومع هذا، فقد تولدت لدى الأمير "عز الدين" الرغبة فى ولاية العهد، ويقال إن والدة جلالة السلطان، كانت تأمل الشيء نفسه.

فى هذه الأثناء، كنت عبدكم مشغولا بالاستعداد للسفر، وانتهيتُ من ربط أمتعتى، وكانت ثقيلة. ولم يكن قد صُرفت لى بعد نفقات السفر من الخزانة، ولم يصدر لى مرسوم من الباب العالى، فذهبتُ إلى "رشدى باشا" فى منزله، وكان مشغولا جدا وعرضت عليه الأمر، فقال: "أرى أن عمل رجل خبير مثلك خارج إستانبول أمر غير مناسب، فلم العَجَلة ؟". فرجعت إلى منزلى فى الحال.

وحينذاك كان هناك شيخ يدعى "آشجى عثمان أفندى"، متزوجا من سيدة تدعى " عائشة " متقصية أخبار. فهى تتردد على كل الدوائر. وذات يوم حضرت إلى زوجة عبدكم العاجز، وقالت لها: "إن زوجة "رشدى باشا "، قالت: " أنا أحب زوجة "جودت باشا" جدا، فأبلغيها سرا أن "عونى باشا" قرر إبعاد زوجها "ودرويش باشا" إلى خارج إستانبول. وأننى رجوت "الباشا" فقرر إبقاءهما فى إستانبول . لهذا فلما قال "حسين عونى باشا": " ليذهب "جودت باشا" إلى سوريا، ولنرسل " درويش باشا " إلى أى مكان، حيث إننا لن نستطيع مباشرة العمل طالما أنهما موجودان هنا ". قال "رشدى باشا": " إذا كانا لا يعلمان عن الأمر شيئا، فماذا عسى أن يفعلا، فهما ضمن كُثُرٍ لا يعلمون عن الأمر شيئا. ومهام

العمل [فى الدولة] محصورة فى خمسة أو ستة رجال، فلو تم إبعاد اثنين فجأة عن إستانبول ، لأصبح الأمر مثيرا للانتباه، ومن المحتمل أن يثير الشك لدى مولانا". فسكت "عونى باشا ".

وقد نقلت زوجة " رشدى باشا " هذا الحديث ـ كما ذكرته ـ إلى زوجة عبدكم العاجز بعد واقعة خلع السلطان عبد العزيز. وبعد يوم واحد من الخبر الذى نقلته " السيدة عائشة "، أُسندت إلى ـ عبدكم العاجز ـ وزارة المعارف العمومية. ولما كان من الضرورى أن تُرسل لى الخزانة الجليلة التذكرة السامية المعتادة المتعلقة بوظيفتى الجديدة، ومرت أيام كثيرة وعرفت أنه لم يُشرع بعد فى كتابتها. فظننت أنها مسألة وقت. وساورتنى الشكوك، وبعد أن كان "رشدى باشا" "ومدحت باشا" يذمان ويسبان بعضهما البعض علنا، أصبحا سمنا على عسل. ولما كانا ينظران لعبدكم نظرة الغريب، لم أستطع أن أجد تفسيرا معقولا، لما أظهره "رشدى باشا" نحوى من مظاهر الاهتمام والرعاية. إلا أنهما اتفقوا فيما بينهما على مسألة خلع (السلطان عبد العزيز)، ويناقشون طريقة التنفيذ. لكنهما فى فترة الخصومة والمنافسة التى ظهرت بينهما بعد ذلك كأمر طبيعى، كان "رشدى باشا " يريد أن يستخدم عبدكم فى مواجهة "مدحت باشا". وقد فهمت هذا مؤخرا. ولأننى فى ذلك الوقت لم أكن أعرف ما يدبرانه لم أستطع تفسير سبب ذلك التناقض بين أقوال "رشدى باشا" وبين أفعاله على الوجه الصحيح. وقد استطاعا بتأثيرهما على والدة جلالة السلطان أن يوليا "محمود باشا " منصب الصدارة، ويخبراه بالأمر سرا. ثم أرادا تأجيل تنفيذ أمر الخلع، فاستدعيا " قره خليل أفندى" أمين الفتوى إلى منزل "مدحت باشا" ليستفتياه فى أمر الخلع، وسردا عليه مفتريات كثيرة نسباها إلى جلالة السلطان " عبد العزيز خان"، فوعد بدوره بإصدار فتوى خلع. ولما كان "خليل أفندى" من العلماء، فليست لديه خبرة مطلقا بالأمور الخارجية، وكان كالأطفال يُخدع بأى شيء. ولأنه عالم ساذج، لم يضع فى اعتباره احتمال أن يكون الوزراء يخدعونه بكلماتهم، وقال إنه سيصدر الفتوى على الفور.

أما خواص الوزراء وأمراء [الجيش]، الذين اتفقوا على عملية الخلع؛ فقد

تعجلوا فى تنفيذها، وأخبروا بعض الأشخاص مثل الصدر الأسبق المتوفى "صفوت باشا "، أن التنفيذ بعد يوم واحد وأخفوا نيتهم هذه تماما عن الجميع مثلما أخفوها عن عبدكم.

وفى الليلة السابعة من شهر جمادى الأولى، حمل طلبة المدرسة الحربية أسلحتهم، تحت قيادة " رديف باشا "، ومعهم عدد من عساكر وكتائب الاحتياط التى جاءت من سوريا إلى إستانبول قبل فترة وجيزة، وقادهم [رديف باشا] جميعهم إلى القصر السلطانى، ووضعت المدافع فى ميدان "طولمة باغچه" فى مواجهة القصر السلطانى، وحاصرت صنادل الأسطول السلطانى القصر من ناحية البحر. وذهب "سليمان باشا" ناظر المدارس الحربية إلى دائرة "مراد أفندى"[1] ونقله من القصر إلى إستانبول فجرًا. ثم أخذه إلى مقر وزارة الحربية. وفى وقت مبكر دعا بعضهم مثل "نامق باشا"، "والشريف عبد المطلب أفندى"[2]. وذهبوا إلى مقر وزارة الحربية لإجراء مراسم البيعة [للأمير مراد] على النحو المتبع فى إستانبول .

ولما كان الكفر والجنون هما السببان الرئيسيان اللذان يستوجبان خلع السلطان شرعا، أراد " عبد المطلب أفندى " أن يستوضح حال السلطان، فسأل المجتمعين فى مقر وزارة الحربية: "هل السلطان" عبد العزيز "مجنون أم كافر؟". ولما كان عونى باشا" وشيخ الإسلام الجاهل يجهلان مثل هذه الأمور، فقد أطبق الصمت على المجلس فجأة، وعلى الفور قصوا بعض الأحوال عن السلطان "عبد العزيز "، وتم خلعه بناء على الفتوى الشريفة. وفى أثناء شرح ضرورة مبايعة " مراد أفندى" قال "نامق باشا ": "أبايعه بشرط أن يكون الحكم مشروطا، بمعنى أن يكون مقيدا".

---

(1) يقصد الأمير مراد الذى اعتلى العرش باسم " مراد الخامس ".

(2) الشريف عبد المطلب أفندى (ت: ١٣٠٤ / ١٨٨٧م): " ابن " الشريف غالب "، عين أميرا لمكة سنة ١٢٦٨هـ/ ١٨٥١م. وعزل من منصبه هذا سنة ١٢٧١هـ/ ١٨٥٥م، فأعلن تمرده على الدولة العثمانية، فأرسلت له قوة عادت به إلى إستانبول ، ومنها أرسل إلى سلانيك، ثم أعيد مرة ثانية إلى إستانبول على ألا يعود بعد ذلك مطلقا إلى مكة. ثم عينه السلطان " عبد الحميد الثانى " أميرا على مكة مرة أخرى سنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م. وعزل بعد عامين بسبب سيطرته على الوالى، وتدخله فى شئون الحكم.

ولما كانت البيعة فى الدولة العلية لا تعرف البيعة المشروطة والمقيدة، هذا بالإضافة إلى أن الناس بدأوا فى التجمهر، لذا تمت البيعة فى الحال وفق الأصول المعتادة.

بعد خلع السلطان عبد العزيز سمع ـ عبدكم ـ من " عونى باشا " وهو يشرح هذه الواقعة، أن عبد المطلب أفندى " كاد أن يحول هذا الأمر إلى خلاف ونزاع". والواقع أنه لو جرت مناقشة فقهية حول حجة إجابتهم على أسئلة " عبد المطلب أفندى "، من الناحية الشرعية، لاضطر أمين الفتوى إلى الاعتراف بأن الفتوى التى صدرت لم تكن مطابقة للواقع. غير أن بلاغة "رشدى باشا" لم تفسح المجال للمناقشة، وحمل الجميع على المبايعة.

وكان أهل القصر السلطانى غارقين فى سبات الغفلة لا يعلمون عن الأمر شيئا. وعندما بدأ الموقف فى الاتضاح، عرفوا أن القصر السلطانى محاصر، ورأوا أن الأمير "مراد" نقل من دائرته، كما زينت السفن السلطانية، وعندما بدأت المدافع فى إطلاق طلقاتها، عرفوا أن الأمر قد انتهى.

واعترت الحيرة جلالة السلطان "عبد العزيز خان" وأهل دائرته الخاصة. وكان عبدكم فى ذلك الحين يستأجر منزلا فى ناحية "بكلربك"، ولم يكن أحد فى تلك المنطقة يعلم عن الأمر شيئا، وفى أثناء استحمام الصباح المعتاد، أخبرونى أن هناك طلقات مدافع كثيرة، وتساءلوا عن السبب. فقلت: "ربما سفينة حربية (تعبر البوغاز)، أو احتفال بأحد الحكام". فقالوا: "إن مدافع السفن الحربية لا تنطلق هكذا، كما أنها لا تشبه الطريقة المعتادة فى تحية السفن". فلم أستطيع أن أتبين شيئا على الضفة الأخرى، حيث كان الجو ضبابيًّا. فلما تحسن الجو قليلا ورأيت أن كل السفن الحربية على الضفة الأخرى مزينة، والمدافع مستمرة فى إطلاق طلقاتها، عندئذ أدركت أن أمرا غير عادى قد وقع.

أرسلت رجلا إلى قصر "بكلربك" ليستطلع الأمر من الحراس أو المراكبية، فلم يستطع الوقوف على شيء. لكن تأكد عبور زوارق الأمراء إلى الضفة الأخرى. وشاعت بعض الأقوال حول وفاة جلالة السلطان "عبد العزيز خان"، لكن عدم

صدور أى بيانات من الباب العالى كان أمرا مثيرا للحيرة. وأصبح من اللازم أن أجهز زورقا يقلنى فورا إلى الضفة الأخرى، ذلك لأننى أعفيت المراكبى الخاص فى أثناء عملى فى سوريا. ولم أجد على الساحل سوى مراكبى طاعن فى السن. فاستدعى لى مراكبيا ممن يعملون باليومية فى قصر "بكلربك"، أعدوا لى زورقا عبرت به إلى الضفة الأخرى. وفى أثناء اقترابنا من قصر "طولمه باغچه"، كانت مراكب السلطنة تتحرك متجهة من أسفل إلى أعلى مباشرة، واقتربت من باب السلطنة. ولما علم سائق الصندل أنه يقل الأمير "مراد "، ترك المجاديف وانخرط فى البكاء. وعلى الفور اقترب من مرفأ دائرة الوزير، وغادرت الزورق. ورأيت القصر السلطانى فى حالة سكون تام، فدلفتُ فورا إلى حجرة الوزير، ولم أجد بها أحدا.

وعلى ضوء هذه الأحوال، ظننت أن السلطان " عبدالعزيز " توفى فجأة، وأن خليفته سيتوجه كالعادة إلى قصر "طوپقپو "، لكننى لم أستطع أن أفهم سبب مجيئه بالمركب من الجنوب إلى الشمال فى الوقت الذى ستجرى فيه مراسم البيعة. وعقب ذلك جاء المرحوم " كمال باشا " إلى حجرة الوزير وسألته فى الأمر، فقال: " إن مراسم البيعة ستجرى فى الصباح الباكر، فقلت: "وكيف ستكون مراسم الجنازة". فقال: "مراسم أى جنازة، لقد خُلع السلطان "عبد العزيز" . وبينما يبين لى مجمل ما جرى، جاء "حسين عونى باشا" واتجه إلى الأريكة المواجهة لنا، وجلس وكان منبسطا ومبتهجا للغاية.

بعد ذلك وصل "رشدى باشا" مع الوزراء والموظفين الآخرين، وكانوا عائدين من مقر وزارة الحربية. وفى أثناء مرورهم بجوارى، قال "رشدى باشا ": "لماذا لم تأت إلى مقر وزارة الحربية ". قلت: "لم أعلم شيئا عن الاجتماع، الذى هناك". فقال: " ألم تسمع طلقات كل هذه المدافع". فقلت: "بل سمعتها، وانتفضت لصوتها، وها أنتم قد عدتم وأنا على وشك الذهاب، حيث إننى علمتُ بالأمر هنا من " كمال باشا ".

وكُثُر مثل ـ عبدكم ـ لم يحضروا البيعة فى وزارة الحربية، فقد صدر أمر ببقائنا جميعا وأن من لم يحضروا تلك البيعة سوف يبايعون هنا. وأحضر أحدهم فتوى خلع جلالة السلطان "عبد العزيز خان"، وقدمها "لرشدى باشا". وقُرأت علنا، وقد لُوحظ أنها غير موافقة لأصول الكتابة والصياغة فى دارالفتوى.

وعندما أمر "خير الله أفندى" بعد بضعة أيام، بقيد هذه الفتوى فى دفتر قيد الفتاوى بدار الفتوى وبالشكل المعتاد، قال المرحوم "عمر حلمى أفندى" رئيس الكتبة: " إنه لمن المخالف للقواعد المتبعة هنا أن تُسجل الفتاوى التى لم يجر تحريرها فى دار الفتوى. فضلا عن أن هذه الفتوى غير مطابقة لأصول الكتابة والصياغة. "ولما رفض المرحوم "عمر أفندى تسجيلها استشاط "خير الله أفندى" غضبا، وأتبع ذلك مباشرة بنقل "عمر أفندى" من دار الفتوى. وقد أثارت صلابة هذا الفقيه الشاب وتماسكه فى هذا الوقت الخطير دهشة الجميع، ولذا حاز "عمر أفندى" شهرة واسعة بين الناس، ثم أصبح أمينا للفتوى عندما تولى " مُنلا بك " منصب شيخ الإسلام.

ومن أغرب الغرائب أن " هاشم بك " ابن " مُنلا بك " اتهم " عمر أفندى " صاحب تلك الشهرة عندما أصبح أمينا للفتوى، بقوله وهو حزين: " إن " عمر أفندى " هو الذى كتب تلك الفتوى".

وفى ذلك اليوم، انتظرنا طويلا فى البلاط السلطانى. وفى النهاية، وبعد الظهر تجمعنا نحن الذين لم نحضر البيعة وصعدنا إلى القاعة التى فى الطابق العلوى، وجلسنا مصطفين، وجاء الأمير " مراد " ووقف والتفت للحاضرين وأراد أن يلقى عليهم كلمة عن قلقه وإرهاقه، لكنه لم يستطع أن يتمها. واتضح من حاله أن تعب ذهنه يفوق تعب جسده. فقد كان يشبه الشمس وقت كسوفها، وبعد ذلك لم يُقدَّر لعبدكم أن يراه مرة ثانية.

وعقب وفاة جلالة السلطان " عبد العزيز خان " بعد عدة أيام،اضطرب ذهن

الأمير " مراد " تماما، وبذل الوزراء كل جهودهم لتكتم هذا الأمر وإخفائه فى حينه، فقد أثر فى قلوب الناس ذلك الحادث المؤلم المتعلق بوفاة جلالة السلطان "عبد العزيز خان ". حتى إنه أحزن قلوب من كانوا ضده. وانقلب الرأى العام دفعة واحدة ضد من كانوا السبب فى ذلك الحادث، وصبوا عليهم اللعنات.

وكما ذكرنا من قبل فإنه فى يوم وفاة جلالة السلطان ساكن الجنان "عبد المجيد خان "، استدعى قرة عينه حضرة الأمير " عبد الحميد "[1] وقابله دون سائر الأمراء ودعا له، وكان هذا تكريما لجلالته. وقد تردد بين بعض الناس سرا أن هذا كان يحمل دلالة على أحوال الدولة المقبلة. وقد تردد أن: " اللعنة، على الخائنين والبركة لعمر الأمير " عبد الحميد ". وأصبح اسم " عبد الحميد " يذكر بين الناس مقرونا بالمدح والثناء. ولما كانت " ألسنة الخَلْق أقلام الحقّ "، فإن سياق الحال كان يدل على النتيجة التى سيئول إليها الأمر.

وأكثر ما أثار الحيرة والدهشة بين الناس، هو أن كل تحركات "حسين عونى باشا"، "ومدحت باشا" كانت ملحوظة. فى حين أن "رشدى باشا" كان مستغرقا فى تفكير عميق. ولم يكن يخطر ببال أحد أن يكون على رأس هؤلاء الأشرار، حيث إنه كان دوما ممن يحبون الخير لجلالة السلطان. أما "خير الله أفندى"، فقد أُطلق عليه لقب "شر الله أفندى"، حيث إنه كان من المستبعد تماما أن يوافق على جناية الخيانة هذه إذ إنه كان بمنزلة الموظف الخاص لجلالة السلطان ساكن الجنان "عبد العزيز خان" ومع هذا، فَلنَقُلْ إنه من أخطاء جلالة السلطان أن يكون هذا الإمام الخرف شيخا للإسلام.

أما "رشدى باشا"، فماذا يمكن أن نقول عنه ؟! وماذا كان يفعل السلطان "عبد العزيز خان" ؟ لقد اختار شخصا، ظن أنه جدير بالثقة فى وقت اختلطت فيه الأمور، وجعل منه صدرا أعظم، وكان [رشدى باشا] مدينا للسلطان، ويخدمه

(1) جلالة السلطان " عبد الحميد الثانى " الجالس الآن على عرش السلطنة والخلافة ولى نعمتنا، الذى يمن ولا يُمن عليه (جودت)

بصدق وإخلاص. والواقع أنه لقى الاحتقار من "محمود باشا"، وكان معلوما أنه لن يدعه يهنأ بالا. ولما كان من المنافى للإنسانية أن يخون ولى نعمته، فى سبيل الثأر من صديقه، فالحق أنه كان من الأمور التى لا تخطر على بال أحد أن رجلا " كرشدى باشا " يخاطر بسمعته الطيبة التى اكتسبها خلال سنوات طوال بالرياء والنفاق.

وفى تلك الأثناء، ذهبت زوجة عبدكم لزيارة زوجة " رشدى باشا "، وعندما دار الحديث حول واقعة خلع [السلطان عبد العزيز من السلطنة]، قالت زوجة عبدكم العاجز: "سيدتى، من المؤكد أن سيدنا "الباشا" لا يمكن أن يشترك فى هذا الأمر، ومعروف منذ أمد بعيد أن "مدحت باشا" رجل متهور. أما "عونى باشا"، فهو عدو للشرف، إنه رجل خائن. أما جناب " الباشا " [رشدى باشا]، فإن الجميع رجالا ونساء يثقون فى براءته من تهمة الخيانة". فأجابت زوجة "رشدى باشا": "يا بنيتى، إنه لم يكن يود إقصاء زوجكم الباشا "ودرويش باشا " عن إستانبول لكن "عونى باشا " أصرّ على هذا. واستطاع "الباشا" أن يُثنيه عن عزمه بصعوبة. فهددوا "الباشا"، بقولهم: "لن نتركك سالما". وأكرهوه على الاشتراك معهم".

ولأن " رشدى باشا " رجل عميق التفكير، كان يقول لزائريه: "كنت أفضل أن يقبض الله روحى قبل الاشتراك فى مثل هذا الأمر". لكنهم لو لم يلمسوا استعداده للاشتراك معهم، لما دفعوا به لمنصب الصدارة. وكان يقال أيضا: "إنه كان بمقدوره أن يقضى على هذه الفتنة لو أراد ". والحاصل، أن كل ما حققه فى نظر الناس طوال سنوات عديدة من الرياء، فقده فى هذا الحادث، ولم يستطع أن يستعيد وضعه ومكانته مرة أخرى.

أما " مدحت باشا "، فكان يفتخر أمام زائريه ويردد ما يفيد بأنه كان على رأس هذه المؤامرة.

أما "حسين عونى باشا"، فكان لا يريد ترك هذه المزية لأحد، واتضح من تصرفاته وأقواله أنه يأمل من إبعاد "رشدى"،"ومدحت باشا" أن يكون الموجه للسلطنة، وكان يرى أن كل قادة الجيش الذين اشتركوا فى المؤامرة مثل "رديف

باشا"، "وسليمان باشا" تابعون له، كما رأى أن "الباشا" ناظر البحرية لكونه متخصصًا وتابعًا له فهو قادر على القيام بأى عمل. وأراد أن يعرف الجميع أنه هو الذى فكر فى هذا الأمر، وأنه استخدم كل من "رشدى"، "ومدحت باشا" كأداة. أما " رشدى باشا " فلم يستطع أن يوضح موقفه بالأدلة المقنعة، لأنه غير طلق اللسان.

وقد كتبت إحدى الجرائد اليونانية: "إن الكتاب [أى المؤامرة] من تأليف "مدحت باشا " وتبييض "رشدى باشا"، وطباعة "عونى باشا". وعندما قرأ "عونى باشا" هذا ضاق صدره، وقال لعبدكم:

"كل إنسان له رأى فى هذه الواقعة، ومن المحتمل أيضا أن تسجل فى التاريخ معلومات خاطئة. ولذا أريد أن أقول لك حقيقة الأمر، حتى تكتب الحقيقة لو تصديت لتأريخ هذه الواقعة، وحتى تصحح ما قد يكتبه الآخرون". وبين لى أنه عقد العزم على هذه الواقعة قبل سنوات وقام بدفع " شروانى زاده " لمنصب الصدارة، وعزل عبدكم آنذاك من وزارة الأوقاف، ولهذا قام فى أثناء صدارته بعد ذلك بإبعادى إلى " يانيه ". وأنه كلما أراد تنفيذ ما دَبَّر له، كان يصادف فى كل مرة عقبة تمنعه، وقص علىّ كيف تمكن فى النهاية من تنفيذ فكرته، بعد أن أشرك معه كلا من " رشدى "، " ومدحت باشا ". وبعد ذلك قال إنه سيعطينى كل ما لديه من أوراق تتصل بهذا الأمر، وسيقص على المزيد من التفاصيل المتعلقة به. ورجانى أن أتناول هذه الواقعة بالتأريخ، غير أن الوقت لم يتسع لمعرفة المزيد من التفاصيل منه. فقد قُتل بعد بضعة أيام بيد فدائى يُدعى " حسن الجركسى "[1].

ونال الذين اشتركوا فى هذه الواقعة إقبالا وشهرة، حتى إن من لم يشتركوا فيها، كانوا يحسدونهم على ما صاروا إليه، وكأنهم قد حرموا مَزِيَّة كبيرة. هذا على الرغم

(1) چركس حسن (ت: ١٨٧٦م): ضابط تركى قتل " عونى باشا " وزير الحربية، "وراشد باشا " وزير الخارجية، وذلك على أثر مقتل السلطان " عبد العزيز "، كان مقربا من السلطان " عبد العزيز"، أثناء حياته. كما كان المرافق الخاص للأمير " يوسف عز الدين ". وقد حكم عليه بالإعدام، وتم إعدامه فى ميدان " بايزيد".

من أن التجربة أثبتت أن أولئك الذين يجرى استخدامهم بوصفهم أدوات فى مثل هذه الوقائع، سرعان ما تزول سطوتهم، وتسوء عاقبتهم. على هذا قامت الدنيا وجرى الناموس الإلهى، الذى لا يختل. ولهذا فإن أصحاب البصيرة، الذين قرأوا التاريخ سعدوا وشكروا الله لعدم اشتراكهم فى مؤامرة الخلع.

أما المخبولون، فكانوا يأسفون. حتى إنه فى اليوم التالى لخلع السلطان، كنت عبدكم " وكامل بك " تشريفاتى الخارجية المعروف، نستقل الباخرة فى طريقنا من البوغاز إلى إستانبول . وبرفقتنا بضعة أشخاص، وعندما دار الحديث حول هذه الواقعة، قال [كامل بك] وهو يظهر أسفه لعدم اشتراكه فيها: "وا حسرتاه، لو اشتركنا فى هذا العمل، ولو بقدر بسيط، لخلد اسمنا".

وبعد حادث "حسن الجركسى" بيوم واحد، قابلت " كامل بك" مرة أخرى فى الباخرة، فقلت: "أمازلت تريد نصيبا من هذا العمل ؟". فقال: " كلا ولا تنطق بهذا حفظك الله". كذلك تغيرت آراء الآخرين على هذا النحو. وكان "رشدى"، "وعونى"، "ومدحت باشا" فى الظاهر متحدين مثل الأقانيم الثلاثة. بينما كانوا فى سرائرهم كل منهم يتربص بالآخر، وقد حسم "حسن الجركسى" هذا الأمر. وخلا الميدان " لرشدى"، "ومدحت باشا"، وفقد الأمير "مراد" عقله، وعندما انتقلت كل أمور الدولة ليد "رشدى باشا "، كان "مدحت باشا " يشاركه النفوذ، ومع أن "رشدى باشا " كان يريد إبعاد "مدحت باشا" إلا أن الصداقة والارتباط الوثيق بين "مدحت باشا"، والسفير الإنكليزى[1] جعلته لا يستطيع التخلص منه.

وظلت مصالح الدولة لفترة طويلة تدار بالوكالة المطلقة، لكن جنون الأمير "مراد" وصل إلى درجة يستحيل كتمانها، وفى حالة جنون الموكل يمكن أن يدار الحكم بالوكالة مدة شهر فى رواية، وسنة فى رواية أخرى إلا إذا طرأت مسائل مهمة يتوقف تنفيذها على الإرادة السنية السلطانية.

---

(1) يقصد " آليوت " " Sir H. G. Elliot "، الذى تولى السفارة الإنكليزية، فى إستانبول ، فى الفترة من ١٨٦٨ : ١٨٧٧م.

بناء على ذلك أُستدعى القائمون على الأمور إلى الباب السلطانى فى يوم الخميس الحادى عشر من شهر شعبان ١٢٩٣هـ[= ١٨٧٦م]، وأعلنوا فى المجلس العام المنعقد " تحت القبة " بمقر رئاسة الوزراء. أن الأمير "مراد" معزول شرعا بسبب جنونه، وهكذا تبوأ حضرة السلطان "عبد الحميد خان الثانى"، الذى لا يُمن عليه، عرش السلطنة والخلافة بالإرث والاستحقاق، أطال الله عمره وأيد ملكه.

فذلكة

كان أسلافنا يقولون: "لأنك أصبحت وزيرا فما قيمة مالك، وما قيمة روحك". ولا أعرف هل أصبحت الروح أكثر قيمة وحلاوة. أم أن زمن التضحية قد ولَّى. وكان "رشيد باشا" يقول: "إننى أقول ما قيمة المال ؟ لكن لا أستطيع أن أقول ما قيمة الروح ؟".

وأخيرا زادت محبة المال، وأصبح المثل السائر يقول: "إن المال جوهر الروح". وفسدت الأخلاق، وقلت مبادئ الصدق والاستقامة، وندر الصادقون بحق.

بينما الناس فى الدولة العلية منقسمون إلى قسمين بسبب تمرد "محمد على باشا" والى مصر ثم انتصاره عليها، وانشغال رشيد باشا بدفع هذا الخطر،دخلت الدولة عصرا جديدا بإعلان التنظيمات الخيرية وتأمين كل إنسان على عرضه وروحه وماله.

وإلى أن توفى "رشيد باشا" كان ولاة مصر لهم نفس مكانة سائر الولاة. ولم يكن باستطاعتهم عقد قرض واحد من تلقاء أنفسهم، وبعد ذلك بيعت حقوق السلطنة السنية بالنقود البراقة، وبدَّل ولاة مصر اسم الولاية إلى خديوية.

لكن "فؤاد باشا"، "وعالى باشا" تلاعبا فى فرعيات العمل وحافظا على أساسه. أما من جاءوا من بعدهما فلم يراعوا الأصول والقواعد، ولم تعد حقوق السلطنة تُحترم. وأصبح كل شخص أسير مصالحه الشخصية.

أما "شيروانى زاده"، "وعونى باشا " اللذان اتهما " محمود باشا " بالرشوة، فقد

أخذا نقودا كثيرة من الخديوى "إسماعيل باشا"، لا يعلم مقدارها إلا الله وموظفو الدول الأجنبية. وفى النهاية سُمح للخديوى بعقد اتفاقات [مع الدول الأوربية بشكل منفرد ومباشر]، ولأن هذا الأمر ينطوى على دلالة الاستقلال، فإن " إسماعيل باشا " امتنع عن دفع النقود و التى كان يدفعها وهو مُكْرَه، وبدأ فى إظهار استقلاله شيئا فشيئا.

لقد أنفق "رشيد باشا" نقودا كثيرة على الدولة للأخذ بالمظهر الغربى، بالقدر الذى يجعلها مسايرة لمتطلبات العصر. لكنه كان ينفق من الموجود، ولم يعرض الخزانة للديون. أما فى فترة "فؤاد باشا" و "عالى باشا " فقد غرقت خزانة الدولة فى الديون، ثم جاء " محمود باشا " بعد ذلك، وخفض فوائد الأسهم العمومية ليحقق لنفسه أرباحا طائلة. وبتصرفاته الهوجاء بدد القروض التى عقدتها الخزانة، كما عجز عن إدارة أمورالدولة المالية. وبينما هو مشغول بعقد اتفاقية تسليم إدارة الجمارك للأجانب، عُزل عن الصدارة.

وكما ذكرنا من قبل، فبينما كان الوزراء يقفون فى مواجهة الناس [فينسبوا كل خطأ لأنفسهم] حماية لجلالة السلطان، فإن "محمود باشا" كان يحتمى بالسلطان، فى مواجهة الناس [فينسب كل خطأ إلى جلالة السلطان]، حتى أصبحت سيرته مضغة الأفواه. أما أعداؤه، فقد خانوا ولى نعمتهم كى ينتقموا منه، ولم يكتفوا بهذا، بل رغبوا فى محاكمة "محمود باشا"، ثم اكتفوا بنفيه.

و قال أحدهم إن " مدحت باشا " قال:

"عندما انتهينا إلى قرار بمحاكمة "محمود باشا"، أخذ "رشدى باشا" منه ـ بوساطة " ياور باشا طنغير أوغلى" ـ مبلغ ثلاثين ألف ذهب، وأنقذه من المحاكمة، بأن نفاه. ولم يكن معروفا عن " رشدى باشا " القيام بمثل هذا التصرف. كذلك عبدكم كنت لا أظن فيه مثل هذا الظن السيئ، لكن ذات يوم ذهبت إلى منزل " رشدى باشا " على الساحل، وسألت أحد الخدم: " من الموجود عند " الباشا " ؟". فقال: " لا أحد سوى " ياور باشا ". فدخلت الحجرة على الفور، وكان " رشدى

باشا " يتحدث بحماسة، لكنه قطع حديثه فور دخول عبدكم فجأة، وانصرف " ياور باشا ". وقال "رشدى باشا " عنه: " لقد أنقذنا " محمود باشا " من البلاء، بإبعاده خارج البلاد، وهو الآن يود البقاء فى إستانبول ، فكيف أستطيع أن أطلب اليوم بقاءه فى إستانبول ، وكنت بالأمس أريد الحصول على إرادة بإرساله خارج البلاد. إن هذا الرجل يريد أن يسيء إلى بمثل هذه التصرفات. وقد ثارت الشكوك فى نفس عبدكم عند سماع ما قاله " مدحت باشا " فيما بعد.

الحاصل، أن الواقعة العزيزية، هى نتيجة مؤلمة للأسباب والمقدمات التى تعاقبت عبر سنين عديدة. وإذا كان " محمود باشا " هو المتسبب فى هذه الواقعة، إلا أنه لابد من نسبتها إلى " عونى " ورفاقه، الذين قاموا بتنفيذها فعلا.

(مجلة الحكام العدلية)

المادة (٩٠) عند وجود فاعل ومتسبب فى الفعل، فإن المتسبب يعتبر بمنزلة الفاعل. حفظ الله مولانا ولى نعمتنا، من صحبة هؤلاء المفسدين والخائنين.

"حكمة"

كان الأمراء من قبل، يعيشون فى عزلة، فأطلق جلالة السلطان ساكن الجنان "عبد المجيد خان " سراحهم. وقد سار جلالة السلطان ساكن الجنان "عبد العزيز خان " على نفس نهجه.

وعندما كان الأمير "مراد" يعيش فى عالمه الجميل الخاص به، كان يعيش فترة من أجمل أيام عمره. وقضى فترة السلطنة وهو خالى الذهن من المصاعب، التى تشغل الملوك، وكان عليه أن يشكر لعمِّه عنايته، عملا بأن "من لم يشكر الناس، لم يشكر الله". وألا يتعجل الأمور، لكونه ولى العهد، وفق القانون العثمانى. وأن ينتظر لأن كل شيء مرهون بوقته، وكان من الضرورى أن يكون شاكرا ومقدرا للنعمة، وذلك عملا بالآية الكريمة ﴿لئن شكرتم لأزيدنكم﴾[1]. وقد نصت المادة

(1) سورة " إبراهيم "، الآية ٧.

(٩٩) من "مجلة الأحكام العدلية" أن: "من يتعجل شيئا قبل أوانه، يعاقب بالحرمان منه".

وتتبع هذه القاعدة الفقهية عدة مسائل شرعية. وهناك كثير من الأمور الطبيعية المعنوية يمكن أن تنطبق عليها هذه القاعدة، وعندما خالف [مراد أفندى] ـ المشار إليه ـ هذه القاعدة مرة واحدة، وقع فريسة لوساوس الخونة، وبالتالى حُرم من السعادة التى كان يتمتع بها. كذلك الخائنون الذين غفلوا عن هذه القاعدة أصابتهم مساوئها، وأصبحوا مذمومين من الناس، ملومين.

لقد خطط "عونى باشا" لتنفيذ هذه الجريمة منذ زمن بعيد، لكنه لم يستطع تنفيذها بسبب العقبات التى صادفته، وخوفا من غضب السلطان، وفى النهاية ضمَّ إليه كل من يلزم وجودهم، وطرح الخوف جانبا، وأسرع لتنفيذ ما ينويه، لكنه لم يضع فى حسبانه خشية الله، وهى أصل المخافة. وحل به غضب من الله، عندما ظن أنه بالغ هدفه.

فالخوف من السلطان حكمة، والخوف من الأبوين حكمة، والخوف من الكبار والآخرين واحترامهم وتقديرهم، حكمة. وفوق كل هذا، الخوف من الله.

" رأس الحكمة مخافة الله "

مُلحق

إعلان مرسوم الإصلاحات العالى

كان من الطبيعى عند سفر "عالى باشا" إلى أوربا، أن يتولى "فؤاد باشا " وزير الخارجية، منصب قائمقام الصدر الأعظم. فى هذه الأثناء كان يتم إعداد مرسوم عن الامتيازات التى ستمنح للرعايا من غير المسلمين باسم الإصلاحات. وبدا من الضرورى أن يشغل منصب قائمقام الصدارة عند تنفيذ هذه الإصلاحات، رجلا لا يكترث لشيء، ليكون هدفا للاعتراضات المتوقعة من جانب المسلمين. ولهذا رؤى أنه من غير المناسب أن يتولى "فؤاد باشا" منصب قائمقام الصدارة [فى تلك الأثناء]، وتشكلت لجنة مكونة من " عالى باشا "، " وفؤاد باشا "، وشيخ الإسلام "عارف أفندى"، وسفيرى إنكلترا وفرنسا، وتمت صياغة مرسوم عال بالقرارات التى انتهت إليها مناقشاتهم، وهو ما نطلق عليه اسم مرسوم الإصلاحات العالى.

أسرع " عالى باشا " بالسفر إلى باريس قبل إعلان مرسوم الإصلاحات ببضعة أيام، وأسند أمر قراءة المرسوم إلى الباشا قائمقام الصدر الأعظم. وبعد أسبوع واحد أمر الباشا بقراءة المرسوم العالى فى حجرة العرض بالباب العالى. وبموجب هذا المرسوم أصبح من الضرورى مساواة الرعايا المسلمين وغير المسلمين فى كافة الحقوق. وهو أمر فيه مساس شديد بالمسلمين.

كان الجو فى ذلك اليوم شديد الضباب، وعلا العبوس وجوه أغلب الموجودين فى أثناء قراءة المرسوم، فى حين ارتسمت علامات السرور على وجوه مجموعة من المتفرنجين، الذين يرتدون زى الإسلام.